قاسيون

العدد 469
السبت 11 أيلول 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (16.845.129) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الإضرابات تعم فرنسا.. وساركوزي يهز مجتمعه

الافتتاحية

المقاومة.. بين السياسة والاقتصاد

إذا كان المخطط الأمريكي- الصهيوني الذي يتعامل مع منطقتنا تعاملاً شاملاً بالمعنى الجغرافي، وبالمعنى السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- العسكري، إلاّ أنه لا يمكن له إلاّ أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جزء منها لإضعاف نقاط القوة فيه، وتعظيم نقاط الضعف، أي للمخطط العام خصوصيته في التنفيذ على كل بقعة على حدة في هذه المنطقة الشاسعة من باكستان إلى المتوسط، ومن أفغانستان إلى اليمن..

والحقيقة، أن الأوساط الإمبريالية تراهن على الوضع الاقتصادي الداخلي في سورية، وفي تقارير تنشر في الصحافة العالمية (انظر تقرير رويترز في ٣ أيلول) يقول التقرير حرفيا:

«ربما يؤدي المزيد من مواسم الحصاد السيئة وارتفاع نسبة البطالة.. إلى إغراء الحكومة بالسعي لإحراز تقدم في مجالات أخرى، من بينها استئناف المحادثات مع إسرائيل»، ويضيف في مكان آخر: *«ربما يكون لإبرام اتفاق مع إسرائيل وهي مسألة غير مرجحة الآن، أثر ثانوي على مشاعر رجال الأعمال واحتمال التدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج ومن المغتربين»*..

كما يؤكد في مكان آخر أن *«الحكومة السورية تأمل بجذب ٤٤ مليار دولار أو ٨٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الحالي كاستثمارات بالقطاع الخاص على مدى الأعوام الخمسة القادمة»*.

ما هي الرسالة التي يحاولون إيصالها من خلال ذلك؟ يريدون القول إن الحصول على الاستثمارات المأمولة من الخارج مرهون بتغيير موقف سورية المبدئي جذرياً من قضية الصراع العربي الإسرائيلي..

السؤال: هل يتحكمون بحركة الاستثمارات ويستطيعون أن ينفذوا وعودهم ووعيدهم؟ التجربة السابقة تقول نعم.. والتجربة اللاحقة ستؤكد ذلك أيضاً، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار مفاعيل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية وتداعياتها على انحسار حركة الرساميل في العالم بأجمعه..

إن من يتحكم بالنظام المصرفي العالمي هو من يتحكم بحركة الرساميل في العالم بنهاية المطاف.. وقد أكدت تجارب مختلفة أن لحركتها شروطاً مختلفة، وتأتي السياسية على رأسها..

لقد نمت في الاقتصاد والمجتمع السوري خلال السنوات الخمس الماضية، كنتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، قوة اجتماعية تتمركز بين أيديها الثروة أكثر فأكثر.. ويمكن توصيفها بأنها ريعية تعمل على هامش الاقتصاد الحقيقي، وتحقق أرباحاً غير اعتيادية، مرتبطة بهذا الشكل أو ذاك بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخاصةً عجلته المالية العالمية..

ولذلك إذا كان من السهل توصيف هذه القوى اقتصادياً، إلاّ أنه من الأهم توصيفها سياسياً لمعرفة مدى ارتباطها بالثوابت الوطنية ومدى قدرتها على إخضاع مصالحها الخاصة للمصلحة الوطنية العامة، ومعرفة مدى استعدادها للتضحية بمصالحها أمام المصلحة الوطنية العليا..

لقد أثبتت كل التجارب السابقة أن هذه القوى، ويأتي على رأسها قوى الفساد الكبرى، هي نقاط الضعف في الاقتصاد والمجتمع التي يسهل اختراقها من جانب العدو الخارجي، الذي يسعى لإيجاد الثغرات وتوسيعها والتسلل منها.. أو على الأقل تكون هذه القوى - كما أثبتت تجربة المعارضة الإيرانية - أكثر ميلاً للمساومة وعقد الصفقات مع العدو بحجج ما أنزل الله بها من سلطان، على شاكلة «ميزان القوى المختل»، و«ما كان بالإمكان إلا ما كان»..

إن استرضاء هذه القوى هو وهم وقبض للريح، فلا هي ستقدم على توظيف رساميل جدية، وستطلب دائماً تنازلات مسبقة تنعكس في السياسات الاقتصادية، تتحول في نهاية المطاف إلى تنازلات مجانية.. وهي لن تقبل بديلاً عن الموافقة بشكل كامل على كل برنامجها الاقتصادي والسياسي الذي ستطالب بضمانات لتحقيقه عبر تغيير جذري في بنية السياسات الوطنية، وعبر إيجاد المعادل السياسي على الأرض الذي يحمي سياساتها إذا ما طُبقت..

والخلاصة إذاً: من الخارج يلوحون لنا: خذوا استثمارات، ولكن تنازلوا عن الكرامة الوطنية والحقوق الشرعية.. وفي الداخل يقول أشباه الخارج: خذوا استثمارات، ولكن خففوا تدخل الدولة، وأطلقوا حرية أيادينا، ولا «تصرعونا» بحقوق العمال والكادحين ومكاسبهم..

إنهما موقفان يكمل بعضهما البعض، ويمثلان نهجاً واحداً، وأحدهما يتطلب الآخر ويخدّمه..

إن السياسة السورية المقاومة للمخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية، تتطلب اقتصاداً على شاكلتها.. اقتصاداً يؤمّن مقومات استمرار هذه السياسة، وإذا كان عكس ذلك فإنه سيكون عائقاً ومعيقاً لها وخطراً عليها.. إن إيجاد النموذج الضروري لاقتصاد مقاوم هو ضرورة وطنية عليا تستجيب لكرامة الوطن والمواطن..

■■

برسم المحافظ ومديرية الزراعة في طرطوس

لا سبيل لإطفاء الحرائق لانعدام الطرق الزراعية

مع استمرار وتصاعد موجة الحر، يزداد احتمال نشوب الحرائق وانتشارها، وبالتالي حتى لا يكون الافتراض كارثياً عندما يصبح واقعاً، على الجهات المعنية أن تأخذ احتياطاتها من تهيئة الكوادر والآليات ووسائل الاتصال وشق الطرقات لتسهيل عملية الوصول إلى الأماكن المنكوبة. وما كان افتراضياً حدث واقعاً مراً بحريق اندلع مؤخراً في أراض زراعية مشجرة بأشجار الزيتون وحراجية بالصنوبر والسنديان، متوسطة مجموعة من القرى (اسقبولى، القطلب، بيت السلطان، الجوبة) ولا تبعد عن مدينة طرطوس سوى بضعة كيلو مترات. بعد اتصال الأهالي بالجهات المعنية حضرت إلى الموقع الآليات والصهاريج وكل ما يلزم لعملية الإطفاء، ولكن المشكلة كانت عدم صلاحية الطرق الزراعية لعبور سيارات الإطفاء إلى مكان الحريق، والأسوأ من ذلك عدم مقدرة الجرافات على شق طرق جديدة بالسرعة المطلوبة زمنياً تواتراً مع شدة وسرعة انتشار الحريق، وبالتالي أصبحت عملية الإطفاء خاضعة للجهود الجبارة التي بذلها المواطنون المتواجدون، وعناصر من قسم الإحراج زودوا بمضخات فردية على ظهورهم، وعلى الرغم من أن الرياح تغيرت لمصلحة عملية الإطفاء إلا أن الخسائر لم تقل عن ٢٥ دونماً، ومن ضمنها ١٢٠٠ شجرة زيتون كبيرة، وعادت الآليات أدراجها دون أن تنهي المشكلة بعد أن تم إطفاء الحريق، وكأنهم يقولون إلى اللقاء في حريق قادم. بعد إخماد الحريق تعالت الأصوات مذكرة الجهات المسؤولة ضرورة وجود الطرق الزراعية، وهنا يتكرر الحديث الرسمي: «قدموا لنا كتاباً بموافقة الأهالي وتنازلهم، ونحن نشق الطرق الزراعية».

الطرق الزراعية كانت سابقا ممرات ضيقة عبر الزمن تمشي عليها المواشي والبشر، بعد عام من شقها كطرق زراعية لم تعد صالحة لا للآليات ولا للمواشي، وكل طريق زراعي يشق ولا يرصف ويعبد لا يبقى صالحاً بعد موسم أمطار واحد، بل يعود أسوأ مما كان، وهذه الطرق التي لم تستطع الآليات السير عليها شقت منذ زمن طويل وتنازل الأهالي، ومنها أعيد تنظيفه أكثر من مرة، وفي كل مرة كان الأهالي يوقعون على الموافقة على الأضرار التي تصيبهم، ومن ناحية أخرى عندما تريد البلدية مد مجرور مثلاً عبر متعهد لا يحتاج الأمر إلى تنازل الأهالي، وكثيرا ما يصيبهم الضرر ولكنهم يسكتون، والظاهرة الأخرى أن هناك طرقاً زراعية شقت ورصفت وعبدت وأصبحت كالطرق الرئيسية تسير عليها كل أنواع السيارات لكنها لجهات معينة متنفذة.

إن المواطنين أصحاب هذه الملكيات يعانون الأمرين في الوصول إلى أراضيهم، يحملون السماد أثناء الحراثة والتسميد، وحصاد موسم الزيتون على ظهورهم أو ظهور حميرهم، فهل هذا ما يريد المسؤولون استمراره؟

■ محمد سلوم

تهنئة

أسرة تحرير قاسيون تهنئ جميع السوريين بعيد الفطر، متمنية للجميع عيداً سعيداً..

«النووي» السوري والإيراني على «طاولة البحث الدولية»

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية – كونا أن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبحث في فيينا الأربعاء الجوانب الفنية في «البرنامج النووي» لكل من إيران وسورية «إثر عمليات التفتيش الأخيرة»، حيث تقوم مجموعة من كبار مفتشي الوكالة الذرية الذين زاروا المواقع النووية في البلدين، بالرد على أسئلة مندوبي الدول الأعضاء في الوكالة خلال هذا «الاجتماع الفني».

وأبلغت مصادر دبلوماسية عربية وكالة (كونا) بأن هذا الاجتماع يأتي قبل مناقشة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريري المدير العام للوكالة يوكيا أمانو حول «مدى التزام كل من سورية وإيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي وذلك يوم الاثنين المقبل في مقر الوكالة».

وتوقعت وكالة كونا أن يوسع مجلس محافظي الوكالة من قضايا البحث لتشمل مسائل مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بينها مناقشة التقرير الأول من نوعه الذي وزعه المدير العام للوكالة يوكيا أمانو يوم الجمعة بشأن سبل تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الذرية العام الماضي، الذي يدعو «إسرائيل» إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع مرافقها النووية لرقابة مفتشي الوكالة أسوة بدول المنطقة، ولكن (كونا) لم توضح مصادر هذه التوقعات التي تفندها الإشارات السطحية من أمانو تجاه الترسانة النووية الإسرائيلية.

وفي تصعيد جديد مع دمشق، رغم حديثه عن تطور طفيف، حمل تقرير الوكالة الأخير حول سورية اتهاما صريحا لها بأنها ومنذ عام ٢٠٠٨ لم تبد التعاون اللازم مع الوكالة بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع (دير الزور) والأماكن الثلاثة الأخرى التي يزعم أنها متصلة وظيفيا بالموقع المذكور الذي قصفته الطائرات الإسرائيلية المعادية في ٢٠٠٧.

ولكن المرجح أن أعضاء مجلس محافظي الوكالة سيوجهون انتقادات إلى دمشق خلال اجتماعهم المقبل رغم نفيها المتكرر امتلاك مشاريع لتطوير أسلحة نووية.

بالمثل اتسم تعامل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران بالحدة حيث لم تصدر عنها استنتاجات قد تساعد إيران على إغلاق ملفها النووي في المدى القريب بل عادت لتؤكد من جديد «استمرار تجاهل طهران لقرارات الأمم المتحدة التي دعتها لإيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم والمصادقة على بروتوكول التفتيش الإضافي».

كما اتهمت الوكالة من جديد طهران بعدم إبداء التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكد من أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في إطار الأنشطة السلمية.

كما دعا أمانو حكومة طهران إلى توضيح المسائل العالقة التي «تثير قلقا» حول الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني بما يشمل إتاحة معاينة كل ما تطلبه الوكالة من مواقع وأشخاص ووثائق.

كما أبدت الوكالة رفضها لاعتراض طهران على تسمية مفتشين اثنين كانا شاركا مؤخراً في أنشطة التفتيش في إيران «معربة عن قلقها» من أن يؤدي هذا الاعتراض إلى «انتقاص قدرة الوكالة على تنفيذ الضمانات مع إيران»!.

■■

بصراحة

المجالس النقابية بين الممكن والضرورة؟!

◄ عادل ياسين

تملك مجالس الاتحادات النقابية بما فيها مجلس الاتحاد العام وهي أعلى هيئات قيادية نقابية سلطة اتخاذ القرارات، والمصادقة على ما تتخذه المكاتب التنفيذية للاتحادات بين اجتماعين، وهي مسؤولة مباشرة أمام المؤتمرات التي تعقدها النقابات بشكل سنوي، أو استثنائي أن اقتضت الضرورة وفقاً لقانون التنظيم النقابي /٨٤/، أيضاً مسؤولة أمام العمال، إن كانت تلك القرارات أو التوجهات متوافقة مع مصالحهم،أو غير متوافقة، ويعود تقيم ذلك للنتائج التي ستنعكس على مصالح الطبقة العاملة المادية والحقوقية.

والملاحظ في اجتماعات المجالس بما فيها مجلس الاتحاد العام إن يطرح أعضاؤها الكثير من القضايا العمالية الهامة (الأجور، الحوافز الإنتاجية، الصحة والسلامة المهنية، علاقات العمل، العمال المؤقتين، العمال الفائضين، واقع شركات القطاع العام، وغيرها حيث تطول القائمة، ولكن الملاحظ أيضاً أن جميع هذه القضايا المطروحة على أهميتها يجري تدويرها من اجتماع لآخر، ومن مؤتمر لمؤتمر دون أن تصل تلك الاجتماعات لحلول حقيقية تنعكس إيجابياً على مستوى معيشة العمال وعلى تحسين علاقات العمل في مكان العمل، والأدلة على ذلك كثيرة ويمكن استنتاجها من محاضر الاجتماعات والمؤتمرات، وما يتداوله النقابيون قبل بدء الاجتماعات وبعدها، وكذلك مما يطرحه العمال، وما يبدونه من تذكر متواصل بسبب تردي أوضاعهم المعيشية، ومن مستوى أجورهم غير المتناسبة مع ارتفاع الأسعار المتصاعد، وأيضاً من الضغوط التي يتعرض لها العمال داخل المعامل بسبب حرمانهم من الحوافز الإنتاجية وللكثير من التعويضات الأخرى التي تشكل جزءاً هاماً من أجورهم التي يفتقدها الكثير من العمال في العديد من الشركات التي تصنفها الحكومة بأنها «خاسرة»، حيث يؤجل دفع الأجور لشهرين وربما لأكثر حتى (تتكرم) عليهم مؤسساتهم الصناعية أو وزارة المالية وتدفع لهم جزءاً من تلك الأجور.

والسؤال الملح طرحه: (هل عقدة النجار التي تعيق تحقيق المطالب العمالية والدفاع عن القطاع العام الصناعي ودوره التنموي في النقابات ودروها أم في مكان آخر)؟

في اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق الأخير جرى الحديث عن ضرورة (تطوير الأداء التنظيمي في العمل النقابي وتجاوز الترهل الموجود في بعض مفاصله، والخروج من النمطية في العمل النقابي وتفعيل العمل الميداني لتذليل جميع الصعوبات والمعيقات) إذاً واقع العمل النقابي كما يصرح المسؤولون عنه جزء من المشكلة، وهذا الجزء له عقدة مباشرة بآليات العمل النقابي، وتركيب الهيئات القيادية النقابية وجذورها إن كانت أتيه من مواقع عمالية على خطوط الإنتاج أم من مواقع إدارية، وهل هذه القيادات تمثل أحزابها في النقابات أم تمثل العمال في النقابات؟

لقد جرت تبديلات كثيرة في الواقع اقتصادية واجتماعية، وتغير الكثير من الشعارات والتوجهات، وهذا يستدعي أيضاً من الحركة النقابية أن تغير خطابها وأشكال نضالها وفقاً لهذا المتغيرات، فالقطاع الخاص أصبح سائداً في الاقتصاد الوطني، وعدد عماله هم الأغلبية في الطبقة العاملة مما يستدعي أيضاً تغيراً في تمثيلهم ضمن الهيئات القاعدية والقيادية لأن (أهل مكة أدرى بشعابها)، وكذلك الحكومة لم تعد كما في السابق، فقد تخلت عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح نهجها الليبرالي هو الذي يحكم قراراتها وتوجيهاتها الاقتصادية، وبالتالي هذا يضع الحركة النقابية في أتون المعركة مما يتطلب إعادة النظر بأشكال العمل النقابي الحالي وانتهاج أشكال أخرى بما فيها حق الإضراب للطبقة العاملة، حيث مازالت الحركة النقابية ترفضه، وتعتبره شكلاً غير مشروع في النضال دفاعاً عن المطالب والحقوق العمالية، والاقتصار على الأشكال والأنماط التقليدية المكتبية المتاحة في العمال النقابي مع العلم أن هذا الشكل من العمل وحده لا يمكن أن يحصل الحقوق العمالية، وهذا ما تؤكده تجربة الطبقة العاملة السورية منذ نشأتها الأولى.

إن استمرار العمل وفقاً لما هو سائد الآن فقط يدفع الطبقة العاملة السورية إلى تجاوزه كما حدث في بعض الشركات الإنشائية حيث قام عمالها بعدة إضرابات من أجل أجورهم المتأخرة، وأيضاً كما يحدث الآن في بعض معامل القطاع الخاص من إضرابات طلباً لزيادة الأجور وتخفيض لساعات العمل التي يحاول العديد من أرباب العمل زيادتها دون وجه حق.

أن رؤية ما هو حاصل من تغيير في سلوك الطبقة العاملة ولو كان طفيفاً الآن من الحركة النقابية تعني بداية خلاصها من ذاك الترهل في مفاصل عملها النقابي والانتقال إلى دور أكثر فاعلية لهيئاتها القاعدية والقيادية في قيادة النضال العمالي.

■■

مجلس اتحاد عمال دمشق يضرب على الوتر الحساس:

الفجوة آخذة بالاتساع بين الأجور والأسعار والحكومة تدغدغ المشاعر!!

◄ متابعة وإعداد علي نمر

اتسم الاجتماع الأخير لمجلس اتحاد عمال دمشق الذي عقد قبل قدوم عيد الفطر بأيام بحدة النقاش والجرأة المعهودة من ممثلي العمال في المجلس، وكان واضحاً الاستياء العام من الوضع الاقتصادي الاجتماعي، مما أدى إلى التناغم في لغة الحوار كما هي العادة بين نقابيي دمشق، إذ تصدر الواقع المعيشي التي تعيشه الطبقة العاملة السورية صدارة هذه الحوارات، وأخذ طرحه نصف الوقت المخصص للاجتماع، بالإضافة إلى الحديث وبمنتهى الصراحة والجدية حول الظروف الحرجة التي تمر بها العديد من الشركات المتعثرة في القطاع العام الصناعي، فكان المجلس بحق مرآة عكست بكل صدق وجرأة هموم العمال، وتطلعاتهم إلى تحسين مستوى معيشتهم حين عرف كيف يضرب على الوتر الحساس في الوقت المناسب وذلك بمطالبته القوية بتقليص الفجوة الآخذة بالاتساع بين الأجور والأسعار في الأشهر الأخيرة بشكل لم يعد يحتمل، وتخليص شركات القطاع العام التي مازال بإمكانها إعطاء نتائج أفضل من المعوقات التي تواجهها والتي تحول دون دخولها في السوق كمنافس حقيقي للقطاع الخاص، من خلال التأكيد على اتخاذ خطوات أكثر جدية وفاعلية في هذا الاتجاه من وزارة الصناعة.

وأكدت معظم المداخلات التي قدمت في المجلس والمعبرة عن الأجواء الحقيقية التي سادت المجلس من خلال الاتفاق على مجموعة المطالب، وعلى العديد من القضايا المحقة وفي مقدمتها زيادة الأجور التي وعدتها بها الحكومة خلال الخطة الخمسية العاشرة المقررة بنسبة ١٠٠٪ لتتناسب مع الغلاء وتفعيل دور الدولة في الرقابة على الأسواق التي أصبحت محررة في معظم منافذها، كما شدد المجلس على ضرورة اتسام التصريحات الحكومية بالشفافية المطلوبة في إطلاقها، والابتعاد عن التناقض بين القول والفعل، الذي من شأنه أن يدغدغ مشاعر العامل السوري حين عبر على ذلك رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري أثناء حديثه عن موضوعي زيادة الأجور والرواتب في الوقت الحالي، وقضية إصلاح القطاع العام الصناعي التي لم تنته.

وكان القادري قد افتتح أعمال المجلس بكلمة عرض من خلالها واقع العمل النقابي بالاتحاد واقفاً عند أبرز الصعوبات التي تواجهه ومؤكداً على ضرورة تطوير الأداء التنظيمي في العمل النقابي، وتجاوز الترهل الموجود في بعض مفاصله من خلال الارتقاء بأساليب العمل الحديثة والمتطورة لتواكب المتغيرات الحاصلة في جميع المجالات والالتصاق بالعمال في مواقع العمل والإنتاج، وعرض رئيس اتحاد عمال دمشق واقع الأنشطة الخدمية التابعة للاتحاد وما يتطلب ذلك من من أعمال الترميم والصيانة ليوضع له نظام خاص للاستثمار، كما دعا القادري إلى الخروج من أسلوب النمطية في العمل النقابي وتفعيل العمل الميداني لتذليل كافة الصعوبات والمعيقات التي تواجهه، وفي تناوله للوضع الاقتصادي، أكد رئيس اتحاد عمال دمشق على ضرورة أن تتخذ وزارة الصناعة قرارات أكثر فاعلية حيال إصلاح شركات القطاع العام الصناعي التي لم تعد تتحمل أي تسويف بذلك .

مداخلات عكست الواقع

لم تذهب بعيداً المداخلات التي تليت في المجلس عما تم إثارته من رئيس الاتحاد سواء من حيث الأجور والرواتب أو من حيث تناول مشاكل القطاع العام الصناعي بالإضافة إلى بعض المداخلات التي ركزت على العديد من القضايا لها صلة مباشرة بمواقع العمل والعمال والمعيقات التي تواجههم.

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط ركز على أهمية الإسراع بصدور قانون على غرار القانون رقم ٨ لتثبيت العمال المؤقتين غير المشمولين بقانون التثبيت وخصوصا للعاملين في مجال القطاع النفطي، والعمل بشكل جدي للانتهاء من موضوع الوجبة الغذائية المستحقة والضرورية للعاملين في النفط نتيجة تماسهم المباشر مع المواد الكيميائية السامة والمسرطنة التي تلحق بالعامل أضراراً جسمية كبيرة، وأكد المرعي تفعيل عمل دوائر الرقابة الداخلية في الشركات والمؤسسات من خلال تطوير كوادرها لتغدو مفصولة ومستقلة بقراراتها عن الإدارات حتى تحصل على نتائج ترضي الجميع.

غسان السوطري رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية أكد في مداخلته على ضرورة تفعيل دور وزارة الصناعة في حماية المنشآت الصناعية في القطاع الخاص وأن لا ينحصر دورها في إعطاء التراخيص للقطاع الخاص الصناعي،دون وجود أي رابط بين طرفي المعادلة ودون إقامة أية دراسات لواقع السوق والمشاريع، وتساءل السوطري من سيتحمل ويدفع تلك المبالغ التي ستدفع للعمال المتقاعدين حسب الاستبيان الوزاري والذي سيحصل العامل بموجبه على مبلغ قد يصل لأكثر من /٦٠٠/ ألف ل.س وأستغرب السوطري في حديثه القول أن كانت الوزارة ستنفق عدة مليارات على مشروع كهذا، أليس من الأجدى أن تقوم بإنفاق تلك المبالغ الهائلة على تأهيل بعض هذه الشركات التي لم يقدم لها شيئاً من هذا القبيل ووضع جميع الأسباب بظهر العمالة الفائضة.

غسان منصور رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب طالب بصرف الرواتب المستحقة للعاملين في شركتي البناء والمشاريع المالية عن الشهرين الماضيين خاصة وأنهم يعيشون أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة الغلاء الفاحش في السلع الاستهلاكية اليومية .

جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة طالب بإزالة كافة التمايزات التي تحصل بين مستحقي القروض بين العاملين في القطاع الخاص والعام من مصرف التسليف الشعبي، وأن يكون التعامل عادلا في قضية المنح والوكيل، كما تحدث المؤذن عن السكن العمالي وعاود مطلبه الذي لم يتحقق حين طالب بتخصيص ما يقارب /٣٠٠/ شقة من المساكن العمالية للعاملين في القطاع الخاص، مؤكداً أن ذلك سيكون بمثابة تشجيع لهم للانتساب للنقابة، منوهاً أن هذا الطلب لم يؤخذ بعين الاعتبار ولم يتم إعطاء نقابة السياحة من السكن العمالي أي مسكن.

بشير حلبوني رئيس نقابة الدولة والبلديات تحدث عن زيارة السيد الرئيس لمؤسسة الاتصالات والتي تحولت من مؤسسة إلى شركة بعد الزيارة وضرورة متابعة أوضاعها بعد هذا التحول، خاصة وأن الرئيس أكد على الإدارة بضرورة معاملة العامل على أنه شريك حتى يعتز بإدارته لعمله وتفانيه في خدمة الوطن، ونوه حلبوني إلى مسألة العمالة الفائضة التي تحدث عنها سيادته خلال زيارته للمؤسسة وأنه يجب تدوير هذه العمالة حتى لا يبقى من هذا المصطلح شيء.

شفيق طبرة عضو المجلس اقترح على الاتحاد شراء إحدى الشركات التي يقال أنها متعثرة وإعادة تشغيلها من أول بمساعدة العمال أنفسهم وانتظار ما ستؤول إليه النتائج ومن ثم إطلاق الأحكام بحقها وحق باقي شركات القطاع العام الصناعي التي تعاني من المرض نفسه.

صالح منصور رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج تحدث عن الدراسة التي تم توزيعها بشكل استبيان من وزارة الصناعة على عمال الشركات الخاسرة التابعة لها بخصوص التقاعد المبكر، وتمنى منصور أن تتم دراسة متعمقة للاستبيان لأنه وفي حال تطبيقه ستفرغ العديد من الشركات من كوادرها دون تأمين الكادر البديل الذي قد ينوف عن عشرة آلاف عامل، والتي ستكون بمثابة نكسة للقطاع الصناعي بشكل عام والنسيجي بشكل خاص، وأكد منصور على ضرورة الامتناع عن نقل العاملين الإلزامي دون أخذ موافقتهم كما جرى لعمال الخماسية دون أذن النقابة، استناداً للقانون الخاص الذي يوصي على منع نقل العامل إلا بموافقته أو بمحضر لجنة ثلاثية معتمدة .

ali@kassioun.org ■

شركة «دعبول» للمنظفات تسرح العمال بالجملة

هذا ما حصل مع العمال الخمسين المفصولين من عملهم في الشركة المتحدة للصناعات البتروكيميائية (دعبول)، دون سابق إنذار، ودون إعطائهم أجورهم المستحقة، والمتراكمة منذ أربعة أشهر، ويبدو أن قرار صاحب المعمل في عملية الفصل هذه قد قرأ وفهم قانون العمل الجديد /١٧/ وميزاته التي وزعها الاتحاد العام لنقابات العمال، وفهم جيداً الميزات التي منحها إياه هذا القانون واستخدمها بمهارة وحنكة عالية مع اليقين المسبق لدى صاحب المعمل أن ردود الفعل الرسمية والنقابية لن تكون بمستوى ما قام به من إجراء الفصل بحق العمال الخمسين متحججاً بعدم توفر الموارد المالية لدفع أجور العمال وكأنه بهذا يلتقي مع الحكومة بتصريحاتها حول عدم وجود موارد مالية لزيادة أجور العمال (وما في حدا أحسن من حدا)، لا يهم أن جاع العمال أو أصبحوا دون عمل فالأمر سواء عند الحكومة، وأرباب العمل حيث التسويف ،والمماطلة هما سيدا الموقف عند صاحب المعمل، ومن لا يعجبه (فليشرب ماء البحر)، ولا يوجد عنده غير هذا . مع العلم بأنة قدتم تحرير ضبط رسمي أمام رئيس مكتب نقابة الصناعات الكيماوية ومندوب وزارة العمل على دفع أجور العمال ومستحقاتهم وعدم تسريح أي عامل، ولكن على الوعد يا كمون حيث ضرب الضبط المدون ووعوده بعرض الحائط .

وقد صرح غسان ا لسوطري رئيس مكتب نقابة عمال الصناعات الكيميائية ل «قاسيون» حول موضوع التسريح الذي أقدم عليه صاحب معمل دعبول حيث قال: «بأن المكتب سيرفع مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء بعد الانتهاء من عطلة العيد مباشرة، مطالباً فيها معالجة أجور ومستحقات العمال وإعادة العمال المسرحين، بعد أن نكس بوعوده السابقة» وأشار السوطري أن «حالات أخرى كثيرة من الفصل التعسفي قد تحدث خلال الفترة القليلة القادمة ، خاصة بعد أن توقفت لجنة قضايا التسريح عن عملها ومهمتها» منوهاً أن أرباب العمل يغيرون طريقة تعاملهم مع العمال بالتوازي مع ثقافة العمل الجديدة التي ننادي بها، ولن نفاجأ باستخدام أساليب عمل خاصة من هؤلاء طبقاً لمصالحهم ودلالهم الحكومي» .

ولكن السؤال أمام هذه الحالة المتكررة من عمليات التسريح التي يقوم بها أرباب العمل تحت حجة الإفلاس وعدم توفر ملاءة مالية لدفع أجور العمال.

"هل سيقتصر عمل النقابات على رفع المذكرات وتثبيت الوقائع بضبط رسمي وحتى برفع الدعوى المشكوك بحسمها لمصلحة العمال وفقاً للصيغة القانونية التي جاءت في القانون /١٧/"

إن التحرك السريع والضغوط المتواترة على أصحاب العمل بكل الأشكال بما فيهاءاشهار حق الإضراب للعمال الذي سيؤدي إلى حلول ناجعة أيضاً لقضية أجورهم وحمايتهم من سيف التسريح المسلط على رقابهم.

■■

مجلس مدينة بيرود... رد وتعقيب

◄ يوسف البني

ورد إلى «قاسيون» الكتاب رقم ١٣٤٥/ص تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦، يتضمن رداً من رئيس مجلس مدينة بيرود على ما جاء من إشارات لاحتمال وجود بعض المخالفات، في التحقيق الذي نشر في العدد /٤٦٦/، وهذا نص الكتاب: «إلى جريدة قاسيون: إشارة إلى ما نشر في العدد رقم /٤٦٦/ تاريخ السبت ٢٠١٠/٨/١٤:

١. الطابق القرميدي في بناء هيثم القصاب، مرخص في العام ١٩٨٩ ومنفذ عام ١٩٩١.

- البناء يحتاج إلى تدعيم وفق دراسة هندسية مصدقة أصولاً، وبإشراف مهندس صاحب مكتب هندسي.

- القاطنون في البناء يمانعون الإخلاء حتى يتم تدعيمه.

- توجد عدة مراسلات حول ذلك.

٢. العقار /١٧٩/ م.ع بيرود ١١/١١، يوجد نزاع ملكية بين مالكيه منظورة أمام القضاء في أواخر العام الماضي، تم تنظيم ضبط لعدة مخالفات على هذا العقار وهدمها.

٣. حول شكاوى المواطن ربيع المغربي (يرجى أخذ العلم أن سبب شكوى المواطن المذكور هو ضبط ابنه وهو يبيع كميات فروج فاسد، وتمت إحالته للقضاء أصولاً، أي أن شكواه كيدية وافتراء).

- العقار /٢١٩/ م.ع بيرود ٨/١١ قام المواطن المذكور بصب سقف الطابق الأول فني دون الحصول على ترخيص نظامي، تم الختم بالشمع الأحمر، أقدم المواطن المذكور على فض الشمع الأحمر وتتمة إكساء وتقطيع هذا الطابق، تم تنظيم الضبوط اللازمة بحقه، وإعادة ختم هذا الطابق وإعادة الحال إلى ما كان عليه.

- المشكلة بين العقارين ٢٠٨ - ٢١٠ م.ع ٨/١١ بيرود: العقار ٢٠٨ البناء المنفذ عليه وفق الترخيص الممنوح تم الكشف عليه من قبل الخدمات الفنية والمحافظة عدة مرات، أما العقار ٢١٠ ونتيجة الخلاف بين المالكين على الحدود تم الطلب من المصالح العقارية إعادة وضع الحدود بشكل دقيق.

- العقار ٢٢٢ يطل على دخلة تم تنظيمها عرض /٦/ أمتار وفق كتاب مديرية الخدمات الفنية، وحق ارتفاق بالمرور عرض /٣/ أمتار تم اعتبارها من أصل الوجيبة الجانبية، تم ترخيصه أصولاً.

٤. حول موقع المشكونة: لا يوجد إشارة سيل أو مجرى مائي على مخططات التحديد والتحرير في ذلك الموقع الواقع خارج المخطط التنظيمي للمدينة. وإنما ملكيات خاصة، والبناء الذي تمت إشادته بشكل مخالف تم هدمه أصولاً.

أخيراً: ورد في تحقيقكم أن الصحفي المذكور قد قام بجولة في مدينة بيرود، ومن المعروف أن الصحفي الحقيقي يقوم بعرض وجهة نظر الطرفين، والصحفي الذي قام بنشر المقال لم يسأل مجلس المدينة، ولم يتأكد من صحة المعلومات المعطاة له، وبالتالي فجريدتكم منحازة لشخص كان يبيع المواطنين لحماً ميتاً وفاسداً، ودائماً يثير المشاكل لجواره وإخوته (مرفق صورة عن استدعاء مقدم من أخيه)، ومما يثير تساؤلات عن نوايا هذه الصحفي وأهدافه من نشر هذا المقال وسبب عدم سؤاله لمجلس مدينة بيرود عما ورد في التحقيق. ويرجى أخذ العلم أن مجلس مدينة بيرود قد تقدم باستدعاء بحق جريدتكم والصحفي المذكور لإقامة دعوى بتهمة التشهير والادعاء الكاذب، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرشوة المذكور في جريدتكم». وقد وقّع على كتاب الرد كل من شرطة المجلس عاكف بركات وغياث عيسى، ورئيس المكتب الفني م. إدوارد الحلاق، ورئيس مجلس مدينة بيرود م. وليد الخطيب.

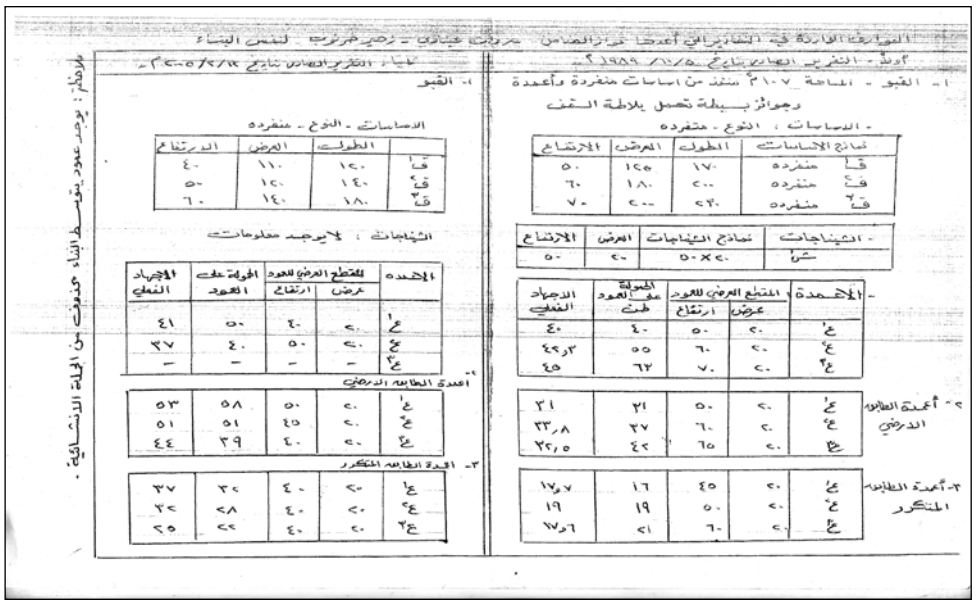

ولتبيان الحقيقة نقول إن «قاسيون» لا تنحاز لأي كان، ولن تكون طرفاً في أي صراع، وإنما تعمل لكشف المخالفات والتجاوزات على أمل أن يتم تصحيحها والإلتزام بمقتضيات القوانين والأنظمة المقررة، وإن الوثائق الموجودة لدى الصحيفة تقول:

١. الطابق القرميدي في بناء هيثم القصاب مرخص عام ١٩٨٩ والمنفذ عام ١٩٩١ تم ترخيصه بناء على معلومات مغلوطة مقدمة من المكتب الفني، حيث أعطى المهندس المسؤول أبعاداً للأساسات والشيناجات والأعمدة غير مطابقة للواقع، بحيث تسمح بالحصول على الرخصة، وتم بناء الطابق القرميدي على كامل المساحة، ومخالفاً أيضاً حتى للرخصة التي سمحت بإشادة نسبة محددة من المساحة الطابقية. وقد تم كشف ذلك من لجان فنية من المحافظة ونقابة المهندسين فيما بعد، وصدر محضر لجنة السلامة العامة الموقع من م. عبد الفتاح قولاني وم. أديب سعد الدين ورئيس اللجنة م. كفاح الشيباني. وأكد ذلك تقرير الخبرة الفنية الموقع من المهندسين فواز شاهين وحسين فتح الله وصبحي زيادة وعادل عبد القادر، الذي يؤكد وجود المخالفة، وخطر ذلك على البناء الذي تضرر وتشقق، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على الساكنين، وبدلاً من الإصرار على متابعة الإكساء وتدعيم البناء قسراً عن الأهالي، كان يجب إزالة المخالفة من أساسها.

وقد وردت للصحيفة معلومة حديثة تفيد أنه مع أن هذه المخالفة لا يتم المصالحة عليها ولا تسوّى بالبدل النقدي، ولا يمكن إجراء أية معاملة إدارية عليها، ومع ذلك فقد أُعطيت الموافقة من مجلس المدينة لنقل ملكية الطابق القرميدي إلى المدعو (أ.م) عضو المكتب التنفيذي بالمحافظة، لحماية هذه المخالفة من الإزالة.

٢. بالنسبة للعقار /١٧٩/ من المنطقة العقارية بيرود ١١/١١ ذكر في المقال أنه يوجد نزاع أمام القضاء بين مالكي العقار والمتسلطين الذين يستولون على أراضيهم ويبنون فيها بشكل مخالف، ومازالت الأبنية المخالفة موجودة على العقار المتنازع عليه قبل البت بالقضية وبعلم البلدية، ولم تتم إزالتها كما يصرح مجلس المدينة، لأنها تخص شقيقة المدعو (أ.ط) مدير الرقابة الداخلية في محافظة ريف دمشق. والتصريح الصوتي للمواطنين مازال موجوداً لدى الصحيفة.

٣. بالنسبة للشكوى المقدمة من مالك العقار /٢١٩/ م ع بيرود ٨/١١، الذي تقول البلدية إنه قام بصب سقف الطابق الأول فني دون الحصول على ترخيص نظامي، فقد أبرز صورة عن ترخيص نظامي للعقار صادرة عن مجلس مدينة بيرود برقم الجلد ٧٨ تسلسل ٩ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٨، وهو الطابق الذي تم إخلاؤه من شاغليه وختمه بالشمع الأحمر، وهو مكسي ومسكون منذ زمن حسب تصريحات الشاغلين وجيرانهم.

- بالنسبة للمشكلة بين العقارين ٢٠٨ و٢١٠ م ع ٨/١١، فقد تقدم مالك العقار ٢١٠ بشكوى خطية إلى مجلس المدينة يشرح فيها حقه بتمرير خط الصرف الصحي من وجيبته الخاصة المجاورة للعقار ٢٠٨، بشهادة خطية من المهندس الذي أشرف على تمديد الخط، ومع ذلك تم حرمان العقار من خدمة الصرف الصحي وإغلاق الخط من البلدية.

- بالنسبة للعقار ٢٢٢ الذي يطل على دخلة ٦ أمتار بحق ارتفاق بالمرور ٣ أمتار لم يكتف بحق الارتفاق، بل ضم هذه الأمتار الثلاثة إلى البناء، وبعلم البلدية، كي تصبح مساحة العقار قابلة للترخيص، الأمر الذي جعل عرض الدخلة في بدايتها ٦ أمتار وتضيق بمحاذاة البناء لتصبح ٣ أمتار فقط، وقد رأينا ذلك بالعين المجردة.

٤. حول موقع المشكونة رغم أنه لم يتم الإشارة إلى مجرى مائي أو مسيل على مخططات التحديد والتحرير التي مهمتها فقط تحديد الملكيات الخاصة في المنطقة العقارية، إلا أن هناك مجرى سيل طبيعي ومنذ القدم، تم إشادة بناء مخالف في طريقه ما أدى إلى انجراف مياه السيل باتجاه إجباري نحو المدجنة، وصولاً إلى أبنية الجمعية السكنية، وهناك شكوى خطية من صاحب المدجنة تشرح الحادثة وموجودة لدى الصحيفة. ويقول كتاب مجلس المدينة إن البناء الذي تم إشادته بشكل مخالف تم هدمه أصولاً، وقد أفادنا أهالي المنطقة أن الهدم تم بعد نشر الموضوع في صحيفتنا التي طالبت بإزالة جميع المخالفات..

إن ما نشر في صحيفتنا «قاسيون» ما هو إلا غيض من فيض من الشكاوى الكثيرة التي تقدم بها الأهالي، وهم اليوم يطالبوننا برفع أصواتهم بالمطالب المتبقية في جعبتنا لإيصالها إلى المكان الذي تلقى فيه العدل والإنصاف، وسوف تعمل الصحيفة على ذلك تباعاً في الأعداد القادمة.

أخيراً لابد من التأكيد لمجلس مدينة بيرود أن صحيفة «قاسيون»، وكما عرفها وخبرها كل الشرفاء في هذا الوطن، لا تسعى إلى التشهير بأحد، ولا الادعاء الكاذب على أحد، وكل كلمة تنشرها هي مسؤولة عنها لأنها مؤيدة بالوثائق، ولم تدخل دعوى إلا وربحتها لصدق كلمتها ونهجها.. والقانون فوق الجميع.. وإن غداً لناظره قريب..

■■

دركوش بلا خبز

هل وصل صوت الجوع يوماً إلى آذان المسؤولين عن لقمة عيش المواطنين في هذا الوطن؟ وهل وضعوا نصب أعينهم حماية المواطن من أنيابه الظالمة؟ وهل تضمنت خططهم التنموية ضمان الأمن الغذائي للوطن والمواطن، وحفظ كرامتهما وحقهما في العيش باستقرار وطمأنينة؟ لو كان أيٌ من ذلك قد حصل لما صرخت بلدة دركوش القابعة في أقصى شمال مدينة إدلب جوعاً، وهي التي يسكنها نحو /٢٠/ ألف نسمة، ومع ذلك لا يوجد فيها سوى فرنين أحدهما نصف آلي.

قبيل عيد الفطر، وتحديداً يومي الثلاثاء والأربعاء ٧ و٨ أيلول ٢٠١٠، صرخ أطفال بلدة دركوش طالبين نجدتهم، فقد حدثت أزمة خبز خانقة، وفشل الكثير من الأهالي في تأمين ربطة خبز واحدة.

ويتساءل المواطنون في دركوش: ما أسباب هذه الأزمة المفاجئة؟ هل تمت سرقة كميات الطحين المخصصة لكلا الفرنين؟ أم جرى إهمال وتوان عن العمل بحيث جرى التغافل عن تلبية الحاجة؟ ألم تلحظ الجهات الرقابية والتموينية شبح الخطر الذي يعانيه الأهالي هناك؟ ألم يضع المسؤولون في حسبانهم احتمال وقوع أزمة من هذا النوع؟ ولماذا انعدمت الاستعدادات لمواجهة ظرف طارئ كهذا؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟

الجواب برسم المسؤولين في المحافظة، آملين العمل على ضمان عدم حدوث هذه الظاهرة مرة أخرى!!

امتحان عملي.. والأسئلة نظرية!!

تفاجأ طلاب السنة الأولى والثانية في قسم الآثار بجامعة دمشق، وهم مندفعون لتقديم امتحان العملي في مادة الطبوغرافيا، أن الأسئلة كلها جاءت نظرية، ولم يطرح عليهم سؤال عملي واحد، لذلك بادر قسم منهم إلى تشجيع البقية لتوقيع عريضة تقدم لرئاسة القسم بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار تردد البعض في البداية، لكنه سرعان ما أثمر نشاطاً جماعياً قل نظيره في جامعة دمشق منذ سنوات عديدة، فوقع عدد كبير منهم على العريضة التي قدمت لأصحاب العلاقة.. وإننا إذ ننشر نص العريضة، نهيب بجميع الطلاب ألا يسلموا بالأمر الواقع فيما يتعلق بدراستهم ومستقبلهم، وأن يتصدوا لكل إجراء يستخف بهم وبحقوقهم وفيمايلي نص العريضة..

«السيد مأمون عبد الكريم المحترم رئيس قسم الآثار..

نحن الموقعين أدناه طلاب قسم الآثار من السنة الأولى وحملة مادة الطبوغرافيا، تقدمنا إلى امتحان هذه المادة يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٩/٧م وقد فوجئنا بأن الأسئلة قد جاءت فقط من القسم النظري، ولم تتضمن مسائل من القسم العملي، مع العلم أن المادة ليست نظرية وإنما عملية..

نرجو منكم إعادة النظر في الامتحان».

ويسألونك عن الشوندر..

تعرض محصول الشوندر السكري هذا الموسم لأضرار كبيرة لم تقل عن ٥٠٪ في أغلب المحافظات المنتجة له، ووصلت في بعضها إلى ٧٥٪ حسب التقديرات الرسمية، فأين يكمن الخلل في هذه الكارثة الجديدة؟ وما العوامل والأسباب التي أدت إلى ذلك على مستوى الوطن عموماً، ومنها محافظتا الرقة ودير الزور في المنطقة الشرقية؟ إن الأسباب الجوهرية لذلك تكمن فيما يلي:

١ - الإرباك في الخطة الزراعية العشوائية وغير المنتظمة وغير المراقبة سواء من الوزارة أو مديرياتها.

٢ - ضعف الطاقة الإنتاجية للمعامل، فمعمل الرقة قدرته ٣٠٠ طن يومياً، ومعمل دير الزور ٤٠٠، بالإضافة لقدم هذه المعامل وكثرة أعطالها لعدم تحديثها، رغم أن الحكومة تقتطع من المؤسسات ضريبة اهتلاك على مدى عشرات السنين دون أن تقدم شيئاً، وفشل تجربة الديفيزيون في معمل دير الزور والتي كلفت الدولة ٤٠٠ مليون ليرة على الأقل، «لطشتها» الشركة المجرية، ومن تعاقد معها يتحمل ذلك بالدرجة الأولى.

٣ - سوء توزيع نسب بطاقات القلع وتوقيتها مركزياً ومحلياً، واستبعاد المنظمات الفلاحية من ذلك، مما منعها من ممارسة دورها في الرقابة على الأقل.

٤ - نقل محصول الشوندر من مسافات بعيدة وصلت إلى مئات الكيلومترات، مما يؤدي عادة إلى جفافه وفقدانه لنسب الحلاوة المجدية وارتفاع نسبة الشوائب، وهذه المشكلة تنعكس على الفلاح بشكل مباشر وعلى نسب الإنتاج وكمياتها ونوعيتها.

٥ - ارتفاع درجات الحرارة هذا العام وهو ما تحاول الحكومة جعله الشمّاعة التي تعلق عليها كلّ أخطائها وممارساتها وسياستها الزراعية التي دمرت الزراعة وخربت بيت الفلاح.

وفي محافظة الرقة، كانت التقديرات الأولية لكمية الإنتاج تقدّر بنحو ٢٢٠ ألف طن، لكنها وصلت إلى ٢٥٠ ألف، تعرض منها عشرة آلاف طن للتلف التام، حيث أن بعض السيارات الناقلة أتلفت حمولتها بالكامل بسبب العفونة وبقائها دون تفريغ، وبعض الحقول كانت نسبة التلف فيها ٦٠٪، كما تمّ توريد ٦٠ ألف طن من خارج المحافظة، فتعرض المعمل إلى ضغط كبير، مما أدى إلى ترك عشرة آلافٍ طن دون تصنيع، وهذا ما أكده رئيس اتحاد فلاحي الرقة لجريدة نضال الفلاحين، والذي يبدو أنه استبعد عن عمد من لقاء وزير الزراعة عندما جاء إلىً المحافظة بسبب مواقفه الغيورة على مصلحة الفلاحين والوطن، علماً أنه من المفترض أنه المعني الأول في ذلك..

وهذا يؤكد أن الحكومة والعمال والفلاحين ليسوا شركاء في خدعة فريق العمل الواحد الذي تروجها الحكومة.. والأنكى من ذلك أنه رغم كلّ المصائب والخسائر للفلاحين تقول الحكومة إنه لا تعويضات للفلاحين، دون وازع، ودون تقدير لمعاناة الفلاحين وأسرهم..

وأخيراً نتساءل إلى متى ستبقى كرامة الوطن والمواطن مستباحة من السياسة الاقتصادية الاجتماعية للطاقم الاقتصادي؟

الإجابة برسم كل الشرفاء المعنيين في هذا الوطن الحبيب..

■ **الرقة - مراسل قاسيون**
محمد الفياض

الألعاب النارية سلب الكبار للصغار

هي ظاهرة خطيرة مادياً ومعنوياً وجسدياً مازالت تغزونا عن طريق تجار المناسبات ومغتنمي الفرص الذين لا يتركون مناسبة تمر دون أن يعكروا فرحتنا. وتزداد هذه الظاهرة نشاطاً في ظل غياب الرقابة والمحاسبة أو التقصير في ردعهم من السلطات المسؤولة. وبالرغم من التحذيرات الصحية والاجتماعية يزداد الطلب على المفرقعات والألعاب النارية أيام الأعياد، ويزداد عرضها على الأرصفة وأمام العديد من المحلات التجارية، وبأصناف جديدة وثقيلة ومرتفعة الأسعار، ويصل سعر بعضها بين ٧٠٠ - ١٣٠٠ ليرة سورية، وتتوفر بأشكال مغرية كالصواريخ والمسدسات والقنابل وغيرها، وبأحجام متعددة سهلة الوصول إلى أيدي أطفالنا وأبنائنا دون حساب لما قد يتعرض له هؤلاء من الأخطار.

تنشط هذه الظاهرة عادة في ساعات الليل حيث تشاهَد الشوارع والساحات مكتظة بالأطفال والكثير من الشباب الذين يمارسون هذه الألعاب، معكرين حياة الناس وهدوءهم، محدثين الكثير من الأضرار. وحوادث كثيرة مؤسفة وأنواع أكثر من إصابات ناتجة عن انفجار هذه المفرقعات وعن صوتها وسوء استخدامها، مثل حالات بتر الأصابع وحروق في الجلد والعينين وإصابات في غشاء الطبل ونقص السمع، فهي ظاهرة خطيرة حقاً، ولا تأتي إلا بالأذى الجسدي والتبذير المادي.

لقد أصبح العيد مناسبة لترويج العنف، حيث يكثر إطلاق الألعاب النارية التي يعبر فيها الأشخاص بشكل خاطئ عن فرحتهم، وخاصة الأطفال الذين لا يُقدِّرون مخاطرها ونتائجها، وباتت هذه الظاهرة تعكس سلوكاً تربوياً واجتماعياً يروج لثقافة العنف عند الأطفال، ويتحول العيد إلى ساحة للأذى والإزعاج والتلوث الفكري والتعدي على حرية وراحة الآخرين.

إن هذه الظاهرة الخطيرة تستحق من مسؤولينا الالتفات إليها بحزم، ومعاقبة الأشخاص الذين يقصرون بواجباتهم في ردعها.

■ **أحمد محمد العمر**

الاستثمار والخصخصة لأهم مؤسسة إنتاجية في سورية!

نزار عادلة

الحكومة عاجزة عن القيام بالإصلاح الإداري، والفساد استشرى في سورية وأصبح مقوناً في مؤسسات الدولة كافة، لذلك تعلن الحكومة بين الحين والآخر، وبشكل متواتر ومدروس، عن طرح مؤسسات إنتاجية، بغض النظر إن كانت رابحة أو مخسرة أو خاسرة، على الاستثمار، مثل معامل الورق، معامل الأسمنت، المرافئ السورية، شركة الأحذية، وأخيراً المؤسسة العامة للأبقار.

ابتليت المؤسسة العامة للأبقار منذ تأسيسها بإدارات أوصلتها إلى الحضيض. وقد عانت على مدى عقود طويلة من خسارات متتالية وعدم توفر السيولة اللازمة. يتبع للمؤسسة /١١/ مبقرة أبرزها في مسكنة، وتملك /٦٢٠٤٩/ دونماً من الأراضي التي من المفترض أن تزرع لاحتياجات القطيع. وفي كل عام تصدر تصريحات عن إدارة المؤسسة تقول إن هناك خططاً إستراتيجيةً تم وضعها للنهوض بالمؤسسة، والوصول إلى مرحلة الربح بعد خسارة دامت عقوداً، بالتخلص من الأبقار ذات الإنتاج المتدني والتي تشكل عبئاً على المؤسسة وإدخال بكاكير ذات إنتاجية عالية.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مشاكل بين المؤسسة ومعامل الألبان، سجال يومي وخلاف دائم حول سعر الحليب، وقد حمّلت إدارة مؤسسة الأبقار مسؤولية الخسارة إلى معامل الألبان. ومعامل الألبان الخاسرة بسبب بعض مدرائها تحمّل خسارتها للمؤسسة، وأجاز المرسوم التشريعي رقم ٢٧٦ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١ رفع سعر الحليب وتحريره، فتحسن الوضع المالي للمؤسسة وخسرت معامل الألبان.

من هنا كان المطلب الدائم ولا يزال ضم معامل الألبان إلى المؤسسة أو ضم المؤسسة إلى معامل الألبان، وذلك لتكامل العمل بينهما، ولكن يبدو أن هناك من يسعى لبقاء هاتين المؤسستين منفصلتين.

في تصريح للصحافة المحلية قال مدير عام المؤسسة إن المؤسسة تدرس بكل جدية الأسس الجديدة لتأمين منتجات الألبان المصنعة من الحليب الخام بأنواع مختلفة ومميزة، وبأسعار تنافسية مع منتجات القطاع الخاص، وأن المرسوم رقم ٢٧٦ عدّل مهام المؤسسة وأصبح من حقها تصنيع وتسويق إنتاجها بما يعيد إليها الربح والفائدة، واقترح المدير العام إحياء الشراكة مع شركات ألبان القطاع العام، أو ضم إحدى هذه الشركات وتحديداً شركة ألبان حمص إلى المؤسسة، ولكن حتى الآن مازالت اللجان تدرس المقترحات.

المرسوم ٢٧٦ صدر في العام ٢٠٠٤ وأعطى للمؤسسة صلاحيات التصنيع، فلماذا لم تنفذ الإدارات هذا المرسوم بإقامة مصانع لإنتاج الأجبان بكل أنواعها والعصائر التي تصنع مع الحليب؟ ولماذا لم تُحاسَب الإدارات التي تعاقبت على المؤسسة على عدم تطوير العمل؟ فقبل ثلاثة عقود كانت المؤسسة تملك /١٤/ ألف بقرة من جميع الأنواع، بينما حالياً لا يتجاوز عدد القطيع /١٢/ ألف بقرة.

تعتمد المؤسسة في مصدر العلف على المؤسسة العامة للأعلاف، وخلال سنوات كانت تعاني من عدم توفر كسبة القطن والشعير والذرة الصفراء، وأدى ذلك إلى خلل كبير وأساء للإنتاج وزاد في التكلفة.

تملك المؤسسة /٤١/ ألف دونم، وعدد المباقر في سورية /١١/ مبقرة أبرزها وأنجحها مبقرة مسكنة، وكانت الخطوة الأولى تأجير /١٤/ ألف دونم للفلاحين بهدف زيادة فرص العمل بالمناطق النائية، وانتقلت بذلك من خسارة ٣ مليون ل.س في عام ٢٠٠٧ قبل تأجير الأراضي،إلى ربح ٣ مليون ل.س في عام ٢٠٠٩ من تأجير الأراضي الزراعية، وهذا إنجاز كبير برأي الإدارة.

مؤسسة تملك /١٢/ ألف بقرة وخاسرة، ويتدرون في الرقة وفي المباقر الأخرى بأن (آم محسن) تملك بقرة واحدة تقوم بخدمتها على أحسن وجه، ولكنها لا تسرقها طبعاً، فتدر عليها /٢٠/ ألف ل.س شهرياً.

إذاً بالخطوة الأولى وهي تأجير ١٤ ألف دونم، حققنا الانتقال من الخسارة للربح، والخطوة الثانية تأتي اليوم بعرض مبقرة مسكنة من قبل اللجنة الاقتصادية للاستثمار وهي أنجح مبقرة من أصل /١١/ مبقرة، وعلمت «قاسيون» أن شركة عربية رسا عليها العقد.

السؤال البريء

لماذا عرضت مبقرة مسكنة الرابحة والأفضل ولم تعرض المباقر الخاسرة؟ كيف نفهم تصريحات الحكومة اليومية عن أهمية الأمن الغذائي وعن الخطط لإقامة مجمعات غذائية؟ كيف يمكن أن تقام مؤسسة غذائية إذا كانت الحكومة تعمل على تصفية وإنهاء المؤسسات القائمة؟ وكيف تعجز الحكومة عن إصلاح إداري في هذه المؤسسة، وعن محاسبة المدراء الذين تواكبوا عليها؟

أسئلة يعجز المواطن عن إيجاد أجوبة لها، لأنه يعجز عن فهم التناقض بين التصريحات وتطبيق سياساتنا الاقتصادية!!

■■

متى يُبنى جسر على نهر الأبرش؟

صلاح معنا

تقع قرية «تركب» في منطقة صافيتا إلى الغرب من سد الباسل بنحو /٢/ كم، وهي قرية أثرية كبيرة هامة، وتعتبر من أكبر قرى منطقة صافيتا، وهي مشتقة من كلمة (تركبو) الآرامية، وتعني المحطة، وهي ذات موقع استراتيجي وتطل على البحر المتوسط من جهة، وعلى السهول الساحلية من جهة أخرى، وتكسوها أشجار الزيتون من كل حدب وصوب.. ولقد اشتكى أهالي قرية تركب إلى جريدة قاسيون لإقامة جسر على نهر الأبرش والذي يخدم قرى كثيرة أخرى مثل زبرقان، التوانين، المسقسى، الصفصافة.. وغيرها، علماً أن دراسة هذا الجسر قد أقرت منذ عام ٢٠٠٨ ولكنها ما تزال حتى الآن في أدراج دائرة الخدمات الفنية في محافظة طرطوس..

إن إقامة هذا الجسر يوفر من الجهد والمال الكثير على أهالي المنطقة، فمع غياب تنفيذ الجسر حتى يومنا هذا، يضطر الأهالي إلى الالتفاف أكثر من /٥/ كم للذهاب إلى أعمالهم، حيث لا يوجد سوى معبر واحد على جسم سد الباسل، علماً بأن هذه المنطقة الساحرة هي منطقة سياحية بامتياز، وتخديمها بصورة أفضل لن يفيد أهالي محافظة طرطوس فقط، بل الوافدين إليها من كل أنحاء سورية والعالم، خاصة بعد إقامة بحيرة سد الباسل المعروفة.

إن أهالي قرية تركب والقرى المجاورة كلهم أمل بإنجاز هذا الجسر الحيوي بأسرع وقت ممكن لأن ذلك يؤمن لهم مصالح اقتصادية واجتماعية جمة.. فلم التباطؤ يا محافظة طرطوس؟؟.

■■

الرفيق خالد الكردي في ذمة الخلود.. باقٍ في الذاكرة وإن رحل..

غيب الموت صباح الأربعاء ٨ أيلول ٢٠١٠ الرفيق القديم المحامي خالد الكردي، المعروف بـ(الزعيم)..

ولد الرفيق الراحل في قرية العبادة في غوطة دمشق عام ١٩٢٢، ودرس الابتدائية في حي ركن الدين. وعمل في كسارة الحجارة لعدة سنوات. ثم عاد إلى الدراسة فنال البكالوريا الأولى عام ١٩٤٥ والبكالوريا الثانية عام ١٩٤٦. انضم إلى صفوف الحزب عام ١٩٤٧، والتحق بجامعة دمشق قسم الحقوق، ثم عمل في المحاماة.

تعرض الرفيق الراحل للملاحقة والاعتقال مراراً ودخل سجن القلعة وسجن المزة العسكري وسجن تدمر، إضافةً إلى توقيفات كثيرة في أقسام الشرطة والنظارة.

كان من كوادر الحزب وصار عضواً في اللجنة المركزية.. وفي لقاء له مع صحيفة «قاسيون» ضمن زاوية كيف أصبحت شيوعياً، قال: لقد كانت حياتي غنية رغم الصعوبات والمعاناة، ويشرفني أنني شيوعي، وأدعو جميع الرفاق إلى أن يبرهنوا على انتمائهم الحقيقي لشعبنا ووطننا، وذلك بالنزاهة والاستقامة والصدق بالدفاع عن حقوق الجماهير الشعبية في العيش الحر العزيز. شيعه رفاقه وأبناء حيه حيث ووري الثرى في سفح جبل قاسيون، وألقى الرفيق محمد علي طه كلمة باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تحدث فيها عن سيرة الرفيق الراحل، وقال: لقد عرفناك منذ خمسينيات القرن الماضي مناضلاً صلباً ومدافعاً عن العمال والفلاحين، لم تبخل بتضحية أو عطاء، وكنت لنا قدوة منذ أيام المقاومة الشعبية، وتبوأت مكانة شعبية هامة وحظيت باحترام وتقدير رفاقك وأبناء مدينتك وزملائك المحامين، وتعلمنا، ونحن شباب، منك ومن أمثالك من الرفاق الأوائل روح الإقدام والتضحية، وكل الكلمات قاصرة عن إيفائك حقك، فإلى الخلود يا أبا كمران، وستبقى ذكراك في قلوبنا وعقولنا..

تتقدم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وهيئة تحرير قاسيون بأحر التعازي إلى آل الفقيد ورفاقه وأصدقائه، متمنية للجميع الصبر والسلوان وطول البقاء.

سيريتل تنتصر على أهالي «بصير» بمساعدة الجهات الرسمية!

وصلت المشكلة المستمرة منذ العام ٢٠٠٦ بين شركتي الخلوي من جهة، وأهالي قرية «بصير» في محافظة درعا من جهة أخرى حول تركيب برج البث، إلى حدود خطيرة، بعد لجوء الشركتين إلى العنف في قمع الأهالي المعارضين لتركيب برج البث فوق خزان مياه الشرب في وسط القرية.

الأهالي بذلوا طوال الأعوام الخمسة الماضية كل ما بوسعهم للحؤول دون تركيب البرج فوق خزان مياه الشفة، متبعين كل الطرق السلمية والقانونية المتاحة، بما فيها التفاوض مع الشركتين لإقامة البرج الجديد، ونقل برج mtn القائم إلى مكان خارج القرية، كما رفعوا عبر الصحافة نداءات لوزير الصحة في أكثر من مناسبة، وأخيراً الطلبين المقدمين لكل من وزير الإدارة المحلية والاتصالات والتقانة يوم الأحد ٢٠١٠/٨/١٥، ناهيك عن المحاولات مع الجهات الرسمية المتعددة في المحافظة، ولكن جميعها قوبلت بالتسويف والإهمال، وكان آخرها توجه وفد من أهالي قرية بصير لمقابلة المحافظ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٤، محملين بتواقيع ما يزيد عن ٥٠٠ شخص، ومجموعة من الوثائق التي تؤكد الأضرار الناتجة عن هذه المحطات البرجية (بما فيها تعميم وزارتي التربية والصحة بضرورة إزالة الأبراج من على أبنيتهما)، وقد وجه المحافظ وقتها بتشكيل لجنة لتحديد أماكن بديلة تحقق الغاية الفنية وتبعد الضرر عن الأهالي القرية...

ومن الجدير ذكره أنه بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢، قام موظفو (سيريتل) بمحاولة (عنيفة) لتركيب البرج غير آبهين باعتراضات الأهالي، ومتجاوزين استمرار المفاوضات، وقاموا بتهديد الأهالي ملوحين لهم بالويل والثبور بكلمات وتصرفات غير لائقة.

هذا ولم يظهر الموظفون المتوعدون أي كتاب موافقة رسمي يسمح بتركيب البرج سوى كتاب المؤازرة، ولكنهم كانوا يستقوون بالاتصالات غير المنقطعة من مكتب المحافظ موجهة إلى الجهات الرسمية في القرية بالسماح بالتركيب.

بعد فشل المحاولة المذكورة تفاجأ أهالي القرية يوم الخميس ٢٠١٠/٨/١٩ بقيام شركة (سيريتل) مدعومة بمؤازرة من منطقة الصنمين، بتجديد محاولة تركيب البرج ضاربة عرض الحائط كل التوجيهات ومحاولات التفاوض بين الطرفين، وقد باشروا بتركيب البرج الذي كان قد مانعه أهالي القرية في المرات الثلاث السابقة بوسائلهم السلمية، متبعين أسلوب العنف والتهديد أيضاً..

والمعلوم أن الخزان المقصود أشادته مؤسسة مياه درعا على أرض ليست ملكاً لها.

إن الاستمرار في تركيب هذه الأبراج فوق رؤوس الأهالي، هو بمنزلة كارثة بيئية وصحية على مستوى سورية، وهو بحاجة لمعالجة جذرية على مستوى الوطن، خاصة مع غياب نص تشريعي قانوني ينظم عمل هذه الأبراج وتوزعها بما يرفع الضرر عن الناس ويحقق التواصل مع ثورة الاتصالات عبر إبعاد خطرها الجغرافي من فوق رؤوس الناس التي لم يعد أحد يتجاوزها.

■■

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيفتنا لهذا العدد الرفيقة روزا يوسف تحقاخة، المعروفة بـ«سعدية».

الرفيقة المحترمة أم سمير. نحييك، ونرحب بك معبرين عن سرورنا بلقائك، ونسألك أن تحدثينا كيف أصبحت شيوعية؟

– أشكركم.. إن سؤالكم هذا بعث في العقل والوجدان شريط ذكريات حافلة، فقد ولدت عام ١٩٣٨ في الجولان الأشم بمدينة القنيطرة، والإنسان كما هو معروف، ابن بيئته. كنت آخر العنقود ضمن أسرة كادحة يعيلها أب رائع وشجاع وعاطفي جداً. كان منفتح الفكر يسارع لمد يد العون لكل من يحتاجها ويكفي مثالاً: على ذلك، كيف كان يحمل خادم الجامع الذي أقعده المرض على ظهره إلى عيادة الطبيب لمعالجته، وأمي باختصار كانت أخت الرجال، وقفت إلى جانب أبنائها تشجعهم بالعزيمة وتدعوهم للصمود في النضال ضد كل أشكال الظلم في السجن وفي خارجه، وحال واقع الأسرة المعاشي وعدم توفر المدارس بعد الابتدائية في القنيطرة دون متابعة دراستي، لكنني ظللت أتابع القراءة والمطالعة حتى تكونت قناعتي بالماركسية كأنبل ما يمكن أن يضحي من أجله الإنسان. وعندما تعرض الحزب لحملة بوليسية مسعورة عام ١٩٥٩، كنا نسكن في حي الأكراد بدمشق، ووقتها زج بآلاف الشيوعيين في السجون، واستشهد تحت التعذيب الجسدي الوحشي عدد من الرفاق الأبطال، وفي مقدمتهم الرفاق فرج الله الحلو وسعيد الدروبي وبيير شادروفيان. وقبل اعتقال أخي مراد بأيام سألته: أليس الحزب بحاجة إلى من يحل مكان هؤلاء الرفاق؟. فأجابني مشجعاً دون تردد، طبعاً. فقلت: أنا جاهزة، وهكذا بدأت مسيرتي في الحزب الشيوعي السوري التي فجرت فيّ مشاعر الجرأة والصلابة، وأكسبتني شعوراً بالاعتزاز بالانتماء إلى كفاح الكادحين وانطلقت إلى تنفيذ المهمات. في حينها كانت قد تشكلت مجموعة من الرفاق في دمشق، فايز جلاحج، موفق كوشك، ممتاز البحرة، عبد الفتاح جعفر، فريز قوشحة، يونس الصالح، فردوس البحرة، عدنان شعيب، ومن القنيطرة فكرت رجب، ممدوح صوفاء، أشرف ميرزا... ومن تنظيم ركن الدين أخي نجدت تحقاخة.

وكنت أقوم بتأمين البيوت السرية لهؤلاء الرفاق في الأحياء الشعبية، وتأمين الصلات فيما بينهم بالرسائل، وإيصال هذه الرسائل إلى الرفيقة سهام قولي المرسلة إلى القيادة في لبنان، إلى أن قامت حملة اعتقالات شملت معظم هؤلاء الرفاق وكنت واحدة بينهم، وقتها قيل للخائن رفيق رضا من قبل المباحث، «قلتَ إن الشيوعيين في دمشق قد انتهوا ولن تقوم لهم قائمة، فأجابهم (هذا فقس جديد)».. وبعد أن خرجت من السجن لم تلن عزيمتي، ولم أنزو في البيت، بل عاودت النضال مع أمهات وزوجات وشقيقات المعتقلين، ومع كوكبة من الرفيقات الباسلات: سعاد الصالح، مسؤولتي في الفرقة الأولى، وأختها المناضلة أسماء الصالح وعائلتهن، والنساء الجليلات من أهالي المعتقلين: أم مصطفى أمين والدة الرفيق مراد القوتلي، وأم يوسف نمر، وزوجة الكاتب وصفي البني.. وكان أحد أبطال سجن المزة، وأولفا جبور ونازك جلاحج وشقيقة الرفيق سميح الجمالي وفدوى قوطرش. وفي ذاكرتي فيض من أمثلة البذل والتضحية كعائلة الرفيق عمر السباعي وشقيقاته. ولن أنسى الموقف الرائع لوالدة مصطفى أمين، وهي تجابه مسؤول الأمن الذي نعت الرفاق المسجونين بالخيانة قائلة: «إن أبناءنا شرفاء وليسوا خونة، فحاكموهم إذا شئتم.. وابني لو كان خائناً لقتلته أنا بيدي». هكذا استمر نضالنا من أجل الإفراج عن المعتقلين أو محاكمتهم تارة، ومن أجل وقف حملات التعذيب لدى اشتدادها تارة أخرى، والسماح للأهل بزيارة المعتقلين عند منعها، ومن أجل ذلك قمنا بالعديد من المظاهرات والاشتباكات مع الشرطة.

لم يكن اليأس أو التشاؤم يجد إلى قلبي سبيلاً، وكلما لاحظت بوادر يأس عند هذه المرأة أو تلك كنت أبث فيها الحماس وأعمل على إنهاضها من كبوتها، وبعد أن عاد أخي نجدت من لبنان، وأقام بشكل سري في البيت، تأمنت لنا وسيلة جدية وهامة للصلة مع قيادة الحزب في لبنان لإرسال أخبار السجناء وما يجري في البلاد من أحداث، وتأمين المطبوعات الحزبية إلى السجن بعد أن كانت هذه الصلة تتم عن طريق الرفيقة سهام قولي قبل اعتقالنا. وبعد سنوات من العمل في منظمة دمشق وريفها، وخاصة بعد قدوم الرفيقة أم فياض والتي أشبهها بالنجدة لشدة ما كنا بحاجة لمثلها، وكانت مرحلة هامة بالنسبة لنشاطنا، ثم أرسلت للدراسة الحزبية في موسكو لستة أشهر وخلال /١١/ عاماً التي قضيتها في مدينة حلب وريفها كعضو فرعية نسائية عملت وتعرفت على الكثير من الرفيقات الرائعات لا مجال لذكر الجميع في هذه العجالة، ومنهن أم سابا وابنتها ماري كلش، هذه العائلة التي كانت تحمل الأخلاق الشيوعية الحقيقية وكن من اسكندرونة، لواء أشقر، سلوى أشقر، هيلانة بشارة المعروفة بأم دلال عاملة الريجي، وجميلة حمامي، وأم بكري وليعة شولوقة، وزوجة الرفيق عمر قشاش. وبعد أن عدت إلى دمشق أمضيت /٥، ١١/ سنة على أبواب السجون بسبب اعتقال زوجي أبو سمير.

هذه باختصار شديد مسيرتي الحزبية المتواضعة، وهذه صفحات قليلة من تاريخ الحزب، كان لرفيقات وصديقات الحزب وأمهات وزوجات عدد من الرفاق دور أساسي في كتابتها بشجاعة وتفان، وإني أتوجه اليوم إلى جميع الرفاق والرفيقات داخل التنظيمات وخارجها، وخصوصاً الشباب، للتعلم منه وأخذ العبر.. كما أتوجه إلى الجميع للعمل من أجل وحدة الشيوعيين السوريين لتمكين الحزب من تأدية دوره الموكل إليه في هذه الظروف الجديدة والمعقدة.. وشكراً.

إعداد محمد علي طه

السلع المغشوشة تنتعش في رمضان.. والرقابة غائبة!

محمد هاني الحمصي

أصبحت سورية في الفترة الأخيرة مسرحاً لتدفق السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية القادمة من الخارج، والمطلوبة بكثرة على الصعيد المحلي، ولكن اللافت أن معظم هذه السلع وخاصة في رمضان، يتعرض إلى درجة عالية من الغش والتزوير والاحتيال، بالإضافة إلى التلاعب بالمواصفات، حتى أن استطلاعات بعض وسائل الإعلام أكدت أن نحو /٣٠٪/ من محصلة السلع والمواد المتاثرة في الأسواق، المحلي منها والوافد، لا تحمل فعلياً الصفات المطابقة لبروشورات هذه المنتجات والسلع، وهو ما يعني وجود خداع حقيقي للمستهلك وربما للتاجر أيضاً، وتؤدي في المحصلة إلى اختلال شديد بعلاقة المواطن مع السوق والقيمين عليها..

وتشير إحصاءات وزارة الاقتصاد والتجارة الأخيرة أن عدد العينات المخالفة في السوق السورية إلى ازدياد، وبالتالي يمكن القول إن قصور أداء الجهاز الرقابي يلعب دوراً كبيراً في ذلك، وهو يتيح بدرجة امتياز تفاقم عمليات الاستغلال وزيادة أعداد وأنواع البضائع المغشوشة والسيئة.. فمن يحمي المستهلك من هذه السلع مع اكتفاء الرقابة بالتفرج وإيراد الأرقام المخفية للحقيقة كاملة؟

الخطير في الأمر أن الدخل الشهري المتدني جداً لأعداد كبيرة ومتزايدة من المواطنين السوريين يساهم في رواج السلع المغشوشة، فالمنتَج المقلّد أو غير المطابق للمواصفات المعلن عنها يباع بنصف القيمة كأقصى حد، وقد ينخفض دون ذلك، رغم أن الفرق بين المنتَجين، الأصلي والمزور، واضح بالمعاينة الأولية، سواء من حيث الجودة، أو من حيث التخزين والصلاحية، أو من حيث الاسم التجاري المختلف بحرف أو حرفين، لكن المورّد أو تاجر المفرق أو بائع الرصيف يدّعون بأن هذه المواد المطلوبة بشدة بجودة المواد الأصلية نفسها، ولكن تباع بنصف السعر تقريباً لأنها مرت خارج الجمارك.. أو لأنها باتت قريبة من نهاية الصلاحية.. إلى ما لا نهاية من حجج واهية.. وهذا ما يجعل المواطن يُقبل على شراء هذه المواد مرغماً كونها الخيار الوحيد المتاح أمام دخله الهزيل وقلة حيلته.

من ناحية أخرى، نجد أن معظم حالات الغش في أسواقنا الفلتانة من الرقابة تتركز في السلع الضرورية، والغذائية منها على وجه التحديد، كالرز والسمنة والأسماك والمواد المعلبة والمنظفات، وغالباً ما تكون على وشك انتهاء الصلاحية، هذا عدا عن التلاعب بالأوزان.. فكثير من الأحيان يكتب على غلاف المنتج أن وزنه /٥٠٠/غ، بينما لا يزيد في الحقيقة عن /٤٠٠/غ، ناهيك عن خلط المنتجات ببعضها مثل خلط زيت الزيتون بزيت الصويا، وخلط الألبان ومشتقاتها مع الماء، والعسل مع السكر..إلخ.. حتى أن المواد الالكترونية لم تسلم من هذه الجرائم حيث أنها تباع وهي تحمل شعارات ومصادر غير المصدر الحقيقي لها. ويمكن القول إن أغلب هذه العمليات تتم بعيداً عن الأنظار، وفي مناطق مخفية، وهذا ما يجعل الرقابة العاجزة أصلاً، بعيدة تماماً عن إيقافها أو ردعها.

ومما يثير العجب أن هذه المواد، ورغم كل ما يقال ويكتب عنها، ما تزال تتدفق إلى أسواقنا يومياً، وبحرية مطلقة، فأين الجهات الرقابية الرسمية؟ وأين جمعية حماية المستهلك؟ وأين التدابير الاقتصادية الجذرية؟ وهل يكتفي المعنيون بالأمر بإنزال العقوبات المالية والغرامات على بعض المخالفين الصغار بين الحين والآخر، بينما الموردون الكبار يستمرون في إغراق الأسواق بمستوردات ما أنزل الله بها من سلطان، دون أن يُسألوا مرة واحدة: ماذا تفعلون أيها الـ...؟؟. ■■

ما مصير «سياسة الاستيعاب الجامعي»؟

نجوان عيسى

ينضم الآلاف من الحاصلين على الشهادة الثانوية سنوياً إلى جيش العاطلين عن العمل، بعد أن تعجز الجامعات والمعاهد السورية عن استيعابهم، ورغم كل اللجان والقرارات التي تتحدث عن سياسة الاستيعاب الجامعي وتطويرها، فإن الواضح أن هذه السياسة في تراجع مستمر وسريع، وأن عدد الذين يحصلون على الشهادة الثانوية دون الحصول على فرصة متابعة الدراسة في تزايد مطرد. والحقيقة أننا هنا في مواجهة مشكلة مركبة، ففي الوقت الذي تعجز فيه المؤسسات التعليمية الحكومية عن استيعاب الآلاف من الحاصلين على الثانوية، ويعجز هؤلاء عن متابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد الخاصة بسبب ارتفاع تكلفتها، فإن سوق العمل تعجز بدورها عن استيعابهم، كما تعجز عن استيعاب آلاف الخريجين الجامعيين أيضاً.

كانت سياسة الاستيعاب الجامعي محاولة لتأمين حق التعليم للشباب السوريين، إلا أنها لم تترافق مع إعداد البنية اللازمة لتأمين استيعاب حقيقي وفعلي للشباب في المؤسسات التعليمية، ومن ثم في سوق العمل، وهكذا بدأ التراجع عن هذه السياسة بشكل تدريجي، مما أفسح المجال للجامعات الخاصة كي تبدأ في العمل، كما أفسح المجال للتعليم الحكومي المأجور من مفتوح ومواز وسواه، وكلها غير صالحة لحل مشكلة الاستيعاب الجامعي كونها مأجورة وبعضها ذو تكلفة عالية لا يقدر على تغطيتها أغلب السوريين. وهكذا تستمر هذه المشكلة في التفاقم، ويستمر عدد الشباب الذين لا يحصلون على تعليم أو إعداد مهني كاف دون أية محاولات جدية لوقف هذا التراجع.

إن التذرع بالانفجار السكاني الحاد، وتزايد عدد طالبي المقاعد الدراسية بشكل يفوق الإمكانيات المتاحة، هو مجرد محاولة غير مقنعة للتنصل من هذه المسؤولية الكبرى، لأن الإحصائيات الدقيقة ومن ثم التخطيط السليم، سيمكن الجهات المعنية من تأمين البنية التعليمية اللازمة لاستيعاب حملة الشهادة الثانوية في المؤسسات التعليمية.

أما التذرع بعدم قدرة سوق العمل على استيعاب المزيد من الخريجين الجامعيين، فهو من قبيل تبرير التقصير بتقصير أكبر، لأن تأمين فرص عمل للشباب يعد من الحقوق المكتسبة للمواطنين، والتي يقع على عاتق الجهات الرسمية تأمينها من خلال وضع خطط فعالة للتنمية والاستثمار الجدي في القطاعات المختلفة. وفضلاً عن ذلك فإن هذا التبرير يوحي بأن سوق العمل يستوعب حملة الشهادة الثانوية الذين لا تستوعبهم جامعات البلاد ومعاهدها في أعمال لا تحتاج لشهادات جامعية، وهذا غير صحيح لأن البطالة هي في الواقع مصير أغلب هؤلاء.

يعد الحصول على فرص عادلة في تعليم لائق ومنتج حقاً من الحقوق المكتسبة للمواطنين، ويقع على عاتق الجهات الرسمية تأمين هذا الحق بغض النظر عن المتغيرات والتطورات والانعطافات في المنطلقات والسياسات والمنهجيات، ويشير التقصير الواضح في هذا الصدد، إلى انعدام التخطيط لدى الجهات الرسمية، كما يشير إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة حول عدد الشباب الذين يدخلون سن التعليم الجامعي وسن العمل، أو أن الجهات الرسمية لا تعمل وفق الإحصائيات التي تملكها، والأهم أنه يشير إلى استهتار الجهات الرسمية بحقوق المواطنين، وعدم جديتها في العمل على صيانة هذه الحقوق، لتبقى هذه المشكلة مفتوحة كما غيرها من عشرات الأزمات التي تعصف بالمجتمع السوري دون أي أفق واضح للحل.

■■

هل يسير القطن على درب القمح نحو الهاوية؟

يعد كلٌ من القمح والقطن من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية.. التي ترفد اقتصادنا الوطني بمليارات الليرات

أصبح قطاف محصول القطن على الأبواب، ومن المعروف أن عشرات آلاف الهكتارات من هذا المحصول تم زرعها في عدة محافظات، وخاصة في المنطقة الشرقية، ومن المفترض أن تكون الحكومة اليوم ممثلة بوزارة الزراعة، منشغلة جداً بهذا الاستحقاق السنوي لما له من أهمية، مولية كل اهتمام ورعاية بسلامة المحصول كماً نوعاً.

لكن المؤسف المتكرر، أن ما حصل في موسم القمح من إهمال ولا مبالاة انعكس بشكل كارثي على موسم الحنطة، نجده يتكرر في موسم القطن كصورة طبق الأصل تقريباً، سواء من حيث التعاطي مع الفلاحين والمزارعين، أو من حيث بذل الجهود للحفاظ على الموسم، ومما زاد الطين بلة أن إصابة المحصول هذا الموسم بحشرتي الذبابة البيضاء والمن بلغت ما نسبته /١٨٪/، علماً أن الإصابة المسموح بها والتي لا تشكل خطراً على الجودة والكمية هي /٤٪/ فقط..

كل هذا ونجد تبايناً وتناقضاً في عمل وتوجيهات اللجان الزراعية.. لجنة تطالب بعدم رش المبيدات، وأخرى تطالب بالإسراع في مكافحة هاتين الحشرتين، ليبقى الفلاح تائهاً بين هذه اللجنة وتلك..

في دير الزور أقرت مديرية الزراعة بحجم الإصابة الكبير نسبياً، لكنها استدركت كلامها بمقولة إن الإصابة في حدود المعقول، لكن جولة على عدد من الحقول، ومقابلة عدد كبير من الفلاحين، تثبت عكس ذلك كلياً، ففلاحو القطن يؤكدون أن الموسم قد «انضرب»، ويشكون أمرهم لله في ظل عدم وجود أي اهتمام جدي من القائمين على الشأن الزراعي، سواء في الوزارة أو في مديريتها في محافظة دير الزور أو في الدوائر الزراعية التابعة لها، وهنا نجد أنفسنا أمام أسئلة تطرح نفسها بقوة: لماذا هذا الارتباك والإهمال؟ ولمصلحة من؟ ومن هو المقصود منه؟ هل يمكن اعتبار ذلك هدماً لآخر معقل من معاقل اقتصادنا الوطني وهو المحاصيل الاستراتيجية؟ ألا يدخل هذا التعاطي الضعيف مع مشكلات محصول القطن وقبله محصول القمح، ضمن الحرب الداخلية على بلادنا وشعبنا وكادحينا التي يقودها فاسدون مرتبطون، بغية هزم سورية عبر إفقارها وهزّها من الداخل؟؟

إن هذه اللامبالاة من الطاقم الاقتصادي تستدعي وقفة حازمة وصارمة من أولي الأمر، والبدء بضرب مواقع الفساد وخاصة الكبرى منها على وجه السرعة قبل أن تقع الفأس بالرأس...

تصنف سورية على أنها من البلاد الزراعية كون اقتصادها ما يزال حتى الآن يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة.. فماذا تفعل الحكومة

البوكمال - تحسين الجهجاه

كيف يُنَفَّذ المرسوم /٤٩/ في محافظة الحسكة؟!

أنتجت طريقة تنفيذ المرسوم /٤٩/ في محافظة الحسكة تداعيات ذات طابع كارثي من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية، حيث تدنى مستوى النشاط الاقتصادي في المحافظة التي تعتمد بشكل أساسي على النشاط التجاري العقاري (بيع، رهن، استئجار، استثمار أراض زراعية ومحلات تجارية ومنشآت صناعية وسياحية وخدمية) وخصوصاً بعد تدمير القطاع الزراعي وفي ظل غياب المعامل والمصانع وعدم توفر فرص العمل، فانضم عشرات الآلاف من ذوي المهن إلى جيش العاطلين عن العمل، وتم شل حركة المكاتب الهندسية، ومكاتب المحاماة، وكل المهن الحرة، وأضر بشكل لافت بواردات الخزينة، فتدنت واردات صناديق النقابات المهنية ذات العلاقة، وواردات البلديات، وأدى إلى هجرة رؤوس الأموال من المحافظة.

إن كل ذلك أدى في النتيجة إلى انحدار خطير في المستوى المعيشي، فكانت الهجرة الجماعية لآلاف الأسر إلى ضواحي المدن الكبرى للعمل بالمهن الهامشية، الأمر الذي انعكس سلباً على المهاجرين وعلى المدن المقصودة، وعلى النسيج الاجتماعي، وأحدث خللا في التوزع السكاني بين المحافظات هنا وهناك، ونتج عن كل ذلك المزيد من الاحتقان والشعور بالغبن والظلم والإحساس بالغربة في الوطن، وهذا ما يضر بالوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي الذي يشكل أساساً للأمن الوطني، ومن هنا فإن إعادة النظر بطريقة تطبيق المرسوم الخاصة في محافظة الحسكة ليس أمراً ضرورياً من جهة مصالح المواطنين فحسب، بل هي قضية وطنية بامتياز، وخصوصاً في ظل التوتر المتصاعد في المنطقة جراء المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف بنية بلدان المنطقة وشعوبها عبر إثارة الفتن والنزاعات العرقية والدينية والمذهبية والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي تهيئ الأرضية أمام هذه المشاريع.

نعم إن مصالح المواطنين المباشرة، والمصالح الوطنية العليا لوطننا سورية معاً، تتطلبان إعادة النظر بالمرسوم بما يؤمن مصالح المواطنين في حق التملك والبيع والشراء والبناء والاستثمار... ويعيد الحياة إلى النشاط الاقتصادي، ولاسيما أن إجراءات تنفيذ المرسوم تتناقض مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور السوري.

إن تحصين المناطق الحدودية واجب وحق مشروع في كل دول العالم، وهذا الجزء العزيز من التراب الوطني السوري - محافظة الحسكة - التي تعتبر سلة الاقتصاد السوري من جهة المواد الخام على الأقل، تتاخم جغرافياً حدود دولتين، فيهما من التوتر ما يتطلب حقاً أخذ الحيطة والحذر ضمن مفهوم السيادة والحفاظ على الأمن الوطني، ولكن ليس باتباع أسلوب شبيه بالعقاب الجماعي، فمفهوم الأمن الوطني يكتسب في ظروف اليوم معنى أوسع بكثير من الإجراءات الأمنية الصرفة، فهو ذو بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن هنا كان القول دائماً بضرورة البدء بعملية تنموية شاملة في كامل المنطقة الشمالية والشرقية، تشمل تحديث القطاع الزراعي وتطوير البنية التحتية وإقامة المعامل والمصانع، وذلك للحد من ظاهرتي الهجرة والبطالة، والكف عن كل مظاهر التمييز بين المواطنين على أساس القومية أو الدين، ومنح الحقوق الثقافية والمدنية لأبناء القوميات غير العربية، وحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي الجائر لعام ١٩٦٢، والكف عن العمل بالقرارات الاستثنائية التي تعتبر كل محافظة الحسكة منطقة حدودية والتعامل معها كالمحافظات الأخرى.

إن مثل هذه الإجراءات هي الخطوة الأولى والفعلية لتعزيز الوحدة الوطنية، وقطع الطريق على كل من يريد الاصطياد في الماء العكر والاستفادة من حالة الاحتقان لدفع الوعي الاجتماعي إلى مسارات خاطئة. أما بقاء الأمور على ما هي عليه فيعني موضوعياً توفير تربة خصبة للقوى التي تتربص شراً بالبلاد والعباد سواء كانت في الخارج أو الداخل.

وبناء على ما سبق فإن جميع القوى الوطنية في البلاد، داخل جهاز الدولة وخارجه، مدعوة إلى النضال من أجل تعديل هذا المرسوم، وخاصة تطبيقاته وتعليماته التنفيذية، وإلغاء كل القوانين الاستثنائية في المحافظة بما يؤمن مساواة المواطنين أمام القانون وينسجم مع كرامة الوطن والمواطن.

ونؤكد في هذا المجال وكما أكدنا مراراً، إن البوابة الوحيدة التي يجب النضال من خلالها هي البوابة الوطنية، وما عدا ذلك هو تمييع للنضال الوطني الديمقراطي.

مكتب قاسيون - محافظة الحسكة

بلدية القامشلي تغيّب الخدمات وتصرّ على الضرائب!

يعود بناء حي الجولان السكني في مدينة القامشلي إلى عام ٢٠٠٢، إثر تضرر مئات الأسر من اكتساح حزام المدينة لدورهم السكنية. وحينها تم تعويضهم بهذه المقاسم مع وعود بتأمين الخدمات الكاملة للحي، وبالفعل نفذت العديد من الخدمات، ولكن أخطبوط الفساد في بلدية القامشلي فرّغ تلك الخدمات من مضمونها وعلى دفعات، إذ أن شبكة الصرف الصحي العائدة لحي الهلالية والمارة بالقرب من الحي في نقطة تقاطع طريق عامودا قرب قرية «جركين» تتدفق منها المياه الآسنة، وشكلت مع الأيام مستنقعاً موبوءاً بجوار الحي منذ عام ٢٠٠٤. ورغم زيارة رئيس البلدية السابق إلى الموقع إلا إن البلدية لم تعالج الموضوع. أما المساحات المخصصة للحديقة والمستوصف فتم التعدي عليها بالتواطؤ مع بعض أصحاب القرار في البلدية، ورغم تنفيذ تزفيت بعض الشوارع في الحي إلا إن عدم وجود فوهات مطرية يؤدي إلى تراكم المياه أيام الهطولات المطرية، ولم يتم تزويد الحي حتى تاريخه بشبكة الهاتف الأرضي، وكذلك بالنسبة إلى إنارة الشوارع. ولأن البلدية العتيدة لم تحل مشكلة الاستملاك مع شركة الثروة الحيوانية حتى تاريخه، يُمنع المواطنون من البناء منذ خمس سنوات، ولا تُمنح التراخيص لمن يود الحصول عليها.

مختصر الحديث أن البلدية تناست الحي إلا فيما يتعلق بتحصيل الضرائب المتعلقة بتزفيت بعض شوارع الحي، إذ تفاجأ العديد من أبناء الحي مؤخراً بلزوم دفع هذه الضريبة والتي تصل أحياناً إلى ٣٠ ألف ليرة سورية، وتبين المتابعة أن في الأمر العديد من الملابسات، فتصريحات العديد من المسؤولين أكدت لأبناء الحي أن التزفيت مجاني، وهو إعانة من المحافظة، وبغية توضيح الأمر ننشر نص العريضة التي رفعها أبناء الحي إلى الجهات المسؤولة بهذا الشأن، حيث جاء فيها:

«مقدمه أهالي حي الجولان – جانب المعهد الزراعي – متضرري حزام المدينة في مدينة القامشلي نعرض لسيادتكم ما يلي:

حيث إننا من متضرري حزام المدينة (المحلق)، وقد تم تخصيصنا بمقاسم من قبل مجلس مدينة القامشلي عام ٢٠٠٢ تعويضاً عن اكتساح منازلنا السابقة، والتي كانت متوضعة على الشوارع الإسفلتية، وأثناء الزيارة التاريخية التي قام بها السيد الرئيس د. بشار الأسد إلى مدينة القامشلي عام ٢٠٠٣، تم التأكيد من قبل سيادته على مساعدة وحل مشكلات متضرري الحزام وبالسرعة القصوى. ومنذ عام ٢٠٠٢ ونحن نقيم في الحي المذكور، وفي عام ٢٠٠٨ وردت إعانة من المحافظة بمبلغ إجمالي قدره ستة ملايين ليرة سورية لمجلس مدينة القامشلي خاصة بالطرق لمتضرري الحزام (حي الجولان)، وقد تم تنفيذ مشروع مجبول زفتي بنصف المبلغ المخصص للإعانة، وبمعدل ثلاثة شوارع فقط، وتم تخصيص الباقي لتنفيذ شوارع أخرى، وبفعل فاعل من قبل مكتب الطرق في مجلس مدينة القامشلي في حي آخر...

وبتاريخ ٢٠١٠\٨\٥ تمت مطالبتنا برسم مادة الإسفلت، وبمبالغ تتراوح بين ١٤ ألف و٣٠ ألف ليرة سورية للمنزل الواحد، مع التذكير أننا نبلغ ٢١ عائلة متوضعة على الشارعين، وبما أننا نعاني من الفقر، وغالبيتنا عاطلون عن العمل، نرجو من سيادتكم التكرم بالإحالة لمن يلزم بالتحقيق في الموضوع وبالتالي إعفائنا من رسم الإسفلت».

لقد أشرنا مراراً إلى معاناة أبناء المدينة وخصوصاً أحياء حزام الفقر من هذه البلدية التي تعتبر نموذجا للبيروقراطية ومرتعا للفساد.. إننا نضم صوتنا إلى صوت أبناء الحي، ونطالب بإعفائهم من رسوم الإسفلت كون أغلبهم دفعوها قبل أن تكتسح بيوتهم، وكونهم فقراء.

مراسل قاسيون

مطبات

يا (غرفة) في خيالي

◄ عبد الرزاق دياب

أقرت الحكومة قانوناً جديداً عن إعمار العرصات قالت إن من شأنه الحد من ظاهرة ارتفاع أسعار العقارات والأبنية السكنية، حيث يهدف القانون إلى مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها سورية، وخاصة الاستثمار العقاري، وتأمين السكن الملائم للمواطنين.

وجرى التأكيد أن مشروع القانون الجديد يتضمن كذلك مشاريع التطوير والاستثمار السكنية العائدة للقطاعين الخاص والمشترك، ومشاريع المجتمعات العمرانية الجديدة، ومشاريع الجمعيات التعاونية السكنية، والمقاسم والعقارات ذات الصفة السكنية والتجارية والخدمية والسياحية والصناعية، ومناطق الحِرف والأبنية المهدمة، والأبنية المنفذة جزئيا ولم يستكمل بناؤها وفق نظام البناء النافذ في مدن مراكز المحافظات.

ويقول المحللون وإستراتيجيو القرارات الاقتصادية، والمتنطحون للحديث عن مزايا الفرمانات التي تصدرها الحكومة إن الغاية من المشروع هو إيجاد السكن للمواطن، وأن أسعار العقارات في دمشق دخلت في سباق الغلاء مع المدن العشر الأولى في العالم، فورة العقارات التي لا أحد يستطيع إيقافها هنا، لأن التاجر والمرابي قد اتفقا على الشراكة حتى في حصة المواطن في سقف يحمي رأسه، وربما يجلب له الدعاء بعد موته.

سيبقى المواطن في ذيل القائمة التي ستستفيد من القرار، لألف سبب ربما أعرف منها على الأقل ثلاثة تجعله هكذا، السبب الأول أن المواطن هنا لا يملك ثمن بيت على العظم تقسيطا ولا نقداً، ولا بدفعة أولى من قبيل مئات الألوف، هو بالكاد يستطيع أن يأكل ويشرب.. ولا يبذر، ومن الممكن أن يجد من يعطيه ثمن الدواء إن فاجأت ابنه الصغير حمى بعد منتصف الليل.

أما التقسيط الذي دخل حياة السواد الأعظم من شعبنا التهم على سنوات تأسيس غرفة واحدة راتب الوظيفة، والعمل الثاني، وحتى (البراني) القليل الذي يتقاضاه الموظف الصغير تحت مسمى الإكرامية.

في المقابل دخل بعض الموظفين ممن لديهم استقرار مالي بسبب استقرارهم الوظيفي، ومستويات أجورهم في القطاع الخاص تدعم أحوالهم، دخلوا في أقساط من مستوى أعلى وأكبر كأقساط السيارات، والعقارات التي تبنيها شركات التطوير العقاري، وهنا سندخل في السبب الثاني الذي اعتقده لعدم تحقيق حلم المواطن ببيت هنا.

منذ أن فتحت السوق المغلقة في بلدي ذراعيها على النظرية الحرة للاقتصاد الاجتماعي بدأ تجار هذه السوق بالتمدد وتنفسوا الصعداء، وزفروا (بأف) طويلة لانفراج أزمتهم عندما كنا لا نؤمن بالقطاع الخاص كشريك يحبنا، وصارت المشاريع المفتوحة تبدو للمواطن كهدايا يسوقها التجار على كف عفريت إلى كف خشنة، وأن الحلم صار أحلى (وصار عنا مول)، وبدأت الشوارع تزدان بالإعلانات التي تحمل البشرى لمواطن عار، وازدادت الحالة صراعاً بعد أن دخلت المصارف ساحة اللعب، قروض عقارية، دون فوائد، قروض عادلة، وأخرى إسلامية، والهدف من الجميع بيت لمواطن بلا سقف، والثمن إرضاء وجه الله، والدفع تقسيطاً، أو برهن.

أما السبب الثالث الذي خرج من رحم السببين السابقين فهو شركات العقارات التي ستعمر وتبني هذا الوطن، لهذا المواطن فحسب.

بعد مدة ليست بالبعيدة من تهافت الحالمين على هذه الشركات، حذرت الوزارات المعنية بمنحهم من الإعلان لأية شركة عقارية دون أن تقدم إثباتاتها في الترخيص، فالمتهافتون أكلوا الطعم المفتوح، ودفعوا على الورق ثمن بيوت ليست بمواصفات البيوت المعلن عنها، وليست بالألوان نفسها، فالمسابح ذات اللون الأزرق من صفاء الماء، لم تكن على الأرض، والسبب أنه لا يوجد ماء، والشريط الأخضر في الصورة لا يمكن أن يكون على الواقع في منطقة لا ماء فيها، ولا بئر، ولا أرض خصبة. بالنتيجة لا يمكن أن يزرع القمح في صحيفة، ولا أن تلعب على العشب في صفحات جريدة إعلانية.

في المحصلة.. الاستثمار، الشركات، والمواطن.. هكذا ستكون القائمة.

■■

وهم التنزيلات.. وكذبة المحلي

السوق السورية الراكدة.. والمواطن ذو الجيوب الخاوية

دخل المواطن السوري منذ أول رمضان شهور غيبوبته، وهنا قد يقول قائل وهل خرج منها أصلاً؟ نعم الشهور القاسية تتوالى، والواقع الاقتصادي على صعيد الناس والبلد صعب وقاس في المجالات كافة، فكما يشكو المعدم والعاطل عن العمل، يشكو التاجر الصغير والكبير، المواطن من قلة حيلته وضيق يده، والتاجر من الركود وقلة وضيق حال زبونه (المواطن).. وكل منهما يحلم بواقع أفضل قد لا يهل بهلاله في المدى المنظور..

السوق المزدحمة في الأيام القليلة التي سبقت العيد، وتجعل من زحمته مجرد منظر يجب أن يتكرر، مشهد يحبه الأولاد والنسوة، ويكرهه الرجال، الناس في أيامنا هذه ينزلون السوق للفرجة لا للتبضع، أو اصطياد قطعة رخيصة.. ومن لا يصدّق عليه فقط أن يراقب الازدحام الحاد على الأرصفة وفي الشوارع ووسائل النقل.. وما يقابلها من خواء شبه تام للمحال التجارية إلا من العاملين القلائل فيها..

أما التاجر فيمارس لعبة الحواة في نفخ رأس المواطن بمزمار التنزيلات، من ٢٠٪- ٧٠٪ وعلى الأرض يقول المواطنون إن الأسعار لم تهبط، بل على العكس التنزيلات الوهمية هي فقط للبضائع التي نامت من موسمين، وعسى موسم العيد يذهب بها إلى أجساد من لا يهمهم فوات الموضة أو عدم مناسبتها للذوق الدارج..

◄ عبد الرزاق دياب

سوق الألبسة

تُرى من يكذب على من؟ ومن يخدع من؟ اللعبة ليس المواطن أحد أطرافها، تجار الجملة يمارسون الكذب على صغار التجار، موسم الألبسة الصينية يتعاظم، فيما تنام الورش الصغيرة، والمشاغل على حلم أن تستطيع سداد جمعياتها (أقساط أسبوعية) للخياطين، ولعمالها، أما العمال فيهرعون إلى موسم العيد لأنه الموسم الوحيد للعمل، وهم يتقاضون أجرتهم الأسبوعية التي تتفاوت ضمن حدودها الدنيا، وربما تتمكن (العيدية) من إنقاذ شهرهم، أو يأخذون بدلاً عنها لباساً لأبنائهم الذين يزداد عددهم رغم كل شيء.

أما المواطن فسيدفع ثمن هذا الكذب المتبادل، التاجر الصغير المخدوع (سيفش) غضبه في وجه المواطن، وهنا في أسواقنا سيمارس عليه شتى أنواع الحلفان والأيمان الغليظة ليصدقه، لكن لا خديعة تنطلي على من جيبه فارغة.. وأحلامه تتخبط في طريق مسدود.

سوق الحمرا.. سوق النساء والموديل المثير للملل، سوق يرثى لحالها، التجار يجأرون من الركود، التنزيلات وصلت إلى أدنى المستويات، فقط ٢٠٥ سعر أية قطعة، إعلان آخر (سبورات ٣٥٠)، أما ساحبو الزبائن (الشقيعة) فيمسكون بالزبائن بين الهمس والجر، والجميلات يذرعن الحمراء من أولها إلى آخرها متفرجات حالمات.. وغالباً دون التعريج على أي محل.

أحد التجار يقول: أنا على أبواب الستين من عمري، أستطيع أن أقول لك لم تعش السوق موسماً أو وقتاً أسوأ من هذه السنة، نحن لا نبيع أبداً، أو نبيع بأسعار رخيصة دون أرباح تذكر، نريد ألا نخسر فقط وألا نغلق محلاتنا ونقعد في بيوتنا.

تاجر آخر: لقد ذبحنا الصيني، انظر إلى السوق، البسطات تعمل أكثر منا، وتاجر البسطة يبيع ويربح، بينما نحن نكش الذباب فقط.

أما المواطنون فلم تغرهم التنزيلات الكبيرة، وربما من تعدادها، وكبر نسبتها أثارت فيهم الإحساس بالخديعة.. والمؤمن لا يُلدغ من جحر مرتين.

(روعة.ه): هؤلاء يخدعوننا، ليست هناك تنزيلات حقيقية، التنزيلات على الرجالي ربما، والمستورد الصيني، هل ترى حسومات على ألبسة الأطفال على سبيل المثال؟.

آدم. م (الزوج): التنزيلات في الألبسة الرجالية غير حقيقية أيضاً، سعر البنطال الرجالي من ٤٠٠- ٨٠٠ ليرة، والكنزة الرجالية المستوردة ما بين ٥٠٠- ١٠٠٠، أما الحذاء الرجالي فمن ٣٥٠-٣٠٠٠ ليرة، هذه فوارق مريبة ومخيفة ولها مدلولات لا تبعث على الطمأنينة.

بسطات وزحام وبيع

سوق الفقير عادت بقوة، الناس هنا يتجمعون على الأرصفة، وأمام المحلات الخاوية، وصياح بين أصحاب المحلات والبسطات، تصل إلى الشكوى إلى الشرطة والبلدية، على طريق النفق الذي يقع أمام سوق الحميدية، وفي وسط السوق بائعو البسطات يصيحون على بضائعهم بحماس، وقد قال أحد المواطنين إن هؤلاء هم أبناء أصحاب المحلات في أغلبهم، بعد أن كره المواطن دخول المحلات لحقوا به إلى البسطة لأنهم لا يقبلون الاستسلام.

في سوق شارع لوبية في مخيم فلسطين ثمة سوق أوضح، المحلات هي في ملكية أغلبها لتجار من أسواق العاصمة هربوا إلى الأطراف، ما تجده في (لوبية) نفسه في الجسر الأبيض بفارق يصل إلى ١٠٠٠ ليرة لمصلحة الثاني.

الفارق بين (لوبيه) وسواها أن السيطرة هنا للبسطات المفروشة على العربات والأرصفة، داخل السوق وخارجه، وهنا يمكن أن يجد المواطن بنطالاً يتراوح سعره بين ٣٠٠-٥٠٠ ليرة، وقميص ٢٠٠-٥٠٠ ليرة، وبهذا يشتري لأولاده ما يمكن أن يسمى لباس العيد، على الأقل أنه جديد.

حكاية أبوعلي

أبو علي موظف من الفئة الرابعة، متزوج من امرأتين، لكن لديه واحدة فقط بعد أن طلق الأولى، لديه سبعة أولاد، خمسة من الأولى واثنان من الثانية، لكنهم كما يقول كلهم أبنائي، وهذا ما تؤكده الثانية (أم أحمد).

قال لي أبو علي: بخمسة آلاف ليرة فقط أشتري لأولادي لباس العيد، الناس هنا تحب الشكوى و(البروظة)، يعني هل من الضروري أن أشتري لبنت عمرها شهران فستان بـ٢٠٠ ليرة، أنا أسكن في ريف دمشق، وكل سنة أنزل إلى تل منين، أحد أكبر المحلات يبيع كل بنطال جينز بـ٣٥٠ ليرة، والبلوزة أو الكنزة بـ٢٥٠، مع جوز جرابات، وكندرة أو بوط ٢٥٠ الكل يلبسون، لكن الناس كما قلت لك صارت تتكبر ولا تريد أن تعترف بحقيقة وضعها المتراجع.

سوق عاصم

أغلب الساكنين في محيط العاصمة يذهبون إلى سوق عاصم، وشهرة السنوات الطويلة جلبت له الزبائن من الريف، الفقراء يبشرون بعضهم بالقطعة الرخيصة والنظيفة، هذا ما قاله صاحب أحد المحال التجارية.

يوسف (خ) يقول: هذه القطعة من المشغل نفسه، موجودة لدي وفي سوق الصالحية، سعرها هنا ٧٥٠ليرة، وسعرها هناك ٢٥٠٠ ليرة، خذها وتأكد، والأدهى أن مشغلها في صحنايا، والعاملات من الريف ومن أرخص الأجور، هذا جشع تاجر، لا توجد أزمة في سورية، توجد أزمة جشع، وعدم رقابة.. هناك فلتان غير مسبوق.. الله يجيرنا.. إلى أين نحن ذاهبون؟!

على طول الشارع بسطات الأحذية تنادي على أحذية بأسعار غريبة ورخيصة، ٢٥٠- ١٠٠٠ ليرة، وبعضها من الجلد الطبيعي، بالة وألبسة مستعملة، وإكسسوارات صينية من ١٠- ١٠٠ ليرة في أفضل أحوالها.. وكل سلعة لها زبائنها بالتأكيد..

الحلويات.. آه من الحلو!

الطرف الثاني في معادلة العيد، والدليل على احتفال البيت وأهله بالعيد هو الحلويات، في السنوات الأخيرة أغلب النساء بدأن بصنع الحلويات في البيت لتوفير أكبر قدر من المال على الأسرة، وصنع أكبر كمية ممكنة منها، فأسعار السوق الغالية أعادت هذه العادة لكن ليس من باب الحب بل من باب التوفير وضيق ذات اليد.

في السوق الأسعار في قمتها، وهنا لا تنزيلات تحرك السوق، والتجار لا يتراجعون عن أسعارهم، فهم يتذرعون بأسعار المواد الأولية الغالية والمستوردة، من السمون والسكر، والجوز والتمر.. إلخ.

فعلى سبيل المثال سعر كغ الحلويات الشرقية يصل من ٢٥٠-١٤٠٠ ليرة، الشوكولا والسكاكر والملبس والراحة والنوكا وهي من الحلويات الشعبية والمعدة لضيافة العيد ١٥٠- ٨٠٠ للكيلو، أما الملبس فوصل سعره إلى نحو ٤٠٠ ليرة، الراحة بالفستق ٢٠٠- ٦٥٠ ليرة، أما النوكا فلا ينزل سعرها عن ٥٥٠ ليرة سورية مهما تدنى نوعها.

العيد والمونة والمازوت والمدارس مشاريع قادمة للخيبة، تحتاج إلى أربع وظائف، خمسة رجال، أو سوبرمان استثنائي يدعى (المواطن)..

وهنا تتعدد أنواع الحلويات حسب المواد التي تشكلها، وتختلف الأسعار إن كانت بالسمن النباتي أو الحيواني، أو غيره مما قد ساد مؤخراً خارج أعين الصحة والتموين، وحسب جودة الحشوة المستخدمة وما تتضمنه.

فمن أهم صحون العيد في الزيارات العائلية يتصدر البرازق والغريبة والبيتفور قائمة الضيافة، أسعاره ارتفعت جملة واحدة ٢٥٠- ٥٠٠ للكيلو غرام.

أما البقلاوة والمبرومة و«كول وشكور» وسواها من الحلويات الثقيلة كما هذا على صعيد الحلويات الشعبية، أما خارجها فيصل سعر كيلو الشوكولا للأصناف عالية الجودة إلى ٨٠٠٠ ليرة سورية.

عودة مظفرة

البالة عادت إلى عزها بعد أن اعتقد تجار الجديد وزبائنهم أن عصر البالة قد ولى، ودخلت في نفق لن تعود منه أبداً.

على عكس هذا الاعتقاد يرى تجار البالة أن الناس بعد تجربتهم في سوق الجديد اقتنعوا أن البالة أرخص سعراً وأطول عمراً.

أضف إلى ذلك أنه على سبيل المثال كما يقول (سامي) أحد الشبان المتسوقين في السوق المقابلة لقيادة شرطة دمشق: أترى هذا الحذاء؟ اشتريته بألف ليرة من سنتين وهو ما زال على حاله، بينما كنت أشتري الحذاء من الصالحية بأغلى من هذا ولا يصمد أكثر من ستة أشهر.

أحد أصحاب محلات البسطة: هنا نبيع أكبر الماركات العالمية، البالة لا تعني كما يعتقد البعض الألبسة التي يجب أن ترمى في الزبالة، هنا أفضل أنواع القمصان، البنطلونات، الأحذية.. كما أن لدينا زبائن من فنانين ومهمين ومسؤولين، وحتى رجال أعمال.

سوق البالة من مدخل الفحامة إلى أزقتها الضيقة تمتلئ بالمشترين من جيل الشباب، هنا توجد الموديلات الحديثة، البنطلونات من ماركة لا تصنعها مشاغلنا، ولا تصنعها الصين، هذا رأي أحد الشباب الذي يقول أيضاً أنه لا يشتري سوى من البالة.

الأسعار متنوعة فالبنطال يتراوح سعره بين ٥٠٠- ٢٠٠٠ ليرة سورية، والقمصان ٢٠٠- ٦٠٠ ليرة، أما الأحذية فمن ١٠٠٠- ٢٥٠٠ ليرة.

مواسم مكررة

مواسم التعاسة تتكرر، الهواجس التي يعيشها السوري نفسها منذ سنين وسنين، الشهور والفصول تعني له ما سيدفع وما سيستدين منذ أسبوعها الثاني، الشتاء لا يعني المطر الجميل الحميم، الشتاء هو تأمين ثمن المازوت والمدفأة، ورمضان شهر الصوم والعبادة للاستدانة، والصيف ليس للمشاوير بالتأكيد، بل هو فواتير الكهرباء والتقنين والحر المتزايد.. وهكذا..

تتشابه الفصول والأيام لكنها تزداد وطأة وحاجة، مع أحلام مؤجلة عن الزيادة على الراتب المحدود، عن خوف من إسقاط آخر وريقات الدعم، عن التهام الخاص للكهرباء والهاتف والماء.. إلى آخر معزوفة كانت تسمى القطاع العام.

العيد والمونة والمازوت والمدارس مشاريع قادمة للخيبة، تحتاج إلى أربع وظائف، خمسة رجال، أو سوبرمان استثنائي يدعى (المواطن).. مشاريع خاسرة الرهان، لكنها الحياة.

■■

د. غسان طيارة: الاقتصاد الوطني أبعد ما يكون عن الاقتصاد المقاوم

التقت قاسيون الوزير السابق د. غسان طيارة، وطرحت عليه جملة من الأسئلة حول واقع الاقتصاد السوري حالياً، وحول النموذج الاقتصادي المطلوب لمواجهة تحديات التنمية والاستحقاقات الوطنية الكبرى.. وكانت الخلاصة التالية:

يقول د. طيارة:

«تطرق الكثيرون في كتاباتهم لمفهوم النموذج الاقتصادي الوطني دون التعرض إلى الترابط العضوي بينه وبين سياسة الدولة، ولهذا وجدت من الضروري تسليط الضوء على هذا الجانب حتى تكتمل صورة النموذج الاقتصادي المطلوب لسورية.

في نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر معسكران اقتصاديان سياسيان يتقاسمان السيطرة على العالم الحديث، وهما: معسكر الدول الرأسمالية، وكانت القوة والقرار في المعسكر بيد الولايات المتحدة الأميركية، ومعسكر الدول الاشتراكية، وكانت القوة والقرار بيد الاتحاد السوفياتي، ولهذا فور انهيار الاتحاد السوفياتي انهار المعسكر الاشتراكي، وعندما عصفت الأزمة المالية بالولايات المتحدة الأميركية انتقلت إلى المعسكر الرأسمالي بجميع دوله.

انهيار الاتحاد السوفياتي لا يعني انهيار الاشتراكية

إن انهيار الاتحاد السوفياتي لا يعني انهيار الاشتراكية بدليل صمود الدول الاشتراكية التي كانت خارج المعسكر الاشتراكي كالصين، وكوبا، وفيتنام، وكوريا الديمقراطية، بل على العكس تنامى الفكر الاشتراكي والنضال الطبقي في العالم، وخير مثال على قولنا هذا هو ما يحدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها فنزويلا.

الأزمة المالية التي ضربت واشنطن تفشت في دول المعسكر الرأسمالي كافة، مما يعني أن الترابط السياسي هو في الأصل ترابط اقتصادي، وعندما أرادت تلك الدول الخروج من تلك الأزمة بدأت بضخ أموالها الاحتياطية في جميع مدخلات اقتصادياتها بما يتقارب مع مفهوم تأميم الرأسمالية.

النموذج الاقتصادي يدعمُ القرار السياسي

وكنتيجة يتأكد لنا أن هناك تجانساً بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي، يضاف إليه بأن قوة سلطة الدولة وتأثيرها في الاقتصاد أساسية في الحفاظ على التوجه السياسي لها.

أي أنه من مهام النموذج الاقتصادي لسورية دعم القرار السياسي فيها، ولهذا نتساءل هل ينسجم نموذج الاقتصاد السوري مع القرارات السياسية لسورية؟

وإذا افترضنا أن جميع المواطنين مؤيدون للقرار السياسي في سورية العربية، فهل جميع الفئات المواطنين مؤيدون لنموذج الاقتصاد السوري؟

وفي الإجابة على تلك الأسئلة نجد ما يلي:

- إن النموذج الاقتصادي الساري في سورية حالياً غير متفق عليه، ونحن مختلفون حوله، رغم افتراض وجود توافق على القرار السياسي، والتخوف الأول هو أن يكون التوافق السياسي مؤقت تمليه المصالح الضيقة لبعض فئات من الجماهير الشعبية، ومع زيادة الاختلاف سيتخلى القرار الاقتصادي عن دعمه للقرار السياسي.

ا- القرار السياسي في سورية هو قرار مقاوم، لكن الاقتصاد الوطني أبعد ما يكون عن الاقتصاد المقاوم الذي يعتمد على موارد الوطن والمواطن الذاتية في جميع المجالات الاقتصادية، لأنه اقتصاد يحابي الفئة المترفة ويحظى بتأييدها على حساب تناقضه مع مكونات الجماهير الشعبية.

النموذج الاقتصادي الحالي لا يحظى بالتأييد الكافي

ويمكن تأكيد هذا الاختلاف من المعطيات التالية:

١ - نحن غير متفقين على تأثيرات مكونات الناتج المحلي على المستوى المعاشي للمواطنين، لأن تزايد النسبة السنوية لهذا الناتج لا يعتمد على زيادة الإنتاج، وإنما يعود لزيادة إنفاق عدد محدود من المواطنين على حساب باقي فئات الشعب، ولهذا نتساءل: هل هذه الفئة المترفة، التي يشكل إنفاقها حجماً كبيراً في نسبة تزايد الناتج المحلي الإجمالي، تقبل أن تتقاسم نفقاتها مع معظم فئات الشعب؟! والجواب طبعاً لا يمكن، ونفس تلك الفئات المترفة، وهي قادرة على زيادة إنفاق الإنتاج، هل هي مستعدة لتحويل جزء من إنفاقها لمصلحة زيادة الإنتاج؟! وهنا يحتمل الجواب وجود حالتين، الأولى إذا كانت تلك الفئة المترفة متأكدة من زيادة أرباحها وغناها على حساب ما تنفقه في زيادة الإنتاج، والحالة الثانية أن تكون تلك الفئة خائفة من زيادة قوة العمل المنتجة على مصالحها، فلن تغامر في زيادة إنفاقها على الإنتاج، وهذا ما يحدث فعلاً.

٢ - نسبة البطالة غير متفق عليها ولا على طريقة حسابها، يضاف إلى ذلك بأن دور الفئة المترفة ضعيف، خلال الخطة الخمسية العاشرة، في تخفيض تزايد نسبة البطالة.

٣ - نسبة الفقر غير متفق عليها ولا على عناصرها، ومن أهم أسباب زيادة نسبة الفقر يعود إلى زيادة تجمع الثروات بيد الفئة الغنية المترفة.

٤ - تقع مسؤولية العجز في الميزان التجاري على الفئة المترفة، وهل يمكن لمن يساعد على زيادة العجز في الميزان التجاري أن يكون مع القرار المقاوم؟، والجواب المتفائل لهذا السؤال، يجعلنا نشكك في تحقيق ذلك.

٥ - يقع الجزء الأكبر من مسؤولية انتشار الفساد في الإدارات الحكومية على الفئة المترفة نفسها مستغلة حاجات العاملين في الدولة فتغريهم وتشجعهم على الفساد، أي أن الفئة المترفة في الوطن فاسدة ومفسِدة، وهنا نتساءل هل يمكن للمُفسِد أن يكون مع القرار المقاوم؟ والجواب طبعاً لا يمكن.

يجب أن تبقى المجالات الصناعية والخدمية الأساسية مثل توليد الكهرباء وملكية المطارات والمرافئ بيد الدولة لأنها تعطي قوة للقرار السياسي..

وعليه يجب التأكيد على أن نجاح أي نموذج اقتصادي يعتمد على تأييده من معظم فئات الشعب، وهذا غير متوفر في نموذج اقتصادنا في سورية.

وكنتيجة حتمية فإن النموذج الاقتصادي المطلوب يجب أن يكون اقتصاداً مقاوماً داعماً للقرار السياسي المقاوم ويحظى بأكبر تأييد من أصحاب المصالح الحقيقية في المقاومة المتمثلة بجماهير الشعب.

الشعب يدعم النموذج الاقتصادي المقاوم

لا تعترف الحكومة بكل ما كُتب حول هذه المواضيع ولا ترضى أن تتحاور مع غير الموافقينَ على سياساتها الاقتصادية مما يجعلنا نؤكد على ما يلي: إن النموذج الاقتصادي النافذ في سورية غير متفق عليه ومشكوك في شعبيته، وبسبب هذا الاختلاف في وجهات النظر يصبح تأييد القرار السياسي المقاوم مشكوك به، ولهذا نؤكد على أن كادحي الشعب يدعمون بشدة القرار السوري المقاوم ويدعمون النموذج الاقتصادي المقاوم المعتمد على مواردنا الذاتية المتمثلة بقوة العمل المستمدة من الجماهير الوطنية.

إن الاقتصاد السوري صغير بحجمه مقارنةً مع بعض الدول المتقدمة التي تقل عن سورية في تعداد السكان والمساحة مثل هولندا وبلجيكا، ولهذا يصعب أن يكون لسورية دور في التقسيم الدولي للعمل، وكنتيجة لذلك فإن تأثير الأزمة المالية العالمية على سورية متنوع ومختلف، فهو ضعيف في مجال وقوي في مجال آخر:

١ - زيادة الادخارات من التأثيرات الجيدة، ولكن انخفاض الاستثمار من التأثيرات السلبية.

٢ - زيادة الاستيراد على حساب التصدير بسبب خفض تكاليف منتجات دول الأزمة المالية مقارنة مع ارتفاع تكاليف منتجاتنا، بالإضافة إلى خفض استيرادات تلك الدول من منتجاتنا.

٣ - تقليص فرص العمل في دول الأزمة المالية أدى إلى خفض واردات المغتربين، وزيادة نسبة البطالة بينهم.

يجب تفعيل دور الدولة

ومن هذا كله نستنتج ما يلي: يجب تفعيل دور الدولة في بناء نموذج اقتصادي يخدم القرار السياسي المقاوم وهذا يتم من خلال التالي:

- زيادة توظيف استثمارات الدولة في مشاريع إنتاجية ضرورية نستعيض فيها عن ضعف استثمارات القطاع الخاص وتساعد على خفض المستوردات وفي زيادة حجم الصادرات لتخفيف حجم عجز الميزان التجاري، وخفض نسبتي الفقر والبطالة.
- توجيه الرأسمال الوطني نحو مجالات اقتصادية محددة من خلال وضع حوافز لها، بهدف زيادة صادراته والتخفيف من حجم وارداته.
- تشجيع الرأسمال الوطني لتوظيف بعض نفقاته لمصلحة الخدمات العامة وللتعليم والصحة (ليس من خلال فتح الجامعات والمستشفيات وإنما من خلال تقديم هبات مالية للجهات الحكومية المشرفة على تلك الخدمات).
- رصد حركة خروج رأس المال من سورية، وتشجيع دخوله (إن الولايات المتحدة الأميركية تضع شروطاً قاسية على حركة الرساميل خارج بنوكها ولهذا فهي قادرة على فرض قرارات المقاطعة على بعض الدول التي تعارض نهجها السياسي، كما أنها لن تسمح بسحب أرصدة ضخمة لمواطنين غير أميركيين من بنوكها).
- وضع نظام ضريبي عادل لصالح أصحاب الدخل المحدود ويساوي بين القطاعين العام والخاص في الفرض والجباية، وتحسين نظام الجباية من القطاع الخاص لزيادة الحصيلة الضريبية التي تحتاجها الدولة لزيادة خدماتها واستثماراتها التي يحتاجها المجتمع.
- تحصيل حقوق الدولة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية في مواعيدها.
- تحصيل حقوق العمال الحقيقية من أصحاب الفعاليات الاقتصادية.

إن قيادة جميع مكونات العمل الاقتصادي من القطاع الخاص يُضعف من دور الدولة وبالتالي يضعف قوة القرار السياسي لها، ولهذا لا بد من بناء نموذج اقتصادي يراعي إمكانية جعل القرار الاقتصادي بيد الدولة مع الحفاظ على الدور الوطني للرأسمال الوطني، ويمكن أن يشارك القطاع الخاص في مجالات اقتصادية حيوية من خلال محفزات محددة لتلك المجالات، وعلى سبيل المثال: عناقيد صناعية في النسيج أو في الصناعات الغذائية أو في صناعات مواد البناء، ويمكن أن تشارك الدولة معه في مثل تلك المجالات الصناعية، ومن المحفزات الممكنة: تحديد رسوم وضرائب مُخفَّضة طيلة مدة استثمار هذه الصناعات، أو بيع الأراضي لمثل هذه المشاريع بأسعار رخيصة وحتى مجانية، سواء للقطاع الخاص أو العام أو المشترك.

وفي الوقت نفسه يجب أن تبقى بعض المجالات الصناعية والخدمية بيد الدولة مثل توليد الكهرباء وملكية المطارات والمرافئ والطرق العامة لأنها تعطي قوة للقرار السياسي.

إن الدولة السورية بمكوناتها الاجتماعية تحتاج إلى مشاركة فعّالة وحقيقية لجميع فئات الشعب، وحشد مواردها المادية والبشرية كاملة لتوظيفها في التنمية، ولهذا فإننا نقترح اعتماد نموذج الاقتصاد الموجه، (يحتاج شرح هذا المفهوم لبحث خاص فيه) ولكن أكتفي بإيراد العبارة التالية:

- بعد سقوط مفهوم أن السوق ينظم نفسه بنفسه، فإننا نجد بأن الاقتصاد الموجه يقبل بتنظيم السوق ويقبل بالتنافس العادل ولا يقبل بالإغراق ويخفف من حدة انتشار الفساد. ■■

رفع دعم المحروقات وفّرَ موارد بالمليارات.. أين يتم صرفها؟!

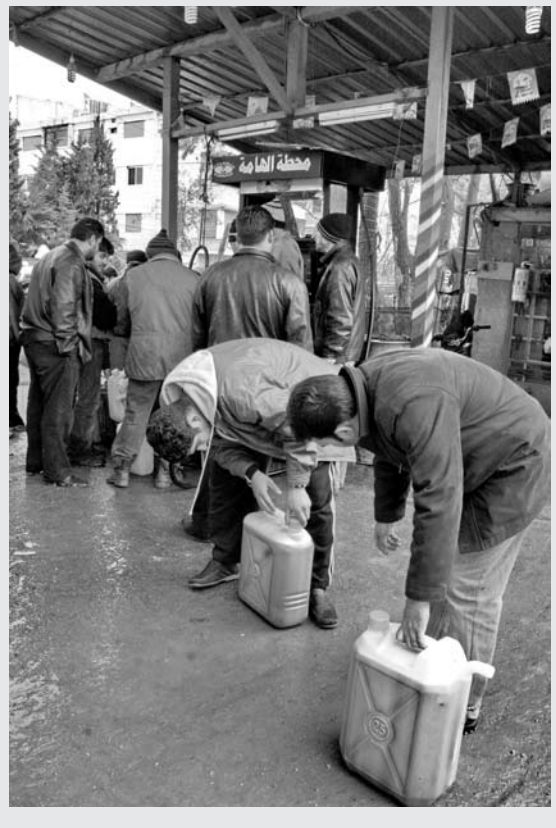

◄ **حسان منجه**

كشفت المؤشرات الأولية لشركة «محروقات» أن إجمالي المشتريات الخارجية للشركة من المشتقات النفطية - خلال النصف الأول من العام الحالي لم تتجاوز ٦٥.١٤٥ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٣٣.٦ بالمائة من إجمالي مشتريات الشركة، البالغة نحو ١٩٣.٨٨٣ مليار ليرة سورية، وذلك حسب ما نقله موقع «سيرياستيبس»... إن هذا التصريح يضع أمامنا العديد من التساؤلات الملحة، لعل أهمها: ما أسباب الفرق الشاسع بين فاتورة الاستيراد اليوم ومثيلاتها في الماضي؟ وهل الرقم الحكومي عن دعم المشتقات النفطية كان صحيحاً، أم أنه كان مجرد مبالغة في الأرقام لتكون المبرر اللاحق لرفع الدعم؟!

إن مستورداتنا من المشتقات النفطية خلال الأشهر الـ٦ الأولى من ٢٠١٠ لم تتجاوز كما هو معروف، مبلغ ٦٥ مليار ليرة، أي أن مستورداتنا النفطية خلال العام بكامله لن تتجاوز – بأحسن الأحوال – ١٣٠ مليار ليرة سورية، خصوصاً أن النصف الأول من العام هو الذي يشهد – عادةً – استهلاكاً أكبر من المشتقات النفطية، سواءً لعملية التدفئة المنزلية أو للزراعة، وهذا يعني أن فاتورة استيراد البلاد من المشتقات النفطية انخفضت بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة، لأن فاتورة الاستيراد كانت تصل في السابق – حسب الأرقام الرسمية – إلى ٥،٥ مليار دولار (٢٧٥ مليار ليرة).

هذا الانخفاض – إذا ما كان صحيحاً – فإنه يوحي بفرضيتين للانخفاض، الأولى، هي أن انخفاض أسعار النفط عالمياً، هو ما ساهم في خفض فاتورة الاستيراد بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة مقارنة بالسابق، لكن لسان حال أسعار النفط اليوم يؤكد أن أسعاره أعلى إذا ما تمت مقارنتها بالعام ٢٠٠٧، والنصف الأول من العام ٢٠٠٨، وهي تتراوح وسطياً بين ٧٠ – ٨٠ دولاراً للبرميل، وهذا يفند ادعاءات من يحاولون القول إن انخفاض أسعار النفط عالمياً هو من خفض فاتورة الاستيراد.

والفرضية الثانية، تقول إن انخفاض فاتورة الاستيراد عائد لانخفاض استهلاك السوريين، وهذا الانخفاض غير وارد حتى في التصريحات الحكومية سابقاً، إلا أنه إذا ما كان صحيحاً فإنه يعني انخفاض استهلاك كل من الزراعة والصناعة للمشتقات النفطية، لأن الاستهلاك المنزلي لا يشكل سوى نسبة متواضعة من الاستهلاك الإجمالي، هذا الانخفاض في الاستهلاك، وذلك لابتعاد قسم كبير من الفلاحين عن العمل في الزراعة لتراجع مردوديتها بعد تحرير أسعار المشتقات النفطية، وهذا ما اعترفت بجزء منه الأوساط الحكومية مؤخراً، وبالتالي، وهذا أدى لتراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٩ إلى ١٤،٥ بالمائة، مقارنة بـ٢٤ بالمائة قبل رفع الدعم عن المحروقات، أي أن هذا التراجع في فاتورة الاستيراد لم ينعكس إلا سلباً على الاقتصاد السوري بشكل عام، ولم ينعكس إلا إيجاباً – وبالمنطق الاسمي – على حجم فاتورة الاستيراد فقط.. فهل خسارة الاقتصاد الوطني وانتصار فاتورة الاستيراد هي أمنية السياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة فقط؟!

وبعيداً عن التشكيك بالرقم الحكومي الحالي، والذي نرغب تصديقه والركون إلى صحته، إلا أننا مجبرون على إطلاق العنان لتساؤلاتنا واستفساراتنا، فإذا انخفضت فاتورة الاستيراد فعلاً في العام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠ مليار ليرة سورية، وكذلك انخفضت فاتورة استيراد ودعم المشتقات النفطية بشكل عام بنحو ٣٠٠ مليار مقارنة بالتقديرات الحكومية لحجم الدعم الكلي سابقاً على المشتقات النفطية (٤٠٠ مليار ليرة)، أين يتم صرف هذه الموارد التي تم توفيرها؟! ولماذا تستمر الحكومة برفع كل أشكال الدعم عن المواطن السوري وبالتدريج من الصحة، التعليم، على الرغم من توفر الموارد التي أمنها تحرير المشتقات النفطية؟! ولماذا لم تستطع هذه الموارد المفترضة تحقيق اختراقات في مجال مكافحة البطالة والفقر وتخفيضهما؟! ولما ازداد عجز الموازنة العامة بمقدار ١٧ بالمائة في العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨؟! ولماذا لم يتحسن الوضع المعيشي، ومستوى رواتب وأجور السوريين على الرغم من أن فرق فاتورة الاستيراد وحده قادر على مضاعفة رواتب السوريين، بينما لم ترتفع هذه الرواتب إلا بنسبة ٢٥ بالمائة منذ العام ٢٠٠٨؟! ■■

«قصة تتجاوز مدينتين».. مؤشرات للأزمة الرأسمالية في معاقلها

الفساد، ركيزة الرأسمالية والعولمة الليبرالية

إغناسيو رامونيت

غرقت فرنسا في أزمة عميقة جراء «قضية بيتنكور» التي هزت أركانها بزوبعة من الاعتقالات والخلافات والشيكات المشبوهة والتسجيلات السرية والاختلاسات المالية والتبرعات غير القانونية لحزب الرئيس نيكولا ساركوزي.

ليليان بيتنكور هي واحدة من أغنى النساء في العالم، ومالكة إمبراطورية العطور ومستحضرات التجميل «لوريال»، وصاحبة ثروة شخصية قدرها ١٧ مليار يورو. وجدت نفسها منغمسة في زوبعة أثارها نوع من أنواع المسلسلات الهلوسية السخيفة التي سرعان ما تحولت إلى قضية حكومة ودولة.

فقد بينت الأحاديث المسجلة في منزلها أن اريك يرت، وزير الميزانية الفرنسي المكلف بضمان جباية الضرائب آنذاك ووزير العمل حالياً، قد استغل نفوذه لتعيين زوجته فلورانس لدي بيتنكور، بغية إدارة ثروتها مقابل راتب سنوي قدره ٢٠٠ ألف يورو.

إثر ذلك، تلقي يرت الذي شغل أيضاً منصب أمين صندوق حزب ساركوزي، تبرعات مفترضة بعشرات الآلاف من اليورو لتمويل حملة ساركوزي الانتخابية. فراح الشك في أن الوزير قد غض الطرف عن جزء من ثروة السيدة بيتنكور الخفية، بما يشمل حسابات متعددة الملايين في سويسرا وجزيرة في أرخبيل سيشيل، تقدر قيمتها بحوالي ٥٠٠ مليون يورو.

أثارت هذه القضية المشينة في حد ذاتها مزيداً من القلق على ضوء اختيار الوزير اريك يرت لتولي تنفيذ سياسة إصلاح نظام المعاشات التقاعدية التي ستعاقب الملايين من المتقاعدين ذوي الموارد المتواضعة.

لقد أتت «قضية بيتنكور» وسط مناخ من التوتر الشديد والاضطراب الاجتماعي في معازل المدن الفرنسية، ليستعر لهب المعركة القديمة الدائرة بين النخبة وعامة الشعب. فحسب الفيلسوف مارسيل غوشيه «يتشبع مناخ المجتمع اليوم، وبوتيرة متصاعدة، بثورة كامنة وشعور بالبعد الجذري عن الحكام».

لكن فرنسا ليست الدولة الوحيدة الملطخة بالفساد على أيدي حفنة من السياسيين الذين يدأبون على الخلط بين واجبات المنصب الرسمي والمنافع الخاصة.

فلا يزال الناس يتذكرون فضيحة نفقات البرلمانيين في المملكة المتحدة التي أسقطت حزب العمال في انتخابات ٦ مايو الأخير.

كذلك الأمر بالنسبة لفضيحة سيلفيو برلسكوني في إيطاليا، حيث ما زال الفساد- بعد مرور نحو ٢٠ عاماً على حملة مكافحته التي عرفت باسم «الأيدي النظيفة» التي قضت على شخصيات رئيسية من الطبقة السياسية- ما زال مستشرياً وبقوة هائلة، في وقت يعاني منه اليسار من الشلل وانعدام الأفكار.

وقد يكفي القول بأن محكمة (ديوان) المحاسبة الإيطالية قد كشفت في أحدث تقرير لها أن الفساد الذي يرتكبه المسؤولون الإيطاليون قد تصاعد بنسبة ١٥٠ في المئة في العام الماضي وحده.

أما أسبانيا، فقد تحولت إلى مسرح لحالات متعددة من فساد المسؤولين المرتبطة بـ«أسياد» البناء الذي جنوا مبالغ طائلة بفضل سياسات التخطيط العمراني الهذياني. ثم جاءت مؤخراً قضية «غرتيل» المشينة والتي لا تزال تتكشف طياتها يوماً بعد يوم.

ودوليا، أصبح الفساد هيكلياً في عصر عولمة الليبرالية الجديدة هذا. كما أصبحت ممارسته شائعة معتادة جنباً إلى جنب مع غيره من أشكال الإجرام المفسدة كالاختلاس والتلاعب في العقود العامة وإساءة استعمال الصالح الاجتماعي وخلق الوظائف الوهمية والغش الضريبي وغسيل الأموال، وما إلى ذلك.

كل ما سبق يؤكد أن الفساد هو الركيزة الأساسية للرأسمالية.

فيقول الكاتب موسى نعيم إنه في العقود القليلة المقبلة سيكون لـ«أنشطة شبكات الاتجار غير المشروع العالمية وشركائها في العالم «المشروع»- سواء كان الدولة أو القطاع الخاص- سيكون لها تأثير أكبر بكثير مما يمكن أن يتصوره المرء، سواء على العلاقات الدولية أو على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والدعوة للديمقراطية، وقطاعات الأعمال، والتمويل، والهجرة، والأمن الدولي، وكذلك الحرب والسلام».

فوفقاً للبنك الدولي، بلغ حجم التدفق السنوي لأموال الفساد والأنشطة الإجرامية والتهرب من الضرائب رقما مذهلا قدره ١.٦ تريليون يورو، تمثل منها عمليات التهرب من دفع الضرائب في الاتحاد الأوربي وحده ما يقرب من ٢٥٠ مليار يورو.

فإذا أعيدت هذه الأموال الطائلة للاقتصاد المشروع لأمكن تجنب خطط التقشف الحالي والتعديلات الهيكلية التي تعيث فساداً في المجتمع.

والآن أكثر من أي وقت مضى، لا ينبغي لأي زعيم أو حاكم أن ينسى أن الديمقراطية هي قبل كل شيء مشروع أخلاقي يرتكز على الفضيلة وعلى نظام القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تغذي لب ممارسة السلطة.

ففي كتابه الذي نشر بعد وفاته والذي لا غنى عن قراءته، يقول خوسيه فيدال بينيتو «تنسق القوى السياسية الرئيسية تنسق فيما بينها لخداع المواطنين، وفي وئام تام كوئام المافيا. والنتيجة هي زعزعة الديمقراطية ورفض السياسات وتزايد الامتناع عن التصويت بل وما هو أخطر من ذلك، نمو اليمين المتطرف».

ويخلص الكاتب «تنمو الحكومات المعطوبة بالفساد. وعندما تتلطخ الديمقراطية بالفساد، تصبح الديمقراطية فاسدة» هي ذاتها.

مدير لومند ديبلوماتيك- أسبانيا.

نشرة «آي بي إس»

«إصلاحات» ساركوزي تهدد بنية المجتمع الفرنسي

في أول رد فعل له بعد يوم من الإضراب والاحتجاجات المليونية العارمة في بلاده والتي دعت إليها النقابات على خطته لرفع سن التقاعد استمر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على تعنته بأنه لن يتراجع عن هذه الخطط «الإصلاحية» وذلك في الوقت الذي تتراجع فيه شعبيته وسط أجواء من الفضائح والغضب العام.

ساركوزي الذي لم يتجرأ على الخروج للشارع اكتفى ببيان قال فيه «إن العنصر الرئيسي في هذا الإصلاح هو سن التقاعد الجديد، والذي سيتم رفعه تدريجياً ليصل إلى ٦٢ سنة في عام ٢٠١٨» (ما يشكل تراجعا عن مكسب اجتماعي يعود لفترة الرئيس الاشتراكي فرنسوا ميتران)، مضيفاً «إنه ليس هناك مجال للتراجع عن هذه النقطة»..

وأضاف في معرض رده على الاحتجاجات «إنني منتبه للمخاوف التي تم التعبير عنها. لكنه إصلاح أساسي وليس هناك مجال للسماح لأي شخص بتشويهه، لأن ذلك من شأنه أن يضع في خطر إعادة التوازن لنظام المعاشات التقاعدية لدينا».

وأكد مجدداً أنه سيطلب من حكومته إدخال تعديلات في الإصلاح تتضمن استثناءات خاصة لأولئك الذين بدؤوا العمل قبل سن ١٨ وبالنسبة لبعض الوظائف التي تتطلب جهداً بدنياً كبيراً.

ويسعى ساركوزي لتعديل نظام المعاشات التقاعدية كجزء من الجهود الهادفة إلى تقليص النفقات وخفض العجز الكبير في ميزانية فرنسا، لكن النقابات والمعارضين السياسيين يقولون إن خطته تضع عبئاً غير عادل على العمال.

وواجهت خطة ساركوزي لرفع سن التقاعد من ستين إلى ٦٢ سنة احتجاجات واسعة خرج فيها قرابة ١,١٢ مليون شخص- بحسب وزارة الداخلية و٢,٥ مليون شخص وفق النقابات- في أكثر من مائتي مدينة فرنسية في محاولة لثني ساركوزي عن موقفه.

وحث رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون من جهته نواب الاتحاد من اجل حركة شعبية على «الانضباط» بشأن رفع سن التقاعد الى ٦٢ عاما و٦٧ عاما (للحصول على معاش معفي من الضريبة) وهما النقطتان الرئيسيتان في إصلاح نظام التقاعد، مشيراً هو الآخر إلى احتمال إدخال تعديلات.

وبينما يعتبر اليسار الفرنسي أن رفع سن التقاعد ظلم بحق العاملين الذين بدؤوا العمل باكراً وامتهنوا أعمالاً مضنية، أكد برنار ثيبو- رئيس الاتحاد العام للعمال الفرنسيين (سي جي تي)- أن الاحتجاجات من شأنها أن تجبر الحكومة على إعادة النظر، محذراً من توابع قد يحدث معها أي شيء، وسط استطلاعات للرأي أكدت أن ما يقرب من ٧٠٪ من الشعب الفرنسي يؤيدون الاحتجاجات.

وتقول الحكومة إن الإصلاح يمكن أن يوفر سبعين مليار يورو (٩٠ مليار دولار) بحلول عام ٢٠٣٠ في وقت يبلغ فيه العجز العام في فرنسا نحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، هو أعلى بكثير من معدل ٣٪ في منطقة اليورو.

لكن العمال الفرنسيين يدفعون أيضا رسوما اجتماعية مرتفعة على رواتبهم، كما أنهم من بين الأكثر إنتاجية في العالم.

وأدى الإضراب صباح الثلاثاء إلى اضطرابات كبيرة في سكك الحديد والحافلات والطيران. ولم يتم تسيير سوى قطارين من أصل خمسة من القطارات الفائقة السرعة (تي جي في). كما اضطربت حركة النقل في مترو باريس وفي ابرز المطارات الفرنسية.

وفي العاصمة باريس، تقدم قادة ثماني نقابات أساسية في فرنسا من ساحة «لا ريبوبليك» أكبر تظاهرة تشهدها فرنسا بمشاركة مئات آلاف المتظاهرين الذين حملوا لافتات ورددوا شعارات مناوئة لمشروع ساركوزي، أبرزها «العمل للشباب والتقاعد للشيوخ».

ومن المقرر تقديم اقتراح رفع سن التقاعد تدريجياً من ستين إلى ٦٢ عاما بحلول عام ٢٠١٨ للبرلمان في يوم إغلاق تحرير هذا العدد على أن يصبح قانوناً سارياً أواخر تشرين الأول المقبل.

وتعصف بالحكومة الفرنسية منذ أشهر سلسلة من القضايا خصوصاً التطورات شبه اليومية لفضيحة بيتانكور السياسية المالية (صاحبة لوريال) وأيضا تدهور الوضع الاقتصادي. وفي استعادة للملف الذي أسهم في فوزه في ٢٠٠٧، اعلن ساركوزي نهاية تموز تشديداً لسياسته الأمنية بيد أن ذلك أثار تنديداً داخلياً وقلقاً في الخارج، يهدد، حسب بعض المحللين الفرنسيين والدوليين، بنية المجتمع الفرنسي ويهدد بحرب أهلية على خلفية تنمر الخط الليبرالي على حساب الطبقة العاملة الفرنسية.

■■

... وحركة الإضرابات تشل لندن تقريباً

بينما يزداد الاحتقان الاجتماعي في فرنسا نتيجة السياسات الإصلاحية الساركوزية أدى إضراب العاملين في شبكة مترو أنفاق لندن إلى اضطراب شديد في حركة النقل بالنسبة لملايين الركاب.

وجاء هذا الإضراب احتجاجاً على إلغاء ٨٠٠ وظيفة من أصل ١٩ ألفاً في المترو، ضمن «إصلاحات» مماثلة اعتمدتها حكومة ديفيد كاميرون.

وأوضحت نقابة النقل البحري والسكك الحديد أن الالتزام بالإضراب كان قوياً جداً، مؤكدة أن ١١ ألف موظف في المترو أوقفوا العمل.

وافاد مايك براون مدير المترو اللندني أن سكان لندن يواجهون بعض الاضطرابات في حركة النقل ،لكنه أكد أن المدينة لا تواجه «شللاً»، وأنه لا يزال بإمكان الناس التنقل. وذكر بأنه تم تجهيز مئة حافلة إضافية إلى جانب سيارات أجرة، وان اللندنيين عمدوا إلى استخدام الدراجات الهوائية المتوافرة للعموم في العاصمة منذ آب.

أما الحكومة البريطانية فقد «أدانت» توقيت الإضراب بالقول إن العمال المضربين يطالبون بمزايا اقتصادية في وقت التقشف وينسفون الخطط الرامية إلى ضخ استثمارات جديدة في شبكة مترو الأنفاق.

وقال وزير النقل البريطاني فيليب هاموند «إضراب عمال الأنفاق سيكون سيئاً للركاب وسيئاً للشركات وسيئا للندن». تقدر الخسائر الناجمة عن الإضراب بحوالي ٥٠ مليون جنيه إسترليني (٧٦.٥ مليون دولار).

وانضم أفراد طاقم الصيانة و السائقين والعاملين في المحطات للإضراب الذي دعت إليه النقابات لمدة ٢٤ ساعة احتجاجاً على تقليص أعداد العاملين حيث يقولون إنه يمثل خطراً بالنسبة لحركة القطارات.

ويتعامل مع شبكة مترو الإنفاق في لندن التي تعد الأقدم في العالم أكثر من ثلاثة ملايين شخص كل يوم. وفي إطار عملية التحديث و خفض التكاليف تعتزم شركة ترانسبورت فور لندن القائمة على تشغيل مترو الإنفاق شطب ٨٠٠ وظيفة تشمل وظائف لأفراد في المحطات و مكاتب التذاكر.

الأزمة الاقتصادية ترخي بظلالها السياسية في إيطاليا

دخلت الأزمة السياسية في إيطاليا منعطفاً جديداً، يدفع للتصعيد بين رئيس وزراء إيطاليا سلفيو بيرلسكوني، وبين غريمه السياسي- حليف الأمس- جانفرانكو فيني رئيس مجلس النواب، إثر الهجوم الحاد الذي أطلقه الثاني ضد جوانب ضعيفة في ميزانية التقشف التي أعلنتها حكومة الأول، وذلك بجانب مخالفات سياسية، أخرى ظهرت إثر الخلاف المعلن بينهما نهاية شهر تموز الماضي وأفضى لطرد فيني- الشريك الرئيسي لبيرلسكونى فى تأسيس حزب شعب الحريات اليميني- الذي أعلن فيني خلال خطابه في مدينة «ميرابيللو» أمام أنصاره مؤخراً، اختفاء الحزب واقعياً بخروج أحد مؤسسيه.

ورفض فيني أية تهديدات لإجباره على الاستقالة قائلاً: إنه لا يوجد نص دستوري يفرض عليه ذلك وأن من يتقدم بهذا الطرح هو أميٍ بالدستور..

وقد طلب بيرلسكوني ووزير الإصلاحات «امبرتو بوسي زعيم رابطة الشمال اللمباردية الانفصالية اليمينية المتطرفة، لقاء الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتانو، لتقديم طلب رسمي «بإقالة» رئيس مجلس النواب، وهو ما لا يجوز دستورياً.

هذه الأزمة قد تؤدي إلى إجراء انتخابات مبكرة، على الرغم من أن تأكيد فيني نيته عدم السعي لاسقاط الحكومة الا أن هذا الانشقاق بين الزعيمين ترك برلسكوني دون أغلبية برلمانية مما سيكون عائقا امام عمل الحكومة بما يفتح الباب أمام انتخابات سياسية مبكرة ربما تجري قبل نهاية العام وبحد أقصى وفقاً لما يتردد بأروقة مجلس النواب خلال شهر آذار القادم.

■■

مبيعات السيارات في أمريكا تنخفض لأدنى مستوياتها منذ ٣٠ سنة

سجل مصنعو السيارات أضعف مبيعات لهم في الولايات المتحدة لشهر آب في ٢٧ عاماً وهو ما يبرز حالة عدم اليقين بشأن قوة ما يسمى بانتعاش أكبر اقتصاد في العالم.

وهبطت المبيعات بنسبة ٢١ بالمئة عن مستواها قبل عام عندما سجلت طفرة مدعومة بحوافز قدمتها الحكومة لإنقاذ الصناعة. وتمثل بيانات المبيعات الشهرية للسيارات إحدى العلامات الأولى والأوسع نطاقاً لطلب المستهلكين.

وقال جيسي توبراك المحلل في ترو كار دوت كوم إن «عزوف المستهلكين عن إنفاق أموالهم التي اكتسبوها بصعوبة ما زال مستمراً». وعلى أساس سنوي هبط معدل المبيعات بشكل طفيف مقارنة بشهر تموز.

وتتماشي أرقام مبيعات السيارات في أمريكا في مجملها مع التوقعات الحذرة للمحللين وجاءت بينما انخفضت مبيعات السيارات في أوربا الغربية مع انتهاء حوافز قدمتها الحكومات في بعض الدول.

وسجلت شركات صناعة السيارات الكبرى انخفاضاً يزيد عن ١٠ بالمئة في مبيعاتها في السوق الأمريكي وفي مقدمتها شركتا تويوتا موتور كورب وهوندا موتور اليابانيتان.

وتراجع المعدل السنوي لمبيعات السيارات في أمريكا إلى ١١.٤٧ مليون سيارة من معدل بلغ أكثر من ١٤ مليون سيارة في آب ٢٠٠٩.

وسجلت شركة جنرال موتورز الأمريكية- التي تستعد لإصدار طرح عام أولي للأسهم بهدف تقليل حصة الأغلبية التي تملكها الحكومة- هبوطاً بنسبة ٢٥ بالمئة في مبيعاتها في آب بينما انخفضت مبيعات فورد موتور ١١ بالمئة. وسجلت مبيعات شركة نيسان موتور اليابانية انخفاضا بلغ ٢٧ بالمئة، في حين هبطت مبيعات تويوتا ٣٤ بالمئة ومبيعات هوندا ٣٣ بالمئة.

■■

الصهاينة يفاوضون الصهاينة

إبراهيم البدراوي – القاهرة

أخيراً تم استئناف المفاوضات التي لن تنتهي بين عباس والعدو الصهيوني رغم رفض كل المنظمات الفلسطينية تقريباً، حيث تجري تحت رعاية أمريكية.

الموقف الصهيو–أمريكي:

لا يحمل جديداً يمكن أن يتخذ ذريعة لقوى الاستسلام لقبول التفاوض. بل أكد ضرورة الاعتراف بالكيان كدولة يهودية. الأمن هو أساس السلام. كلام مبهم عن التوصل لحل قضايا الوضع النهائي. أكد نتنياهو في مواجهة الجميع الحق التاريخي لليهود في أرض الآباء والأجداد. التحذير من خطر ايران وحزب الله والمقاومة الفلسطينية على السلام.

موقف عباس:

لم يعترض على شيء مما ردده نتنياهو. طالب فقط بوقف الاستيطان ورفع الحصار عن غزة. وأكد الوفاء بالتزاماته. أدان عمليات المقاومة التي جرت مؤخراً.

عمليات التعمية:

ادعت واشنطن وجود خلافات كثيرة بين نتنياهو وعباس في هذه الجولة الأولى. في حين تم الاعلان عن ارتياح بين الفلسطينيين والصهاينة لنتائج الجولة!

نبيل شعث لم يهتم سوى بالتصريح بأن الجولة الثانية ستعقد في شرم الشيخ وحول مسائل إجرائية.

ليبرمان استبعد تسوية قضايا الوضع النهائي، أو توقيع اتفاق سلام العام الجاري أو المقبل، وأكد أن الأكثر واقعية هو التوصل الى اتفاق طويل الأجل أو حل مرحلي، وضرورة أن تركز المفاوضات على القضايا الأمنية والاقتصادية.

عمرو موسى– حسب الإذاعة الإسرائيلية– بعد لقائه بشيمون بيريز على هامش مؤتمر اقتصادي عقد في ايطاليا، صرح بأن الجولة الحالية من المفاوضات هي الأخيرة وبأن «العرب مستعدون للسلام والتطبيع مع «إسرائيل» مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧».

بصدد هذه المسرحية الساقطة تجري عمليات خلط متعمد وتصريحات متناقضة لوضع الناس في حيرة. لكن الأخطر هو تزييف المفاهيم لتمرير الكارثة.

السلام والتطبيع:

يجري الخلط بينهما. ففي حين أن مصطلح السلام واضح ومحدد يتمثل في انهاء الحروب والنزاعات المسلحة فإن اقترانه بمصطلح التطبيع له استهدافات أخرى. فمصطلح التطبيع الذي أقحم علينا منذ الصلح المشين بين السادات والصهاينة ليس من لزوميات السلام كما عرفته العلاقات الدولية. إذ أن السلام يجري على أساس اتفاقيات تراعى فيها حقوق الأطراف المتنازعة بما يحقق سلاماً عادلاً، وبما يحفظ الاستقرار لفترات تطول أو تقصر حسب تطورات العلاقة بين الطرفين. لكن اقتران التطبيع بالسلام انما يعني فرضاً قسرياً لشروط تخرج السلام عن جوهره كحدث يجري بين أطراف متكافئة، ويتحول السلام إلى استسلام فعلي يجرده من جوهره ومبتغاه. وها نحن نشهد في مصر ماجلبه التطبيع وما استتبعه علينا من خراب.

الشرعية الدولية والشرعية الأمريكية:

ابتكر السادات عبارة أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا، وتبعه مبارك على الدرب نفسه. وأذيبت الحواجز بين المؤسسات الدولية المعبرة عما يسمى بالشرعية الدولية لتتخذ قراراتها بالواسطة نيابة عن الدور الأمريكي، الذي اعتبره النظام الرسمي العربي هو الشرعية الدولية (واقعياً)، وهو ما افضى عملياً إلى طمس قضية الصراع بأبعاده الدولية واستحقاقاته، وأشاع الوهم عن دور أمريكي يعفيهم من أية استحقاقات.

الشرعية الدولية والعدالة:

تم تجاهل مطلق ومتعمد لحقيقة أن ما يطلقون عليه الشرعية الدولية ينتجها نظام دولي محكوم بميزان قوى دولية أيضاً.. على عتبات النظام الدولي الذي أنتجته الحرب العالمية الأولى صدر وعد بلفور. وأنتج هذا النظام الدولي عقب الحرب مؤسساته (عصبة الأمم أساساً)، حيث تم تكريس وشرعنة الاستعمار واقتسام العالم فيما بين الضواري الامبرياليين المنتصرين في الحرب عبر الوصاية والانتداب والحماية... الخ. ثم أفرزت الحرب العالمية الثانية نظاماً دولياً أقامه المنتصرون فيها محكوم بتوازن قوى بين هذه القوى المنتصرة، وتم بناء مؤسساته (الأمم المتحدة أساساً) كأداة للشرعية الدولية الجديدة. وأشعلت الامبريالية الأمريكية حروباً إقليمية عدة ضد شعوب (كوريا وفيتنام كنماذج)، وأقيم الكيان الصهيوني على أرض فلسطين بمباركة الشرعية الدولية. ورغم عدوانية الامبريالية فقد حققت حركات التحرر الوطني العالمية وفي القلب منها شعوبنا العربية انتصارات رائعة. ولم تكن هذه الانتصارات نتيجة لاستنطاق النصوص الخرساء لمواثيق مؤسسات النظام الدولي وشرعيته المدعاة، ولكنها كانت نتيجة لما تم ارساؤه على أرض الواقع بنضال وارادة الشعوب الساعية نحو التحرر. بل وفي ظل ميزان قوى مختل بشكل هائل لمصلحة الامبريالية بعد الانقلاب المضاد للثورة في الاتحاد السوفييتي، فقد انتصرشعب جنوب افريقيا في تسعينيات القرن الماضي على النظام العنصري بفضل نضال مرير وطويل وتضحيات هائلة. وهكذا فإن الحقوق لا تسترد بالاستجداء والتسول، اذ لا عواطف في السياسة. ولكن أصحاب الحقوق بنضالهم ومقاومتهم يسهمون في صياغة وتعديل ميزان القوى لصالحهم بانتصارات يحققونها على الأرض، ويسهمون في إرساء شرعية دولية تقوم على العدل.

الملاذ:

كانت مقاومة وتضحيات حزب الله والمقاومة الفلسطينية والعراقية وصمود سورية هي ما أوقفت المشروع الصهيو–أمريكي للهيمنة المطلقة على المنطقة، رغم الشوط الهائل الذي تحقق في مناطق عدة (الاحتلال الأمريكي مدفوع الأجر لكل بلدان الخليج نموذجاً). لكن المقاومة أثبتت أنها الملاذ الوحيد، وهي حقيقة صاحبت الصراع العالمي وعلى مستوى المجتمعات على طول التاريخ. ورغم ذلك، ورغم أن الامبريالية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص تعيش أزمتها العاتية التي لا مخرج منها، وأن الرأسمالية كنظام دخلت الى مرحلة الاحتضار (ومعها بالتبعية أحد أهم منتجاتها أي الكيان الصهيوني)، ولا تطمس هذه الحقيقة وحشية المحتضرين الملازمة لقرب النهاية. فإن المماليك العرب من قوى حاكمة وغير حاكمة يتحشدون لحماية ذواتهم أي عبوديتهم للسادة طواغيت المال في الغرب، ويوجهون سهامهم تجاه المقاومة ونهجها وقواها، رغم أنها الملاذ.

نبذ طريق الاستسلام وفضحه واسقاط وافشال التفاوض الإسرائيلي– الإسرائيلي، وبذل أقصى الجهد للتراص والتوحد لمساندة المقاومة وممارسة كل أشكالها هو الملاذ الوحيد الذي يضمن البقاء.

■■

«إسرائيل» في روسيا عسكرياً

وقع وزير الحرب الإسرائيلي أيهود باراك على اتفاق تعاون عسكري إستراتيجي بين الكيان الإسرائيلي وروسيا، بعدما وصل إلى موسكو منتصف الأسبوع الماضي في زيارة غير مسبوقة بناء على دعوة رسمية من وزير الدفاع الروسي، الذي استقبله رسميا قرب النصب التذكاري للانتصار على النازية..!

وقال وزير الدفاع الروسي انتولي سرديوكوب «لقد وقعنا على اتفاق طويل الأمد للتعاون العسكري»، وأضاف أن الجيش الروسي سيستفيد من خبرة وتجربة «الجيش الإسرائيلي» في أساليب الحرب وتطوير الأسلحة.

وكشف سرديوكوب عن أن الجيش الروسي اشترى ١٢ طائرة بدون طيار، وتم تدريب ٥٠ خبيراً لتشغيل هذه الطائرات، وبالمقابل تطالب «إسرائيل» روسيا بعدم تزويد إيران وسورية بالسلاح.

«ندامة» الحريري سياسياً.. وطبقياً

◄ عبادة بوظو

قوبلت تصريحات «الندامة» تجاه سورية التي أطلقها رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري لصحيفة «الشرق الأوسط» – السعودية الصادرة في لندن، بكثير من القراءات والتحليلات المرحبة لدى الأوساط اللبنانية، سياسياً وإعلامياً، مقابل تجاهل شبه مطبق من التيار الذي يتزعمه «المستقبل» وأنصاره، في مفارقة ربما تشكل المستوى الأول من التشكيك بنوايا هذا الفريق لبنانياً وإقليمياً، وهو الذي يدرك اقتراب انفراط عقده بعد فشل رهاناته والأدوار التي كانت موكلة له بخصوص النيل من دمشق وحزب الله على حد سواء.

على المستوى «الشخصي»، الذي يركز عليه الحريري الابن في معرض حديثه دائماً خلال الفترة الأخيرة عن العلاقة مع دمشق والرئيس بشار الأسد، تشكل هذه التصريحات «قطيعة» مع نسقه المتسق طيلة السنوات الخمس الماضية التي كان يناصب فيها العداء لسورية موجهاً إليها «الاتهامات السياسية»، وهي عند هذا المستوى قطيعة كونه لا يريد أن يكون على نحو سافر «جنبلاطاً» متذبذب المواقف آخر، بغض النظر عما يقال لبنانياً بخصوص توقيت إعلان «الحريري» وملابساته من أنه أراد إطلاق هذا الإعلان من خلال موقعه رئيساً لـ«حكومة الوحدة الوطنية» في لبنان، لا زعيماً لتيار سياسي فيه..!

الثابت على المستوى الأول حقيقة أن «الانفراج أفضل من التوتر» لكل من سورية ولبنان، ولكن السؤال بعيداً عن «شخصنة» الأمور هو عن «حدود الموقف وأبعاده»، بدءاً من «مدى استقلالية الحريري بقراره أولاً، وبأوضاع لبنان ثانياً هو وبقية القوى الأخرى، عن اللاعبين والقوى والمفاعيل الإقليمية والدولية»، وصولاً إلى موقع هذه التصريحات والمواقف في لوحة الصراع «الاستراتيجي» في المنطقة وعليها..!

في المقابل، وبمعنى المكاسب السياسية المباشرة، تحقق لسورية، من خلال اعترافات الحريري بتسييس الاتهامات وإقراره بوجود شهود زور أضروا بلبنان وسورية والعلاقة بين البلدين، انتصار جديد يعيد ليديها جزءاً آخر من الورقة اللبنانية، بأشكال أخرى وضمن معطيات جديدة، وهي التي اعتمدت في كل الأحوال مع «سعد» لغة واضحة تجاه الخطوط الحمراء والإستراتيجية مثل المقاومة وضرورتها.

فإذا كانت هناك قطيعة لدى الحريري مع مواقفه السابقة، وإذا كانت الأصوات تتعالى في لبنان مطالبة إياه «باستدارة اعتذار غير مباشر مماثلة تجاه المقاومة لتحقيق انفراج في العلاقة معها»، في ظل تجاهل تياره لهذه المواقف والمطالب على حد سواء، فهل يمكن أن تسير الأمور باتجاه «طلاق سياسي داخل البيت» بين الحريري وتياره، وانتهى؟ هذا مستبعد!

ربما كان الأكثر ترجيحاً، بلحظة ملائمة، هو «إعادة تشكيل» التيار، أي خروج بعض أو غالبية المتشنجين من رموز المرحلة السابقة منه، لخلق انقسامات أكثر فيما يسمى بالمصطلحات الطائفية اللبنانية «الشارع السني»، «العائد لبعده الاستراتيجي في دمشق»، مقابل تثبيت شعار «بيروت منزوعة السلاح»، أي بما يبقي، في نهاية المطاف، على فتيل «الأزمة الداخلية اللبنانية» مع حزب الله، والتي ستكون سورية على الحياد فيها إلى حد كبير، بحكم أنها داخلية ليست على جبهة العدو الصهيوني، وبحكم المتطلبات «الحرجة» للعلاقة الجديدة مع الحريري الابن.

الملاحظة الأخرى غير البريئة، تتعلق بخطوط التوازي والتماس بين «تسريبات» اشكينازي الشهيرة، قبل أسابيع عديدة من إقالته مؤخراً، وتصريحات الحريري، فهي توحي بتطابق ما مع ما قاله أشكينازي، وفرّغه مؤتمر قرائن السيد حسن نصر الله، ليعيد الحريري تكرار السيناريو: «سحب الاتهام عن سورية وتوجيهه لعناصر غير منضبطة في حزب الله»، ليبقى أحد أبرز أهداف «التهدئة مع دمشق»، بوصف ذلك وسيلة من وسائل المشروع الأمريكي الصهيوني الذي لم يعترف بهزيمته في المنطقة، ولن يألو جهداً للجم احتضاره، هو ضرب تحالف سورية مع طهران وحزب الله بشتى الوسائل..

فإذا كان «الانفتاح» على دمشق والإقرار بدورها مجدداً بعد سنوات من المحاولات اليائسة للعزل والإطاحة هو إحدى أدوات الاحتواء سياسياً، فإن إيجاد المعادلات الاقتصادية لهذا الانفتاح، هو العنصر الأساسي الثاني للتذويب ما بعد الاحتواء، مع التذكير باستنتاجاتنا المبكرة بأن اغتيال الحريري الأب كان في حينه قراراً دولياً منسقاً على أعلى مستويات مراكز القرار في العالم وعملائها في المنطقة، بغض النظر عن الأدوات المنفذة.

ومن هنا تأتي اليوم أهمية «الدور الوظيفي» المحدد دولياً لسعد الحريري «غير المستقل»، بما يمثله من وزن اقتصادي ومالي متنام، ذي طبيعة طبقية محددة، في لبنان ومع سورية وفي المنطقة، ولاسيما في ظل حديث الحريري في تصريحات ندامته عن أهمية «السوق السورية بما تمثله من بوابة للبنان على العالم العربي»، المتزامنة مع التحليلات السياسية والإعلامية الدولية التي تربط سبب إحجام الاستثمارات الغربية عن سورية بغياب «سلامها» مع «إسرائيل» وتشترط الثاني لقيام الأول، بما يزيل حسب هذا المنطق «أحد التحديات والصعوبات التي تواجهها دمشق».

أي أن إيجاد المكافئات الاقتصادية للعلاقة السياسية مع التمثيل الطبقي للحريري، بوصفه طغمة مالية لبنانية، تسَتدعي من وجهة نظره على الأقل إيجاد مدخل آخر، جيوب وخلجان أخرى، لتكريس البرنامج الليبرالي في بنية الاقتصاد السوري، (تعادلها جيوب كروبي وموسوي، سياسياً طبقياً، في إيران)، في وقت يستدعي فيه تعزيز المواقف السياسية السورية، نسف النموذج الليبرالي واعتماد برنامج ذي رؤية اجتماعية– طبقية محددة تنتصر لمصالح السواد الأعظم من السوريين الذين يريدون في كل الأحوال، بحكم تركيبتهم الجينية ربما، علاقة متميزة مع لبنان مع حفظ الكرامات ومن دون إساءة، ومع من هم جديرون بالثقة، ولكن بما لا يزيد من تدهور أوضاعهم المعيشية.

o.bozo@kassioun.org

شركة BP واحتيالٌ لا يصدّق: البئر B التي لم تسدّ أبداً

فرانسوا مارجينيان

سيداتي سادتي، لقد كذبت شركة بريتيش بتروليوم (BP) على جميع السكان– مرّةً أخرى– بصدد ما يجري حقاً في خليج المكسيك إثر انفجار منصّة ديبووتر هورايزن يوم ٢٠ نيسان الماضي والتي كانت تؤجّرها للمشغل ترانس أوشن.

لكنّ التلاعب بالوقائع يتجاوز هذه المرّة كلّ فهم. فبعد الجهود غير المثمرة المتواصلة طيلة الشتاء لسدّ أكبر تسرّب نفطي في تاريخ الولايات المتحدة، اختارت BP خداع السكانّ عبر القيام بسدّ آبار أخرى. لم تخطئوا في القراءة: لقد قامت شركة BP، بمساعدة إدارة أوباما ووسائل الإعلام التقليدية، بإخراج مشهد أوروبلي من المرايا والدخان عبر سدّ بئر أخرى، غير تلك التيً انفجرت في العشرين من نيسان.

ينبغي عدم الاستخفاف بهذه التأكيدات التي تدعمها وقائع وبراهين يمكن إخضاعها لتفحّص القرّاء.

بدايةً، من المهمّ الاطّلاع على الوثيقة الرسمية التي أصدرتها بريتيش بتروليوم بالمشاركة مع هيئة إدارة المعادن الأمريكية (MMS). وفق هذه الوثيقة العامة، يوجد بئران في المنطقة التي تمّ فيها التسرّب. الأوّل، وهو البئر «A (Well A)» انثقب في وقت أبكر هذا العام وتعرّض لمشكلات ثمّ تمّ إغلاقه والتخلّي عنه. وقد أكّد ذلك أثناء البرنامج الأمريكي «ستون دقيقة» لقناة CBS أحد الشهود، ويدعى مايك ويليام). ثمّ انثقب البئر B، مؤدّياً في نهاية المطاف إلى انفجار وتدمير منصّة ديبووتر هورايزن.

أتت وثيقة رسمية أخرى بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٠ لتدعم حفر هذين البئرين حقاً، وهي وثيقةٌ تتعلّق ببئري الطوارئ الآخرين اللذين ينبغي حفرهما على وجه السرعة للتدخّل والمساعدة على سدّ البئر B الذي انفجر في ١٠ نيسان ٢٠١٠، ما أدّى إلى تدمير ديبووتر هورايزن. يحمل بئرا الطوارئ هذان اسمي البئر C والبئر D .

وفيما لا تظهر BP في وسائل الإعلام إلاّ وجود بئر واحد في حين يوجد في الحقيقة بئران، فهي إمّا تكذب عمداً أوَ أنّها تقدّم المعلومة الخاطئة في محاولة لتوجيه المراقبين نحو دروب خاطئة. بئران، موضعان متمايزانً رأسا بئر وكلّ التجهيزاتً المتبقية. على الرغم من هذه الوقائع، تظهر تسجيلات الفيديو التي قامت بها الغواصة سكاندي البئر A على الشبكات التلفزيونية بوصفه البئر الذي زعموا أنّهم قد أغلقوه، في حين أنّنا نستطيع بوضوح رؤية بئر في الموضع « B » الذي يواصل حتّى الآن صبّ النفط في تسجيل يوتيوب.

الآن وقد تمّ إثبات وجود هذين البئرين، وعلى الرغم من أنّ BP قد كذّبت رسمياً هذه المعلومة، مضيئاً إلى حدّ إنكار تلقّي السماح بحفر البئر B، كيف السبيل لمعرفة إن كانت الشركة قد قدّمت حقّاً صوراً لإغلاق البئر الصحيح، أي البئر « B » الذي انفجر في العشرين من نيسان وسرّب مليارات الليترات من النفط، بدلاً من الموضع « A »؟

هنالك مثالٌ واضحٌ على هذا التلاعب متوافرٌ في تسجيل الفيديو الذي قامت به شبكة MSNBC بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٠ في برنامج العدّ العكسي الذي يعدّه كيث أولبرمان. أثناء نقاش أولبرمان وضيفه للبئر B، تشير الإحداثيات الذي يظهره الـROV إلى أنّهم يعرضون علينا في الحقيقة البئر A.

سنحتاج بطبيعة الحال إلى تفسيرات تقدّمها BP والحكومة الأمريكية لإضاءة هذا كلّه، لكنّنا نستطيع وضع تصوّر على نحو دقيق إلى حدّ ما بأنّ الانفجار الهائل القادم من قاع المحيط والذي صعد حتّى السطح عبر منصّة الحفر، ما جعلها تنفجر، كان قوياً بما يكفي ليضرّ بالبئر A، الموجود على بعد عشرات أو مئات الأمتار من البئر B.

من المرجّح أن يكون البئران قد تضرّرا وأنّ البئر B، حيث كانت منصة ديبووتر تعمل، قد تدمّر تماماً إذا كانت قصّة مجموعة سدّ الآبار صحيحة. الأرجح أنّ BP قد قدّمت الموضع A في ٩٩،٩ بالمائة من الحالات بحيث تتمكّن من إقامة لغز استبدال السدّادة على ذلك الموضع، الذي تمّ سدّه بدايةً في العام ٢٠٠٩ قبل مجيء الإعصار الذي عصف في المنطقة. وقد تركوا صور الـROV سكاندي تبثّ على الهواء مباشرةً خطأً عدّة مرّات ولحسن الحظ، قام بعض الناس الذين لم يعرفوا ما كان بينً أيديهم بتحميل هذه الصور على اليوتيوب. ثمّ تمّ العثور على تلك الصور . ثلاثة تسجيلات فيديو للنفط المتسرّب من بئر تعلن BP أنّها لم تبنه أبداً .

تقني في مجال الهندسة

المادة كاملة على موقع قاسيون

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمه المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

على هامش الموضوعات البرنامجية..
وحدة جميع الشيوعيين السوريين هي الأهم..

عبد العزيز حسين - أبو زويا

ستعقد الفصائل الثلاثة من الشيوعيين السوريين خلال ما تبقى من هذا العام مؤتمراتها واجتماعاتها المركزية، ولا شك أن هذه المؤتمرات سوف تعمل على تقييم المرحلة بين مؤتمرين، وسيقوم بعضها كما جرت العادة، بتقديم انتقاد ذاتي لبعض المواقف التي أثبتت التطورات عدم صحتها، وسيُعلن العزم على تعزيز الإيجابيات كالديمقراطية الداخلية، وتفعيل دور الهيئات، وتقديم الشباب في الهيئات الحزبية بشكل موضوعي بعيداً عن الولاءات الشخصية، وتطوير الفكر، وتحديث أساليب العمل، والاهتمام أكثر فأكثر بقضايا الجماهير الاقتصادية، والمعاشية، وحماية المكتسبات التي تحققت، والبحث في قضايا الأقليات والقوميات ضمن الوحدة الوطنية..إلخ...

ولكن مع ازدحام كل هذه الشعارات والخطط والتوجهات أتمنى صادقاً ألا يبقى الهم الحقيقي للبعض في هذه المناسبات الحزبية تصفية بعض الكوادر، كما كان يحدث غالباً باسم التجديد والتحديث، وتجنب توجيه الاتهامات الجاهزة للرفاق في الفصيل ذاته أو في فصائل أخرى..

تؤكد تعاليم الماركسية اللينينية أن وحدة الشيوعيين في التنظيم هو أحد الشروط الأساسية لكي تحقق الطبقة العاملة وكل القوى الكادحة أهدافها الوطنية والاجتماعية – الاقتصادية والسياسية، لذلك يجب أن يكون الشيوعيون في كل بلد موحدي الإرادة والعمل في حزب واحد .. وإذا كان هناك تباين أو اختلاف حول بعض القضايا الفكرية يمكن حله بالحوار الرفاقي داخل الهيئات والمؤتمرات الحزبية، وليس بالمهاترات والاتهامات أو بالانقسامات، وألا يكون الشغل الشاغل تحقيق الانتصارات الشخصية أو التكتلية على حساب البرامج والأهداف الأساسية، وتناسي المهام الوطنية والطبقية.

إن هذا الواقع المؤلم والمؤسف بين الشيوعيين السوريين يخلق شئنا أم أبينا، حالة من الفراغ الفكري والتنظيمي بين أوساط الجماهير الشعبية والمثقفين التقدميين الذين يدفعون ضريبة تدهور الأوضاع المعاشية، كما أن هذا الوضع يخلق تربة خصبة لنمو أكثر المفاهيم المعادية للتقدم والتحرر كالنزعات ما قبل الوطنية، والتطرف والسلفية والعدمية، والعزوف عن الحياة السياسية والحزبية بشكل عام، إضافة إلى تفشّي حالات الإحباط واليأس بين صفوف الكثير من الرفاق والأصدقاء.

إن هناك خطراً جدياً ينتصب أمامنا جميعاً اليوم، وهو أن تتحول قضية وحدة الشيوعيين إلى ما يشبه موقف بعض الأنظمة العربية من قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، بحيث تمسي وحدة الشيوعيين أيضاً حلماً صعب التحقيق أو بعيد المنال، ولعل أكثر ما يزيد احتمال ذلك أن يكون الكلام في واد والعمل في واد آخر.

إن وحدة الشيوعيين السوريين أصبحت مطلباً لكل القوى الوطنية والتقدمية الصادقة ولجميع الشيوعيين الصادقين، ولكل الكادحين.. وتحول عدم تحقيق هذه الوحدة إلى موقف نقدي يواجه به جميع الشيوعيين وخاصة القيادات، التي تقف عاجزة عن تقديم تفسير واضح للقواعد الحزبية وللجماهير عن الأسباب والمبررات الحقيقية لاستمرار حالة التشتت والانقسام القائمة، فيتم اللجوء إلى تفسيرات تبريرية الهدف منها هو المناورة، أو إسكات أو تحذير بعض القواعد، ومن ثم تحسين أوضاع بعضهم داخل المؤتمرات.

لا شك أن هناك بعض الصعوبات والتناقضات بين الفصائل الشيوعية فرضتها ظروف كثيرة، ذاتية وموضوعية، ولكن هذه الصعوبات من المفروض ألا تبقى مصدراً للتمزق والانقسامات، بل محفزة للوحدة فيما بينها لتلافي الضعف والتشرذم، خاصة وأن هناك ضرورة ملحة لمواجهة التآمر الخارجي والداخلي وشراسة وهمجية بعض القوى التي تريد النيل من تاريخ وتأثير ومكانة ودور الشيوعيين السوريين.

إن تحقيق الوحدة لا يتم فقط من خلال بعض الرسائل أو بعض اللقاءات مع أهمية ذلك، إنما يتطلب أعمالاً ملموسة ومطلبية من القاعدة إلى القمة، وقد قدمت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين اقتراحاً موضوعياً للرفاق في الحزب الشيوعي السوري «النور»، وهو أن تجتمع القيادتان لبحث قضية الوحدة ونتائج اجتماعات اللجان المشتركة المنبثقة عن لجنة الحوار، ليكون الرفاق على بينة تامة حول ما جرى حتى الآن، والجميع يتحمل المسؤولية، وإذا جرى التجاوب مع هذا الاقتراح فإن هذا يمكن أن يعد خطوة جدية في السعي نحو الوحدة بين الفصيلين، وهو ما أتمنى أن يتحقق بأقرب وقت ممكن.

أناشدكم أيها الرفاق باسم الدماء الزكية التي قدّمها الشيوعيون السوريون في تاريخهم النضالي المشرّف، وباسم التضحيات الجسام التي لم يبخل بها الآلاف من الكادرات الشيوعية في السجون والمعتقلات والمنافي رغم تعرضهم لكل أشكال القمع من تعذيب وملاحقة وفقر وتضييق وتشرد ..إنكم أمل الكادحين والمستضعفين..

أدعوكم أيها الرفاق أن تكون النقطة الأساسية في مؤتمراتكم هي وحدة الشيوعيين السوريين.. واتخاذ قرار بعقد مؤتمر موحد لكل الشيوعيين السوريين على أساس الماركسية - اللينينية واستعادة الدور الوظيفي، الوطني والطبقي، بعيداً عن الانغماس بالقضايا الأقل أهمية والمكاسب الشخصية والحسابات الضيقة. ■■

الموضوعات البرنامجية.. الانطلاق من الضرورات

صلاح طراف

طرحت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مشروع المهام البرنامجية للحوار الوطني انطلاقاً من فكرة أساسية صائبة تقول: إن حجم المهام الوطنية والطبقية كبير لدرجة يصبح معها حل أية مهمة من تلك المهام أمراً شاقاً بجهود فصيل وطني وحده.

واستطاعت اللجنة الوطنية أن تقدم في هذا المشروع النظري مستوى معرفياً متقدماً عما يُطرح على الساحة السياسية السورية، وهذا ليس غريباً على الشيوعيين السوريين، فهم كانوا وما يزالون محط تطلعات مخلصي وشرفاء هذا الوطن على امتداد ساحاته، ودائماً كان استقراء الواقع والطموح لغد أفضل من سماتهم هم.

ولأن الإحاطة بكل ما ورد في الموضوعات في مداخلة واحدة هو أمر عسير، لذلك سأكتفي بقراءة سريعة لما جاء حول المرجعية الفكرية، ومحاولة مقارنة الثابت والمتغير في الماركسية اللينينية.

جاء في مشروع الموضوعات ما يلي:

يسعى الشيوعيون السوريون لإعادة بناء منزلهم الشيوعي القادر على لعب الدور الوظيفي التاريخي، هذا الدور الذي تراجع وضعف خلال العقود الأخيرة.

مهمة استعادة الدور الوظيفي - التاريخي لا بد أن تستند إلى المرجعيات الفكرية الماركسية - اللينينية التي تتطور ويتصلب عودها في النضال ضد الميلين اللذين يعيقان تطورها، وهما العدمية والنصوصية.

لذلك تبقى مهمة اكتشاف الثابت والمتغير في النظرية مهمة دائمة يفرضها تطور الحياة المستمر بكل تعقيداتها وجوانبها الجديدة.

وجواباً على ذلك نعود إلى البيان الشيوعي: طرح البيان الشيوعي موضوعة في علم الاستشراف والتنبؤ تظهر أهميتها اليوم، إذ قال أنجلس في مقدمة الطبعة الجديدة للبيان عام ١٨٩٣ : «إن البروليتاريا لا تستطيع أن تتحرر أبداً من نير الطبقة التي تستثمرها وترهقها وهي البرجوازية، دون أن تحرر في الوقت نفسه، وإلى الأبد، المجتمع بأسره من الاستعمار والاستغلال.. هذه الفكرة كما يقول أنجلس تعود إلى ماركس وحده.. هذه الموضوعة تكتسب اليوم أهمية نظرية وعملية كبيرة، وخاصة في ظل الوضع الذي انتقلت فيه الرأسمالية إلى حالة تتناقض فيها مصالحها تناقضاً جذرياً مع مصالح البشر والأرض، وهذا ما يوسع موضوعياً حلفاء الطبقة العاملة ليشمل كل الذين لهم مصلحة في بقاء واستمرار الحياة على الأرض. لقد كان الخيار الذي وضعه كل من ماركس وأنجلس صحيحاً ..إما الاشتراكية، وإما الرأسمالية البربرية، وقد تعمق هذا الاتجاه ليصبح: إما الاشتراكية، وإما القضاء على الحضارة البشرية، أي أن الطبقة العاملة لنفسها، إنما تعمل موضوعياً للحفاظ على الحضارة البشرية عامة.

ما قياس الموقف الطبقي؟

لقد قال لينين حرفياً: «إن الشيوعيين لا يتميزون عن بقية أحزاب العمال إلا في نقطتين:

في مختلف النضالات الوطنية التي يقوم بها البروليتاريون، (أي التي يقومون بها على النطاق الوطني)، يضع الشيوعيون في المقدمة، ويبرزون المصالح المستقلة عن الجنسية والعامة الشاملة لمجموع البروليتاريا.

في مختلف مراحل النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائماً في كل مكان، المصالح العامة للحركة بكاملها.

إذاً، أساس الموقف الطبقي للشيوعيين يستند إلى المصالح الشاملة للطبقة العاملة، أي المصالح البعيدة المدى التي تضع هدفاً ملموساً هو الاشتراكية، ويستند هذا الموقف الطبقي إلى تمثيل مصالح مجموع الطبقة العاملة، وليس فصيلاً من فصائله فقط. هذا هو المقياس العام للموقف الطبقي الذي صاغه البيان الشيوعي، ولكن هذا المقياس يتخبط البعض في تحديده أحياناً، لأنهم ينسون أنه ليس المهم تحليل الرأسمالية كظاهرة فقط، وإنما المهم أيضاً العمل على تحطيمها . هذا هو أحد الثوابت العامة في الماركسية اللينينية.

إن أهم الاستنتاجات من كل ذلك، والتي أصبحت مهاماً للشيوعيين السوريين، العمل على تنفيذ المهام الكبرى المطلوبة، الوطنية والاجتماعية–الاقتصادية والسياسية، وفي هذا السياق يجب أن ننطلق من المطلوب وليس من الموجود.

وهنا نستذكر قول الثوري العظيم «تشي غيفارا»: «لنكون واقعيين يجب أن نطلب المستحيل».

إن الفرق بين الثوري والإصلاحي يكمن بالذات في أن الإصلاحي ينطلق من الممكن الموجود، بينما الثوري ينطلق من الضروري غير الموجود، لذلك يظل الإصلاحي يحبو في المكان ولا يغير في الأمر شيئاً، بينما الثوري البلشفي يتقدم دائماً إلى الأمام.

■■

الموضوعات.. ورأس المال المالي

ينال داود - دمشق

التفسير الصحيح يفضي ويؤدي إلى التغيير.. هذا ما تؤكده الماركسية اللينينية التي كانت دائماً نظرية للتغيير الثوري للمجتمع، وهي لا بدّ أن تستند إلى تفسير صحيح له لإنجاز مهمتها .. هذا بعض ما تضمنه مشروع الموضوعات البرنامجية حول المرجعية الفكرية، ولكي يكون التفسير صحيحاً ليعطي مقدمات التغيير لا بد من تفسير وتحليل الظواهر الجديدة في المجتمع، وهنا أريد الإشارة إلى نقطة هامة تحدث في سورية تأثراً بما يجري عالمياً..

لا شكّ أن قطاع المصارف والتأمين (المال)، أصبح أحد أهم ركائز تطور الرأسمالية، والذي يعصف في بلادنا بنموذجه الليبرالي، فلغاية عام ٢٠٠٣ كانت لدينا ستة مصارف حكومية (قطاع عام) تسيطر على السوق المصرفية السورية، ولكن سرعان ما بدأت المصارف الخاصة بغزو السوق المحلية استناداً إلى قوانين أقرها مجلس الشعب:

القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ الخاص بتأسيس المصارف الخاصة.

القانون رقم /٣٥/ لعام ٢٠٥ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية.

وكانت حصة الرأسمال الأجنبي والعربي في هذه المصارف تبلغ /٤٩٪/ والرأسمال المحلي /٥١٪/ والحد الأدنى لرأسمال هذه المصارف وصل إلى /٣/ مليار ل س.

وفي جلسة مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ ناقش المجلس إجراء تعديلات على النظام المصرفي (القطاع الخاص) تضمن رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة من /٣/ مليار إلى /١٠/ مليار ل س، كذلك السماح بأن تكون حصة الرأسمال الأجنبي والعربي في المصارف العاملة في سورية /٦٠٪/ و/٧٥٪/ من رأسمال المصرف بدلاً من /٤٩٪/، فتشكلت اليوم الصورة التالية في البلاد: هناك /١٥/ مصرفاً خاصاً وإسلامياً، و/١٤/ شركة للتأمين، وعدد من شركات الصرافة، كما أصبح للمضاربين بورصتهم.. والحقيقة أن كل ذلك يساهم جدلياً في زيادة الطابع الاحتكاري للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، وهي بمجملها معطيات وأرقام خطيرة قد تبدو لأول وهلة مجرد أرقام اقتصادية بسيطة، لكنها تحمل في طياتها مدلولات سياسية خطيرة، فالسياسة تعبير مكثف عن الاقتصاد كما قال لينين.

إن هذه الأرقام البسيطة المعقدة تؤدي في الخلاصة إلى معادلة واحدة من حيث الجوهر: طريقان كلاهما أسود، وأحلاهما مر.

الأول: إن هذه الأرقام هي تشريعات صدرت لجعل قطاع المصارف تحت إدارة وتحكم برجوازية مصرفية (مالية) نتيجة إعطائها كل مقومات حياتها من قوانين وتشريعات تسهّل حركتها، وإعطائها وزناً نوعياً في البلاد من خلال سيطرتها على قطاع المصارف بشكل تدريجي. والأرقام السابقة (٣ مليار - ١٠ مليار) وزيادة عدد المصارف الخاصة وشركات التأمين والصرافة دليل على ذلك، أي أن هناك خطوات باتجاه تشكيل رأس مال مالي في البلاد .

فأولاً وأخيراً هذا الرأسمال له انتماء واحد وهو الرأسمال المالي العالمي - أخطر رأسمال على وجه الأرض لأنه صهيوني ورموزه قادة الصهيونية الفعليون أمثال آل روتشليد الصيرفي التاريخي، ومادوف مؤسس أسهم النازداك في وول ستريت قلعة الرأسمالية (الإمبريالية) العالمية اليوم.

ثانياً: الطريق الثاني هو السماح للرأسمال المالي العالمي بالنشاط في البلاد، والأرقام السابقة (٤٩٪، ٦٠٪، ٧٥٪) تدل على ذلك بشكل حتمي عبر زيادة حصصها في المصارف الخاصة بشكل تدريجي، وهذا أخطر من الأول، فبمجرد الإطلاع على نشاط هذا الرأسمال على الصعيد العالمي تتضح لنا برامجه وأهدافه الطبقية والعدوانية، وتجربة النمور الآسيوية مثال صغير على نشاطهم التدميري عندما يتطلب الأمر، فقد قاموا بغزو النمور الآسيوية عبر بنوك جورج سوروس أحد كبار ممثلي الرأسمال المالي العالمي الصهيوني الذي أفرغ تجربة النمور من كل محتوى إيجابي.

إن كلا الطريقين، الأول والثاني، يؤديان «إلى روما»، ولكن يختلف طول الطريق (شكله)، لكنهما في الأخير هما طريق واحد من حيث الجوهر، وفي هذا السياق أنا أتفق مع ما جاء في مشروع الموضوعات البرنامجية البند /٢٢/ من القضية الاقتصادية - الاجتماعية حول النموذج البديل للتطور الاقتصادي، الذي يؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، لأنه سيتحول إلى نموذج ورافعة ونقطة جذب في النضال العام للشعوب العربية وكل شعوب الشرق العظيم، أي أنه سيكون كما قال رفيقنا خالد بكداش (النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية).. هذا النموذج سيؤمن احتكار قطاع المصارف للقطاع العام بعيداً عن النشاط الأخطبوطي للرأسمال المالي العالمي (الصهيوني)، وهذا هو طريق التطور الذي لا بد أننا سنختاره لأننا بأمس الحاجة إليه.

■■

الدراما.. والنقد مع التيار

◄ جهاد أسعد محمد

إذا كان العديد من الأعمال الدرامية هذا الموسم يبعث على الأسى شكلاً ومضموناً، ويطرح جملة من الأسئلة عن واقع ومستقبل الدراما السورية خاصة، والعربية عموماً، فإن النقد الدرامي الموازي بمعظمه – وسأخرج هنا عن اللباقة – يبعث جدياً على القرف..

المبرر الأساس لهذا الانطباع/ الشعور، ولو جاء حاداً، هو سير نسق النقد على الأغلب، وراء الآراء أو التقييمات السبّاقة أو الطاغية بغض النظر عن مدى موضوعيتها أو نزاهتها، مما يجعل النقد يأخذ لاحقاً شكل موجات هائجة، نمطية ومتشابهة في رؤية وتقييم وقراءة الكثير من الأعمال، الحديثة الولادة، وذات الأجزاء المتكررة، وعشوائية وشمولية ومطلقة في التمجيد أو في التقريع..

وسواء أكانت التقييمات الأولى موجّهة بخبث من جهات إعلامية أو درامية، أو جاءت بالمصادفة أو بالمحسوبية، أو لا تعبّر فعلياً إلا عن رأي صادق

لصاحبها.. فإن الموجة التي شكّلتها لاحقاً تضعنا أمام حقيقة لا مفر من الاعتراف بها، وهي أنه إذا كان عدد كبير من العاملين في الدراما أميين أو شبه أميين، فإن عدداً لا يستهان به من الإعلاميين والصحفيين والنقاد الفنيين ليسوا بأحسن حالاً..

ولعل أبرز الأسباب المباشرة لهذا الخواء النقدي، هو استسهال البعض للكتابة في الشأن الفني، وخاصة في الدراما بوصفها فناً يعتبره كثيرون شعبياً وبسيطاً، والمترافق مع وجود وسائل إعلام حديثة العهد لم تشكل بعد تقاليدها الاحترافية، لا تدقق كثيراً في ما ينشر في شأن ليس له غالباً تداعيات تذكر بالمعنى الرقابي..

أما السبب العميق فيكمن في قلة وعي وثقافة معظم المشتغلين في هذا الشأن، خصوصاً مع غياب المراجع الجيدة التي تؤسس لنقد واع وموضوعي وعلمي، فحسب علمي أنه لا يوجد في المكتبة العربية سوى كتاب رصين واحد يبحث في هذه المسألة بشكل عميق، وهو كتاب «بنية المسلسل الدرامي التلفزيوني» للناقد والباحث المعروف قيس الزبيدي، مما يدع المجال مفتوحاً على مصاريعه لمن هب ودب لكي يمدح أو يذم كيفما يشاء، أو يرفع من شأن أي عمل درامي مهما كان متواضعاً، أو يدفع بأي عمل مهما كان جيداً أو جريئاً نحو الحضيض..

والحال كذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، لن نفاجأ بالآراء المحلية الهائجة التي ما انفكّت منذ خمس سنين خلت تهاجم «باب الحارة» على شكل موجات متشابهة لدرجة التطابق من زاوية تكريسه «للتخلف»، باللغة ذاتها، والمنطلقات ذاتها، وبالعنجهية ذاتها، مع العلم أن الصحافة العربية التي تعاني من الأمراض المزمنة عينها، ما انفكت طوال سني عرض المسلسل تمدح وتبارك وتعدد محاسنه وتشيد بنجومه وفنييه وكتّابه المتناوبين!.. فكيف يمكن تفسير هذا التناقض العجيب.. وعلام اعتمد المداحون والهجاؤون؟؟.

وكمثال آخر على هذا التخبط وضيق الرؤية وخجل المبادرة، يقف المرء اليوم حائراً أمام عدم التفات النقد بشكل واسع وعميق إلى عمل بغاية الأهمية يجري عرضه هذا الموسم هو «تخت شرقي»، الذي يشكل – من وجهة نظري- نقلة نوعية في تاريخ الدراما السورية، من حيث واقعيته وجرأته وبساطته وتميز مجموعة العمل المتناغمة التي أنجزته.. هل هو تأخر في وعي وإدراك أهمية المسلسل وضعف استيعاب لتجريبيته العالية لغته الدرامية المختلفة، أم أن الموجة النمطية العشوائية، (القابلة أو الرافضة لا أدري)، لم تتشكل بعد؟؟

mjehad@kassioun.org ■

أسعد الوراق.. لا جديد.. سوى مأساة الفقر

◄ نبيل محمد

لا تحاول المخرجة رشا شربتجي من خلال عملها الجديد «أسعد الوراق» أن تعطي الرواية بعداً جديداً، أو أن تبث فيها تفاصيل مغايرة لما قدمته سباعية «أسعد الوراق» قبل ثلاثين عاماً على يد علاء الدين كوكش، بل تصوغ هذه القصة المستمدة من رواية «الله والفقر» للروائي الراحل صدقي اسماعيل لتعطيها صورة تلفزيونية مختلفة، ورؤية إخراجية تعتمد على المنظر والصورة وتقنيات أداء الممثلين، فلا تؤطر المخرجة بطل العمل تيم حسن ضمن إطار أداء الراحل هاني الروماني، كما لا تجعل أمل عرفة نسخة عن منى واصف وإن كانت صرخة منى واصف المشهورة تتكرر على لسان أمل عرفة، وتعود يومياً من خلال الشارة، إلا أن هذا لا يعطي بعداً تكرارياً للعمل، لكن حيل الكاتب والمخرجة لملء ثلاثين ساعة تلفزيونية في العمل لم تجد كثيراً على صعيد ملء العمل بالأحداث المهمة أو الهروب من التطويل، فالشخصيات الجديدة التي تكونت في العمل لم تكف لبث الحيوية في النص، ولم ترسم صورة موازية للحياة التي شهدها أسعد، فقد لعبت الشخصيات الجديدة دور إبعاد أسعد عن الشاشة جزئياً، كي لا تكون القصة قائمة على الشخص وحده دون البيئة، بحيث يقل تواجد أسعد في الحلقات الأولى، مقابل تكريسه بشكل شبه تام في الحلقات الأخيرة، بحيث تبدو انطلاقة البطل الحقيقية منذ الحلقات ما بعد العشرين، وتفاصيل الحدث الحقيقية لا تظهر إلا بعد زواجه بمنيرة وبدء المشاكل بينهما .

إن القوة الحقيقية التي قُدمت في العمل في الحقيقة لا تعود بشكل كليّ إلى الصورة الجديدة التي تقدمها شربتجي، ولا إلى الشخصيات المحدثة بل تعود إلى الرواية التي تلعب دور البطولة في العمل، واستثنائية أداء الفنان تيم حسن بصور مقنعة للشخصية، تاركاً الكاريزما الكلاسيكية التي ترسمها المجلات له ومتخلياً عن وسامته المعتادة، ليكون بالفعل «أسعد الوراق» الذي رسمه صدقي إسماعيل في ذاكرة جيل كامل.

إن الاستثنائية التي قدمتها شربتجي في عملها الاجتماعي «تخت شرقي» لا تنسحب على «أسعد الوراق»، على الرغم من أننا لا يمكن أن نصف العمل بالضعف، بحكم أنه بالإمكان متابعته بشكل يومي، هذه المعادلة التي لا تنسحب على أغلب الأعمال الدرامية لهذا العام، وبالتالي فإن المسلسل ينقل البيئة والشخصية والصورة بأسلوب لا يحمل الجدة في الطرح بقدر ما ينقل الرواية المؤثرة والشعبية والتي لا بد ستلقى إقبالاً ومشاهدةً، بغض النظر عن الصورة الحداثية التي تحاول المخرجة تكوينها للعمل.

«أسعد الوراق» الجبار ببساطته وفقره والنظيف إلى درجة لا تصدق، يكرر –من خلال تكرار صورته تلفزيونياً– مأساة الحياة المريرة، وطغيان القدر الشديد على الإنسان، وظلم المجتمع للشخصية الإنسانية البسيطة.

■■

تخت شرقي.. الحياة اليومية بحذافيرها

◄ سناء عون

تماهياً مع موجة الشعر الجديد الذي أطلق العنان للتفاصيل الصغيرة، في تقديم صور شعرية تطرح الأسئلة الإشكالية، وتقدم اللاجدوى التي يعيشها جيل هذه الأيام، محاولاً اختراق التابوهات، انطلق مسلسل «تخت شرقي». بجرعة جرأة زائدة عن الحد المتعارف عليه في الأعمال الدرامية السورية. اخترق «تخت شرقي» التابو الجنسي بمشاهد بصرية أحياناً، أو عبر حوارات ذكية، عرفت كيف تنجو من مقص الرقيب. هكذا جاء مشهد «جريتا» سلافة معمار مع مكسيم خليل «طارق»، وهما في السرير بإيماءة على ممارستهما الحب. أو عبر طرح قضايا العذرية في مجتمع شرقي. يطرح العمل العديد من القضايا، الحب، الصداقة، الزواج، العنوسة، العقم، الطبقية، ليضيع في كثرة التفاصيل، ما جعل من بعض القضايا تظهر دون رؤيا، وبالتالي ضاعت الحوارات الهامة دون أن تقود إلى أي تصعيد درامي يأخذ العمل إلى لحظة الانفجار.

كما جاءت الحوارات السياسية محيرة، تقودنا إلى تساؤل جوهري، كما في مشهد يجمع بين مكسيم خليل ومعن عبد الحق. هل تريد الكاتبة والمخرجة القول، إن حق العودة قابل للتفاوض؟ أو تؤكدان على قدسيته؟ يقول أدهم لطارق الطبيب الفلسطيني الذي يملك بيتاً فاخراً في قلب دمشق، إن من يملك بيتاً كهذا لا يفكر بالعودة إلى فلسطين، بينما يظهر برنامج عن حق العودة في التلفزيون. المشهد الذي جاء دون سياق خطير للغاية فهو يدخل في المقدسات دون وضوح، وهذا ما جعله يتساوق مع ما تقوله السلطة الفلسطينية.

كما وجه العمل صفعة للعقلية الذكورية الشرقية، عبر حوار ذكي بين العاشقين طارق وغريتا، خلال استجوابه لها عن علاقاتها السابقة. لتعترف بأن لها علاقات قبله لم تتدم عليها أبداً. واستنكارها للطريقة التي وجه السؤال لها. مخاطبة إياه: أنها لو كانت ألمانية كاملة لتغيرت نظرته، وكذلك لو كانت سورية كاملة لكانت له نظرة مختلفة.

رغم طرح العمل للعديد من الأسئلة الإشكالية لكنه ظل بعيداً عن أسبابها، بالإضافة إلى أنها لم تولد صراعاً درامياً بين الشخصيات ومجتمعها أو مع ذواتها. ربما كثرة الاهتمام بالجزئيات أضاعت، بعبثية وفوضى، الحكاية.

كان التعويض عن التشويق الدرامي والحدث المتنامي مزيداً من اختراق المحرمات، التابو الجنسي على وجه التحديد، الذي تجلى واضحاً من اسم العمل بمحاولة تورية مراوغة لمفردة (تخت) التي تشير إلى الموسيقى لكنها في الحقيقة سرير.

العمل الراصد للحياة اليومية، بتفاصيلها الصغيرة وجزئياتها، غابت عنه الحكاية العامة، التي تتشكل من خلال تلك التفاصيل لتسرد لنا الحياة عبر حكاية الشخصيات.

العمل وضع المجهر على العيوب التي يعاني منها المجتمع الشرقي، الراكض إلى الانفتاح الاستهلاكي، ولا تزال عالقة بظهره حمولة ثقيلة من عادات وتقاليد بالية، نعم لقد تجاوز المقولة المعتادة للخير والشر، بتقديم نماذج واقعية لشخصيات تعايشنا معها، لكنها لم توصل لنا ما تريده، فلا المفاهيم أضيئت بطريقة جيدة، ولم يقدم العمل رؤيا حقيقية للواقع.. كل ما هنالك هو نسخ الحياة اليومية بحذافيرها دون القدرة على بناء حياة درامية.

■■

ربما ..!

أنا وأمي..

و«ضيعة ضايعة»

أنا وأمي متعصبان لـ«ضيعة ضايعة» ضد أي مسلسل آخر، ولكل منا في التعصب أسباب متضاربة، ليس لأن التعصب لا يُولّد إلا التعصب، أبداً... لا، إنما، وهذا شأن أهل الهوى وحدهم، لا يجوز حبٌ ولا عشّاقٌ بلا عصبية!

أسباب أمي كثيرة، منها أن أهل الضيعة لا يحبّون الحكومة مهما حاولوا أن يبدوا عكس ذلك بالنفاق والتدليس، إذ دائماً ما يُفضح أن هذا (الحب) ليس سوى كراهية، كما ترى أن الحلقة المخصصة لدعم المازوت يجب أن تجعل (الذين فوق) يستحون على دمهم، فالمازوت، بحسب الحلقة، كالرحمة لا تجوز إلا على الأموات. كذلك تحب أمي عبد السلام البيسة، وتتعاطف معه، وتشفق عليه، مما يفعله (سلنغو) و(عفوفة) به وبشرفه.. وتحب الضيعة بسبب اللهجة اللذيذة والتشويش على المفردات البذيئة ووجود الجبال والبحر جنباً إلى جنب!

أما أنا، ربما لأني فهمان أكثر من اللازم، فأقول لها هنا يعاد الاعتبار إلى الممثل، كما يشتغل المجاز شغلاً لم يسبق له مثيل لها يضع الدراما التلفزيونية في ساحة نزال مع المسرح. كما أن هناك كثافة رمزية تجعل من هذه الضيعة صورة مجهرية للوطن، ومن أهلها صورة للشعب.

أمي تبحث عن الحكاية فيما أبحث عن الأفكار.. تبحث عن المشهد المضحك وأبحث عن المشهد المتقن.. لكننا في النهاية نضحك ملء أشداقنا حين يغيب عادل الفسّاد، أو حين يحتقر الجميع أسعد ويعيد الاعتبار لنفسه بصفع رجال الأمن والشرطة في الحلقة المجازية الهائلة «اللبطة القوية»، وفي العنوان موصولاً بالمتن رسالة إلى السلطات أن اللبطة القوية لا تأتي إلا من الجحش الضعيف.

تنتهي الحلقة، ثم الحلقات، وكل منا يشير إلى الآخرين إلى ملاحظة أعجب بها الآخر، حين لا يكون موجوداً.. يقولون لي إن أمي قالت في غيابي: أجمل شيء هذا المجاز للوطن والشعب! وأنا لا أتردد عن القول في غيابها: ما أجمل ضرب جودة لزوجته ديبة!.

تنتهي حلقات المسلسل ونبقى نسرق طرق بعضنا في الحب، وكأن كل منا جودة وأسعد في المشارطات التي تنتهي لمصلحة جودة، أو الحزازير التي تنتهي لمصلحة أسعد ... هكذا يأخذنا المسلسل إلى اللقاء كعائلة، من حيث لا ندري!

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

مرصد درامي

القعقاع بن عمرو التميمي

إن مسلسل «القعقاع بن عمرو التميمي» هو نموذج معبّر للغاية عن الطريقة التي يفكر بها المخرجون الشباب، وعلى حالة انعدام الثقافة وقلة المعرفة التي يتعاملون فيها مع موضوعاتهم ومع التاريخ الذي نُكب حين صار بين أيديهم.. وهو عمل لن يبقى في الذاكرة طويلاً، لأنه مشغول بلا إحساس وبلا رؤية وبلا هدف درامي حقيقي، يمكن أن يقول لنا ماذا تعني سيرة القعقاع بن عمرو التميمي البيضاء هذه، وما الذي يمكن أن تقوله لمشاهد اليوم، خارج تصوير فتن وانقسامات عاصرها القعقاع كما عاصرها غيره، وقدمها لنا العمل بحس مذهبي سافر، وما الذي تعنيه خارج التمسح بالعصبية القبيلة لمن يرون في أنفسهم امتداداً لقبيلة تميم التي يروي العمل سيرة فارس من فرسانها؟!

▪ محمد منصور ـ القدس العربي

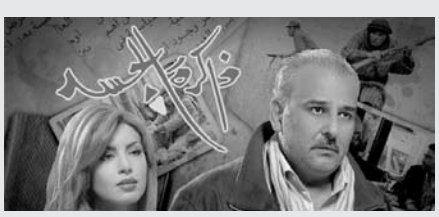

ذاكرة الجسد

خروج «ذاكرة الجسد» من منافسة المسلسلات الرومانسية، لا يُخيب آمال الجمهور وحسب وإنما النقاد على اعتبار أن ثمة حاجة لوجود دراما عربية رومانسية منافسة لما يُقدم تُركياً.. إلا أن النفس القصير وضعف وعدم امتلاك مضخة لتوليد عُقد وحبكات متشابكة تزيد من تشويق مسلسل «ذاكرة الجسد» أخرج الأخير من ميدان المنافسة. وكما وعد أنزور، سيزيد انتشار «ذاكرة الجسد» ولكن لدى شريحة القراء المراهقين، لما تحتويه من «ثرثرة خواطرية» أفسدت فن السرد القصصي، على حد تعبير أحد النقاد. أما التلفاز فسيكون دون شك، المدفن الأخير لرواية أخذت أكثر مما تستحق.

■ علي سعيد ـ الرياض

أبو جانتي

والغريب أن المسلسل يجمع عدداً كبيراً من النجوم، ولكن من دون توظيف يذكر، إذ بقوا جميعاً على هامش أبو جانتي. ما يطرح سؤالاً حول ما اذا كان على الممثل قبول كل ما يعرض عليه، أم أنه يهتم بالنصوص الجيدة. وبهذا المعنى، ماذا يفعل الفنان خالد تاجا – مالك السيارة التي يعمل عليها أبو جانتي – وأي إضافة يقدمها في هذا الدور؟ هل من الطبيعي أن يقدم تاجا مشهداً واحداً، خلال كل ما عرض من حلقات حتى اليوم؟ ثم ماذا يعني الدور الذي يلعبه أيمن رضا في المسلسل؟ وهو دور تاجر يعاني قمعاً من زوجته، ولا هم له سوى ابتكار «تلطيشات» للنساء العابرات في السوق، بالإضافة إلى بطشه بالأجير الذي يعمل لديه. ماذا تعني هذه الشخصية في مسلسل «أبو جانتي»، وما الفرق إن كانت هنا أو في مسلسل آخر؟!

▪ راشد عيسى ـ السفير

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/9/8) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

ضيعة ضايعة: النَّحت في السِّياسة

نجوان عيسى

شكل الجزء الأول من «ضيعة ضايعة» علامة فارقة في تاريخ الكوميديا السورية، ولعل من أهم إنجازاته، النجاح في توظيف اللهجة المحلية في خدمة كوميديا الموقف، دون الوقوع في فخ التهريج بواسطة اللهجة، إضافة إلى إطلاق طاقات الممثلين، وإعادة الاعتبار للممثل ودوره في صناعة الدراما. ومع الجزء الثاني حقق صُنّاع المسلسل نجاحاً آخر يحسب لهم، إذ جاء نقلة نوعية حقيقية إلى الأمام، ونجح في الانتقال إلى فضاءات أوسع، وفي تقديم رسائل أكثر عمقاً ونضجاً.

في ضيعتنا الضائعة نماذج للعديد من شرائح وفئات المجتمع السوري، شكلت علاقاتهم وحياتهم البسيطة البعيدة عن التطور التكنولوجي ووسائل الاتصالات الحديثة ممراً لصناعة أجمل المواقف الكوميدية في الجزء الأول، وفي الجزء الثاني بقيت الشخصيات بالملامح العامة نفسها، إلا أن ما تم تطويره بنجاح هو استخدام هذه الشخصيات في نقل الرسائل الاجتماعية والسياسية، وتوظيف العلاقات بينها في تقديم معالجة وتحليل للعديد من الأزمات التي يعيشها المجتمع السوري.

وهكذا فقد تم تطوير العلاقة بين أسعد وجودة لتصبح شراكة حقيقية، إذ ليس لبساطة أسعد أن تعيش دون «ملعنة» جودة، أما جودة فليس له إلا جاره اللدود يمارس عليه آلاعيبه، ويحقق من خلاله وجوده الاجتماعي، وأما الميدان الفعلي لهذه الشراكة، فقد كان الإحباط وانهيار الآمال المتكرر، وهما السمة الأساسية لحياة الفقراء البسطاء مهما اختلفت شخصياتهم وتعقدت علاقاتهم.

أما سليم مثقف الضيعة فلم يعد مجرد عاشق متهور، أو شخص يستخدم معارفه السطحية لإيهام بسطاء القرية أنه مثقف حقيقي، بل انتقل ليلعب دوراً في صناعة «حراك مطلبي» بين سكان القرية ينتهي في كل مرة إلى لا شيء.

إلا أن الأهم، كان التحليل العميق لعلاقة السلطة بسكان القرية، ولمستوى فهم هؤلاء السكان لطبيعة هذه السلطة ودورها، فرغم تجاهل المسؤولين لمطالب القرية الحياتية، يبقى أهل القرية نموذجاً للانصياع المطلق لإرادتهم، وهم لا يترددون في إعلان انصياعهم هذا بمناسبة وبدون مناسبة، حتى عندما لا يفهمون ماذا تريد السلطة منهم، وبالمقابل فإن السلطة لا تتذكر القرية إلا عندما تصل تقارير بأن ثمة ما يخل بالمصلحة العامة فيها، والملفت أن هذه المقاربات العميقة مرت من خلال قصص الضيعة البسيطة بسلاسة عالية، مع شحنة من الحب والجمال قلما شاهدناها في الأعمال الدرامية السورية.

يمكن القول إن ثمة تفاوتاً في عمق الطرح بين حلقات المسلسل، وثمة مبالغة لفظية أو شكلية في أداء بعض المشاهد، إلا أن المسلسل حافظ على سوية واحدة في أداء الممثلين، وقدم في كل حلقة من حلقاته جرعة من المرح الخالي من الابتذال والتهريج، والأهم أنه كثيراً ما نجح في تقديم نموذج مميز للكوميديا السوداء، ونجح في إنهاء العديد من الحلقات بحوارات أو مشاهد أو مواقف تثير لدى المشاهد رغبة في البكاء، كما أن بعضها يترك لدى المشاهد أسئلة كبرى مفتوحة بلا أجوبة حاسمة.

سجل الجزء الثاني من ضيعة ضايعة تميزاً نوعياً عن بقية الأعمال المقدمة في هذا العام، كما شكل عملاً رائداً في تاريخ الكوميديا السورية، والأهم أنه كان عملاً جماعياً بامتياز، يبدأ شلال الجمال والإبداع فيه من النص المكتوب بحرفية عالية على الورق، إلى الرؤية الثرية لمخرج العمل، إلى أداء الممثلين الذين نجحوا في الاستمتاع بالعمل ونقل متعتهم إلى الشاشة، وينتهي عند أدق التفاصيل الفنية في صناعة العمل، وهو نموذج لا بد من الاستفادة من دروسه، للخروج من أزمة الدراما السورية التي بدت معالمها واضحة في أغلب أعمال الموسم الدرامي الحالي.

■■

«لعنة الطين»: الثمانينيات كمقدمة للخراب الداخليّ

النص الذي طالما انتظرناه... هذا أفضل وصف لمسلسل «لعنة الطين» للكاتب سامر فهد رضوان، النص الذي يوائم بين المتطلبات الفكرية والاجتماعية والفنية معاً، فمن خلال تناوله لحقبة الثمانيات من القرن الماضي، الحقبة الشديدة الزخم سياسياً واقتصادياً، يلتقط الكاتب فكرة ذهبية، لم يسبق تناولها درامياً، وهي أن كل ما نعيشه من عطب إنما هو نتيجة لتلك الحقبة، سواء على المستوى الاقتصادي من حيث استشراء الفساد وصعود طبقات المفسدين على حساب قوت الشعب، أو على المستوى «النفسجماعي» من حيث تطويب شخصية المواطن المهزوم، أو على المستوى السياسي من حيث تدبير كل ذلك.

والجميل في الأمر أن المسلسل يقدم كل ذلك عبر حكاية عامر عمارة «مكسيم خليل»، الشاب الريفي الطيب الذي تأخذه الأحوال، خصوصاً بعد لقائه بالمسؤول السياسي الكبير، ليتحول إلى وحش لا يعرف الرحمة.

حافظ المسلسل، خلال ثلاثين حلقة، وهذا نادر الحدوث، على سويته العالية من خلال تفجر الحدث اللا متوقع على الدوام، وتواصل الحكايات بعضها مع بعض، في شبكة علاقاتها الفريدة التي تمتد بين الريف الساحلي والعاصمة الحديثة والعشوائية.

المخرج أحمد إبراهيم أحمد، وممثلو المسلسل، قدموا النص بالشكل الأمثل، وأعطوا الفكرة مداها الذي تستحقه..

لاشك أن «لعنة الطين» يحتاج إلى وقفات أخرى أعمق وأطول نعد قراءتنا بها قريباً.

وما ملكت أيمانكم: على جبهة الثالوث المحرّم

جهاد أبو غياضة

«وما ملكت أيمانكم» (سيناريو: د. هالة دياب، إخراج: نجدة إسماعيل أنزور) دراما بانورامية اجتماعية من طراز خاص كونها العمل السوري الأول الذي يطرح ويشرح التابوهات المجتمعية الثلاثة «الدين والجنس والسياسة» بمثل هذه الجرأة والوضوح، ويتهم ويحمل المسؤولية باتخاذه المجتمع السوري كوحدة مكانية للتعبير عن التغيرات والتبدلات الصارخة التي ظهرت في المجتمع العربي ككل؛ بتأثير عوامل خارجية فرضها منطق العصر، من الاحتلال إلى العولمة الثقافية والاقتصادية، إلى الإرهاب والتطرف الديني الأصولي، وشيوع ثقافة «تسليع الإنسان». وبتركيز على التبدل الحاصل في بنية المجتمع السوري، وتلاشي وزوال الطبقة الوسطى، وما يخلفه هذا الزوال على الفرد من مفرزات تتجلى برد فعل دفاعي يكون: أما بالهروب باتجاه الغيبيات والتقوقع الديني، أو بالانفلات القيمي والفكري واللا انتماء.

وينطلق العمل من حياة شخصياته الرئيسية الخاصة، وهي في غالبها من النساء اللواتي تتقاطع مصائرهن نتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي، ليصور الصراع الذي تعيشه الشخصيات بين محاور الدين والاعتقاد والتمرد، والقيم الثقافية والعادات الاجتماعية، والرغبة الجسدية المكبوتة. وليحمل على هذه البنية الدرامية مقولاته الكثيرة عن انسحاق المرأة في ظل السيطرة الذكورية، وعن الدين والتعصب وإساءة تفسير النصوص، وازدواجية القيم، وتسلل الأصولية والإرهاب الديني من بوابة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن الجماعات الأصولية واستغلالها الدين ثقافياً وسياسياً وغريزياً.. عن السياسة وفساد السياسيين ولا أخلاقية بعضهم.. عن الجنس بين الغريزة والرغبة، ومنظومة الفكر المجتمعي الشرقي، وامتهان الأجساد وبيعها لرجال الأعمال، أو الدجالين المتسترين بالدين.

ونتيجة لهذا الحشد المكثف جداً في الأفكار والطروحات والقضايا، وانفتاح العمل على المشاكل الاجتماعية دفعة واحدة، وعلى فترات زمنية (من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨) فقد وقع السيناريو في مطب ضعف المعالجة الدرامية، وعدم إشباع النمو الدرامي لبعض المحاور على حساب محاور أخرى، و في تسرع التطور الدرامي المنطقي للشخصيات والأحداث. ومما يعاب عليه خطه الدرامي في تصوير اللاجئين العراقيين في سورية، والذي اختزله بفتاة تمتهن الدعارة وتغطيه بعمل ليلي، وبشاب يمتهن سرقة السيارات، وهذا اجتزاء مشوه للنسيج الاجتماعي العراقي.

يتقاطع العمل مع عمل قدم سابقاً للمخرج والكاتبة هو «الحور العين» من حيث التشابه في الموضوع والطرح وحتى العنوان المستمد من القران الكريم لكن «وما ملكت أيمانكم» وما تعنيه هذه العبارة من إحالة على عصر الجواري والإماء والسبايا، يختلف من حيث اعتماده لا على عرض النموذج فقط، بل على النقاش والجدال الفكري والعقائدي الفقهي حول تفاسير المفاهيم والآيات وهو ما ورد بزخم من خلال تضارب النماذج بين رجل الدين الصحيح الإيمان والسوي الفكر وبين المتعصب المتزمت المشرع لنفسه.. المحرم على الآخرين.

يتميز العمل برؤيته الإخراجية المتراوحة بين الإبداع في رسم الصورة وفلسفتها في المحاور المركز عليها، وببنية مشهدية تكاد تصل درجة الابتذال أو اللاحرفية، إضافة لمشاهد مقحمة لا تخدم السياق الدرامي، لكن ما يسجل لأنزور اختياره الموفق للممثلين، وقدرته المعروفة كقائد للعمل على استفزاز أقصى طاقات الممثل وملكاته الإبداعية الجسدية التعبيرية، والانفعالية النفسية، وهو ما تجلى بأداء الشخصيتين الرئيسيتين: «ليلى» التي أدتها باقتدار ليس بالجديد عليها الفنانة «سلافة معمار» يعيد للأذهان دورها في «زمن العار»، وان كانت الشخصيتان تتقاطعان في بعض الظروف والمحاور. وشخصية «توفيق» التي جسدها القدير «مصطفى الخاني» بأداء مبهر يحبس الأنفاس ويثبت نجومية هذا الفنان.

ليست مهمة الدراما أن تخلق ثورة بقدر أن تحرض الناس على أن يروا أنفسهم وحياتهم على حقيقتها، فإلى متى سنبقى أسرى للتابوهات التي ورثناها عن آبائنا الأولين، وإلى متى يبقى حرام علينا أن نناقش في العلن ما يجري في السر؟ ويبقى شعارنا «إذا بليتم بالمعاصي فاستتروا»؟؟!.

■■

بين قوسين

ازدحام مروري

◄ **خليل صويلح**

انطفأت حمى الدراما التلفزيونية بانتهاء موسم رمضان الجنوني، إذ كان على المشاهد المواظب، أن يتابع نحو ألف ساعة تلفزيونية اقترحتها الشركات الإنتاجية السورية.

لا نستطيع أن نتذكر مسلسلات بعينها، حيث اختلطت المشاهد بشكل فوضوي، ما أدى إلى ازدحام مروري في دروب ذاكرة الشاهد.

سنقول باطمئنان إن هذا الموسم افتقر إلى عمل تلفزيوني ثقيل يحقق إجماعاً جماهيرياً.. الصخب الذي لاحق مسلسل «ما ملكت إيمانهم» هو مجرد إشاعات عن جريمة جرأة... ما شاهدناه في الواقع رؤية شعبوية لقضايا تحتمل عمقاً فكرياً أكبر.

لا يكفي أن نتبنى قضايا إشكالية بمفاهيم سطحية. فمواضيع تتعلق بالإرهاب تحتاج إلى قدر أكبر من التشريح العميق.

نذهب إلى الثمانينيات بنفخة جرأة أخرى، لكن فحصاً دقيقاً لأطروحات «لعنة الطين» يكشف عن تغييب متعمد ربما، لجوهر تلك المرحلة الشائكة.

جرعة الكوميديا جاءت فجة على يد صناع «أبو جانتي ملك التاكسي»، فهؤلاء قدموا سائقاً قديماً، نحن في الواقع لم نلتقه في شوارع دمشق مرة واحدة، وفي حال التقيناه فنحن لا نتذكر صراحة إلا شجاراً ما، حول العداد، أو حول احتيال يثير الأعصاب. ينطوي هذا العمل على كذبة أخلاقية ترضي صورة الممثل الذي يلعب الدور أكثر منها صورة واقعية عن ملوك التاكسي.

ولكن كيف نرسم صورةً واضحة لهوية الدراما السورية الجديدة؟

على الأرجح إنها دراما الممثل بغياب العمل المتكامل، فقد تابعنا مهارات ممثلين بأدوار فردية، اثبتوا قدرات واضحة في تأكيد هوية هذه الشخصية أو تلك... بسام كوسا في «وراء الشمس»، جمال سليمان في «ذاكرة الجسد»، أندريه سكاف في «ملك التكسي»، سلافة معمار في «أبواب الغيم».

بالطبع علينا أن نحيي فريق «ضيعة ضايعة»، فقد كان العلامة الكوميدية الوحيدة في هذا الموسم. كوميديا سوداء من المقام الرفيع... انتبهوا إلى الإشارات المضمرة في متون هذا العمل.

khalil.s@scs-net.org

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 211.138 زائراً